١٥٥٩

المطول

التفتازاني

٨١٩
م٠ س

المطول ، تأليف السعد التفتازاني ، مسعود
ابن عمر - ٧٩٣هـ. كتب سنة ٩٢٥هـ.
٢٠٤ ق ٢١ س ٢٢ × ١٦ سم
نسخه جيده ، عليها حواشي ، خطها نسخ
دقيق ، طبع.

١٥٥٩

الاعلام ٨ : ١١٣ هدية العارفين
٢ : ٤٢٩

١ - البلاغه العربيه . أ - المؤلف.
ب - تاريخ النسخ . جـ - شرح تلخيص المفتاح
للقزويني .

٣٩٣٥/خ
٩١٥/٩/١/٢٨ م

مكتبة جامعة الرياض – قسم المخطوطات
اسم الكتاب: المطول — الرقم: ١٥٥٩
اسم المؤلف: سعود بن عمر التفتازاني
تاريخ النسخ: ٩٢٥
عدد الأوراق: ٢٠٤ — المقاس: ١٦×٢٢
ملاحظات: بلاغة
٨١٩

٢٠٤ م

Copyright © King Saud University

ولد ومثل الخنفاء يقال فرس
اخنف بين الخنف اذا كان
احدى عينيه زرقاء والاخرى
سوداء ومثل الرقطاء الرقطة
سواد يشوبها نقط بياض يقال دجاجة
رقطاء ٥ سيد

تذكر جميلي فيك اذ كنت نطفة – ولا تنس تصويري وشخصك في الحشا

كتاب المطول لسعد الدين التفتازاني

على الله في كل الامور توكلي
وبالمصطفى خير الانام توسلي

[library stamp] ... الرياض

تفتازاني

على الله في كل الامور توكلي
وبالمصطفى خير الانام توسلي

وغيره

عن مائة مثل النجوم ثواقبا ولو لم يكن للثواقب افول

بقية شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء

حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان

كتاب المطول لسعد الدين التفتازاني

٥ مقدمة في الفصاحة والبلاغة
١٠ البلاغة
١٥ الفن الاول علم المعاني
[illegible] احوال الاسناد الخبري
٢٩ احوال المسند اليه
٦٠ احوال المسند
٨٠ احوال متعلقات الفعل
٨٥ القصر
٩٥ الانشاء
١٠٤ الفصل والوصل
١١٨ الايجاز والاطناب والمساواة
١١٨ الايجاز
١٢٢ الاطناب
١٢٦ الفن الثاني علم البيان

بسم الله الرحمن الرحيم وبتوفيقه وعليه التكلان الحمد لله الذي ألهمنا
حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان
أنفذ حكمته في نظام العالم على أوفق ما اقتضته الحال وأورد برأفته فرق الأنام في طرق
الإنعام والإفضال والصلاة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة
وأشرف من نبغ من بحبوحة اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ
غرة الحق وأشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد
فإن أحق الفضائل بالتقديم وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم و
المعارف والتصدي للإحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف لا سيما علم البيان
المطلع على نكت نظم القرآن فإنه كشاف عن حقائق التنزيل رائق مفتاح لدقائق
التأويل فائق تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة إيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة
تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصله قواعده كافية
في ضوء المصباح إلى أنوار التأويل موارده شافية عن التهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل به ظهر
لباب آثار تراكيبه وصفي ومنه عذب عباب جار أساليبه وصفا لا يدرك الواصف المطري
خصائصه وإن يك سابقا في كل ما وصفا ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم أسراء التقليد
فطفقوا يتعاطونه من غير توفيق وسداد ويحومون في تحرير مقاصده حول الفساد و
يقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد أعناقهم حتى
يسرح في رياض التحقيق أحداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى يستطيع
التغلغل في ضمائرهم بل يأبى عنهم اللجاج والعناد وحب ساعتهم الانحراف عن منهج الرشاد في
التنبه للرموز الدقيقة الشأن أو التفطن للنكت الخفية المكان وإني بعدما قضيت من بعض
الفنون وطري وأجلت في مستودعات أسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء
إلى معارج الكمال وفرط التشعف بأخذ العلم من أفواه الرجال على الترحل إلى جرجانية خوارزم
محط رحال الأفاضل ومخيم أرباب الفضائل صانها الله عن بوائق الزمان وحماها عن طوارق

الحدثان فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتناء الأناسي من عيون
اللطائف وصرفت شطرا من الزمان إلى الفحص عن دقائق علم البيان بأن أجمع الشيوخ الذين
حازوا قصب السبق في مضماره وأباحث الحذاق الذين غاصوا على جواهر الفرائد في بحاره
وكثيرا ما كان يختلج في قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الإمام العلامة عمدة الإسلام
قدوة الأنام أفضل المتأخرين أكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحيم القزويني الخطيب
بجامع دمشق أفاض الله عليه سجال الغفران وأسكنه فراديس الجنان إذ قد وجدته مختصرا
جامعا لغرر أصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده محتويا على حقائق هي لباب
آراء المتقدمين منطويا على دقائق هي نتائج أفكار المتأخرين مائلا عن غاية الإطناب ونهاية الإ
لا يجلو عليه مخايل السحر ودلائل الإعجاز ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه عقد من
الدرر وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره
وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت أطلاله ومعالمه حتى انكسفت شموس الفضل على الأفول
واستوطن الأفاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس أطلال العلوم والفضائل ويتأسفون من
انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل وهكذا يذهب الزمان على العبر ويفنى العلم فيه ويندرس الأثر
لكني لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد أعناقهم نحو الإحاطة
بجمله وتفاصيله وأكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء إلى ما فيه من مطويات الرموز والأسرار إذ لم
يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الأستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر
المعاني من غير أن يكون لهم اطلاع على حقيقة المجاز وبعضهم قد تصدوا لسلوك طريقه من غير دليل
فأخطأوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست من أثناء التحصيل فرصا مع ما أتجرع من الزمان
غصصا وطفقت أجمع بوارد السهر على ما بقي من نتائج الأفكار والتقط فرائد الفكر من مطارح
الأنظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار إليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في البيان
لا سيما دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمع

لشرح هذا الكتاب ما يبذل للاصعاب عوىصاته الابية ويسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوزه المخفية و
اودعته زوايد نفيسة تجنح بها كتب القدماء وفوايد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرايب
نكت لهذبت الجابها نور التوفيق ولطايف فقراتخذتها من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاتهم
بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه منهج البغي والاعتساف واشرت الى حل
اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح
واومات الى مواضع زلت فيها اقدام الاخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي
هذا الكتاب من غير بضاعة وقد فضل اناس جماعة حظوا لحق الواجبات وما فرضت على نفسي
سنتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحايف بتلك اللطايف رماني الدهر بالارزاء
خي فوادى في غشاء من نبالك فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك من تواتر
الاخبار بتفاقم المصايب في العشاير والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما ديار
بها حل الشباب تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان
وابادمن كان فيها من السكان فلم يدع من اوطانها الا دمنة لم تتكلم من ام اوفى بحومة الدراج فالمتثلم
لا اقوم ببلاد حجى كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق
في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها
كان لم يكن شيا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه
من ساعته ثم الجاني فرط الملال وضيق البال الى ان يلفظني ارض الى ارض وجرى رفع الى
خفض حتى انخت بمحروسة هرات حماها الله عن الافات ففتح الله عيني منها على جنة النعيم فيها
بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الامان واليمن والامن فشاهدت
ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا
ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد غصن الاسلام الى رونقه واضحى روض الفضل الى مائه ونظم
شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل

والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله على
الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان
ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس
الجور والاعتساف والي لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في ضرب
سرادق الامن والامان الممتثل بنص ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة
الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان مداه اية
سلكا نجوم حول ذراه العالمون كما ترى الحجج ببيت الله معتركا يحيي نسيم رضى منه الزمان وكم تمكن في
بلظي من سخطه هلكا اطار صاعقة من نصله فيها الا السماك لواء الشرع فوق سماك وصادف الرشد
منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار قرير العين منتسما والملك ابلج
بالاقبال منه على فاصبح يدعو الورى ملكا وربما فتحوا اعينا على املكا فهو السلطان
الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين
محمد كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب
رافته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اثرما اشرف
على الانهدام وامطر على العالمين سحاب الافضال والانعام وحض من بينهم العليين بمزيد الاقبال
والاكرام اقامت في الرقاب له ايادي هي الاطواق والناس الحمام فقرات الحمد لله الذي اذهب
عنا الحزن ونسيت بنسيان الاحبة والوطن وصرت بعيم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين
عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي وهز من عطفي حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل
لتصحيحه وترتيبه واستنفضت الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح بي فاتنا
ذلك الفكر الفاتر ونسخ بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد
وبحرا مشحونا بنفايس الفرايد فجعلته تحفة لحضرة العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجأ
لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام

والموجوه من خلاني وخلص اخواني ان يتحفوني بصالح الدعاء ويشكروا لي ما عانيت في هذا التأليف
من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق
العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف
عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد ووقف الجدال في
الحسد بين العباد ولكن فاني من الناس اشتاء الجمرة العاجلة فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في
الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر
نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق
بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه سواء كان ذكرا باللسان او
اعتقادا او محبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم
النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار
المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هاهنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان
في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط
على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد و
انما لم يقل الحمد للخالق او للرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه للحمد بوصف دون وصف
بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد
لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح
بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام
في الحمد للتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد
عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا تكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة
مسد الافعال واصله النصب لكنه عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما

يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو
المصدر النكرة مثل سلام عليك وحج لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى
ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء
قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون
ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصول الى التقدير
اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير
وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف
واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به
لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان مدني
بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون
في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في
ضميره وهو الاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم بتعليم
البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة
وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل
امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية
هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ وهو الشارع ثم
الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند
ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا هو القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من
عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه
في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان بيانه لقوله ما لم نعلم فقدم عليه رعاية للسجع

والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارح المحقق المتقن للقوانين وافضل من
اوتى الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هى علم الشرايع على ما فسر فى الكشاف ولفظا اوتى تنبيه
على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله مع وفصل الخطاب
اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام
الملخص اى الذى يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اى الفاصل من الخطاب الذى يفصل
بين الحق والباطل والصواب والخطأ ثم دعا على عاون الشارع فى تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد
بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله فى الاشراف ومن له خطر وعن الكسائى سمعت
اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار
جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو
المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتداء قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان
ويجئ لهذا زيادة تحقيق فى احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط
يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما تكون مثل لو فتوهم منه بعضهم
انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول والوجه ما
تقدم علم البلاغة هو المعانى والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا
لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل اجل طائفة من العلوم اجل ما
سواها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه فكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اى بعلم
البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم
سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد
بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص
الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبى صلعم فى جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز
با

بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات
وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قلت كيف التوفيق بين ما
ذكرتم وبين ما ذكر فى المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وتعنى وجه الاعجاز
لا يمكن كشف القناع عنه قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا و
ما ذكر هنا لا يدل على انه يمكن وصفه لان الحق انما يدرك بعلم العلم او بالذوق المكتسب لا بغيره من العلوم
وليس الحصر حقيقيا برد الاعتراض عليه بان العرب تعرفه لكن بحسب السليقة وقد اشير اليه فى
مواضع من المفتاح كقوله فى علم الاسناد لا كوجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا
طول خدمة هذين العلمين وفى موضع آخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين
العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
فلا بد خلاف على كنه بلاغة القرآن الاخذ على سبيل ما ذكر فى المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز فى النفس
بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه
ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر
الاستار ترشيح وقد جرينا فى هذا على اصطلاح المصنف والقرآن فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام
المنزل على النبى صلى الله عليه وسلم ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعانى متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه
العقل لا توالتها فى النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس
الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لكان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا اختار
النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح
العلوم الذى صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكى تغمده الله
برضوانه اعظم ما صنف خبر كان فيه فى علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز
من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اى لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب و
هو وضع كل شئ فى مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض فوضعها فيما احق واولى

ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر ثم لما كان هنا عقدة فذا نفهم فتنبه
لانه ولكونه اتم تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق
بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو
موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه هذا
والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه فلا بد فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رأفة و
مثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما اقل يبتني حكمه حكم ما اقل به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة
من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا
اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو
الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق بينهما في باب الاطناب
وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا لا يظهر معناه بسهولة قابلا خبر بعد خبر اي كان
قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد
والى التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي لما كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن
ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف احكامها
منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب و
غير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يؤكد فعلم انه يؤكد و
يشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه لئلا يكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح
القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات
القواعد لكونها من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل
من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح
المشقة واستعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا او حذف
ههنا المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر

فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الا
صل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول مبالغة
ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت
المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يتاول الفعل المنفي
بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على ما
ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك
التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قلت لم ياتك القوم اجمعون كان نفيا للاجماع وهذا مما لا سبيل الى
الشك فيه وتحقيق هذا في المطول ووصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا
ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ اي لا تطويل ولا حشو و
لا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في
بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي
بالزوائد ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها
يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولعل الشيخ جعل ملتقطات
كتب القوم لائمة فوائد ومخترعات طبعه زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا يعرف لتقديم
المسند اليه ههنا جهة حسن اذ لا معنى للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة
الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه
انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسال غيره وفي هذا كان الانسب ان يقول واياه
اسال بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد
فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فا
لمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على
المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا

على ان يكون في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول

ورتبت المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا

الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول

والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به

وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبته على مقدمة وثلثة

فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة

انما هي من الفن الثالث كما يتبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة

الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه

لم يقع منه ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه

مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان و

ما يتصل بذلك مما يناسب ذلك الكلام ومحصولها ان توقف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم

الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها

من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه

ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء

توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احدهما

انتفى عنهما الى اخرهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في المقدمة وقد ذكره صاحب

المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض

منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم انه لما التبس تفسير الفصاحة والبلاغة اولا

شيء لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة

وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته

من اللكنة وجادت لغته فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال

كلام فصيح وقصيدة فصيحة في النثر والنظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي

تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام

بليغ ورجل بليغ ولم نسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر

بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي واذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته

عن وصف الاول بها وليعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين

المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا

بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر

الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزموا بان اللفظ الفصيح ما

يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة

بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة و

في الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام

كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق

مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة لمعنى اخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار

ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منها على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف

واحد [illegible] بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما الا ان اطلاق

الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر

وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للعين والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة

والبلاغة على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الناس كلهم اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا توجه

الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا احتياج

الى الجواب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة

موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه قدم

تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس
اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي في
الثقل نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك
نحو مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت
السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي
بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل
تضل تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى
يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب
في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين
المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من
المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب
ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة وقال ابن الاثير
يبنى التنافر بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا يسبق بها وان
الانتقال من احدهما الى الآخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القرب المخرج كالجيش والشجي
وفي التنزيل ألم أعهد ومن البعيد ما هو خلافه مثل ملع بخلاف علم ويسر ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق
الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر
ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها
او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال
الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخارج سبب للثقل المخل
بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على

كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها ألم أعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء
كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في
تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من
مفهوم فصاحة الكلام لا وصف جزء لها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه
لو سلم فالعربية عرفا النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون
كل كلمة منها عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان تكون كل كلمة منه فصيحة فان هذا امر اكيد وعلى تقدير تسليم
انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير
فصيح بل كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة
كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه
في كتب اللغة المبسوطة نحو تكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع عليه
الناس مالكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح
وذكر جار الله في الفائق قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب
عليه قوم يعضون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال مالكم تكأكأتم علي كما تكأكؤون
على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان
يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما
اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج
اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان فهذا قريب من قولهم سرج وجهه
بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما جعل اسم مفعول من الاحتمالين
ثم بعد ما في هذا الاستعمال او ان تكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال سرج عينا
وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه
وبهجه ثم انشد هذا المصراع ولا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال

وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه و
هي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز أن يكون عذبا فلا يخل بفصاحته بل الوحشية قد زاد
لفصاحة المفرد ولذا أريد بالوحشية غير ما ذكر ولا نزاع أن الغرابة بهذا المعنى تخل بالفصاحة لأنا
نقول هذا أيضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب إلى الوحش الذي يسكن القفار
استعير للألفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب
الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لأنه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر و
اقمطر وهي في النظم أحسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله
مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو أن يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على
الذوق ويسمى الوحشي المتوعر أيضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الأمر وجفخت وأمثال ذلك
وفيما غير ظاهرة المعنى ولما نوقشت الاستعمال تفسير للوحشية فلمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة
فيما بينهم ظاهر الفساد وإذا أردت بالفصاحة معنى آخر فلا نزاع في أن شيئا من التنافر والغرابة
والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من
تتبع لغة العرب أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة أو ما هو في حكمها كوجوب الإعلال في نحو قام
والإدغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف وأما نحو أبى يأبى وعور واستحوذ و
قطط شعره وآل وماء وما أشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لأنها
كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا إلا في هذه الصور بل المخالفة ما لا
يكون على وفق ما ثبت من الواضع نحو الأجلل بفك الإدغام في قوله الحمد لله العلي الأجلل والقياس
الأجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بأن يتبرأ السمع عن سماعه كما
يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة فإن اللفظ من قبيل الأصوات والأصوات منها ما تستلذ
النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى في قول أبي الطيب في مدح سيف الدولة أبي الحسن علي
مبارك الاسم أغر اللقب كريم الجرشى أي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم أمير

المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس والأغر من الخيل الأبيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف
وفيه نظر لأنه داخل تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور أن الجرشى إنما هو من قبيل تكأكأ وافرنقعوا
و الجحيش واطلخم وقد ذكر هنا وجوه أخر الأول أنها إن أدت إلى الثقل فقد دخلت تحت التنافر
وإلا فلا تخل بالفصاحة الثاني أن ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط أن اللفظ من قبيل الأصوات
فاسد لأن اللفظ ليس يوصف بالكيفية لكنها عرض في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث
أن الكراهة في السمع راجعة إلى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع إذا أدي بنغم غير متناسبة و
صوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ إذا أدي بنغم متناسبة وصوت طيب وفيه نظر لأن القطع
باستكراه الجرشى دون النفس سواء أدي بصوت حسن أو غيره وكذا جفخت وملع دون فخرت و
الرابع أن مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه أيضا نظر لأنه قد يعرض
الأسباب الإخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فإن مفردات الألفاظ تتفاوت
باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من
ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه أي خلوصه مما ذكر
مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو زيد أجلل وشعره مستشزر وأنفه مسرج ولا يجوز أن
يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لأنه يستلزم أن يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة
متنافرة كانت أم لا فصيحا لأنه صادق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم
فالضعف أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم أصحابه حتى
يمتنع عند الجمهور كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا فإنه غير فصيح وإن
كان مثل هذه الصورة أعني اتصال الفاعل بضمير المفعول به مما أجازه الأخفش وتبعه ابن جني لشدة
اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وقوله لما عصى أصحابه مصعبا أدى إليه الكيل صاعا بصاع ورد بأن الضمير
للمصدر المدلول عليه بالفعل أي رب الجزاء وأصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى

اى العدو واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعرى
هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على
اللسان فمنه ما هو متناه فى الثقل كقوله وقبر حرب اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اى
خال عن الماء والكلاء ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله اى ابى تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معى
واذا ما لمته لمته وحدى والورى مبتداء خبره معى والواو للحال اى لا يشاركنى احد فى ملامته لانه اغتاب يستحق
المدح دون الملامة وفى استعمال اذا والفعل الماضى ههنا اعتبار لطيف فهو ايهام ثبوت الدعوى كانه
تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال
الصاحب ان فى امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التقارب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم
اليه امدحه الثانى تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله
واقع فى التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك
ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابى تمام حيث قال هذا التكرير فى امدحه مع الجمع بين
الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر وبين المثالين فرق آخر وهو
ان منشأ الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى حروف منها وزعم بعضهم ان من الثقل ما هو
جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل او مسجد بالنسبة الى الحمامى مثلا وهو وهم لانه
لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون الكلام معقدا على
ان المصدر من المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما فى النظم بان
لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما
يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا فى الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان
يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال فى كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها
لكنه مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى فذكر بعضها لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظى كما
توهمه بعضهم كقول الفرزدق فى مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل

المخزومى وما مثله فى الناس الا مملكا ابو امه حى ابوه يقاربه اى ليس مثله فى الناس حى يقاربه اى
احد يشبهه فى الفضائل الا مملكا اى رجلا اعطى الملك والمال يعنى هشاما ابو امه اى ام ذلك المملك ابوه اى ابو
ابرهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اى لا يماثله احد الا ابن اخته الذى هو هشام ففيه فصل بين المبتداء
والخبر اعنى ابو امه ابوه بالاجنبى الذى هو حى وبين الموصوف والصفة اعنى حى يقاربه بالاجنبى
الذى هو ابوه وتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حى ولهذا نصبه والا فالمختار
البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة فى التعقيد وقيل مثله مبتداء وحى خبره
وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلانه ان العمل لتقدم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا
فى المعنى يظهر بالتامل فقولنا ليس مماثله فى الناس حيا يقاربه او ليس حى يقاربه مماثلا فى الناس فا
لصحيح ان مثله اسم ما وفى الناس خبره وحى يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه
واما فى الانتقال اى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل فى الانتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم
بحسب اللغة الى الثانى المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة
مع خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم
لتقربوا وتسكب اى تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبنى عليها كلام الشيخ فى دلايل الاعجاز و
النصب وهم عيناى الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من
الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكانى واضحكنى اى ساءنى وسرنى ابكانى
الدهر ويا ربما اضحكنى الدهر بما يرضى وكنه اخطأ فى الكناية بما يوجبه دوام التلاقى والوصال
من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء
وهى حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاحبة
ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يجعل فى الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك و
تقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسى الا ان
عينا لم تجد يوم واسط عليك بجارى دمعها لجمود فان قيل قد استعمل الجمود فى مطلق خلو العين من الدمع

مجاز من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكون لضعف
الكلام واسقاطه منه ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الا هذا بسهولة والكلام الخالي
عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق
اللفظ وكمال الكلام الذي ليس بمعنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه
في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجري على عكس المقصود
فلذا الان اطلب القرب والسرور ليحصل الى الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب
والوصال فاطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وان تسكب تسكب بعد ان عطفا على بعد الدار فر
اي ان رغبة كما هو الصواب فالمعنى اني والحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال
وح لا يظهر سكب الدموع ضد اطلب كنه اكتعلم ولا زمية ملازمة الامر المطلوب لنيل الدهر انه
مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشاؤه
عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس
وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة
الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك
الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا
هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في
قوله تعالى سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء
مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فالكثرة التكرار كقوله اي
قول ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة
سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث والمراد
بها فرس حسن الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد
وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها

لسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول
ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية
لا تنبت شيئا تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة
الى الجندل ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع
اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا
في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان
فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن
الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ عبد القاهر قال
الصاحب ابن عباد اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي
بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من
الاستكراه ملح ولطف كقوله وظلت تدير الراح ايدي جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه
الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف والا
من كلام الشيخ مشعر بان جعل تتابع الاضافات اعم من ان تكون مترتبة لا يقع بين المضافين
شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانه اراد بالحديث مثالا لكثرة التكرار
وتتابع الاضافات جميعا وانما اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا نقال ان من اشترط
ذلك اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث
سالم عن هذا الانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة للاخلال بهما
بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده
وقوله تعالى ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مطلق
مقولة الكيف وفسر القدماء الكيف بانه هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته فالهيئة والعرض
متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة

الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال والثاني الكم وبالثالث باقي
الاعراض النسبية وقولهم ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها
ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي
القسمة واللاقسمة في محلها اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية
ثم ان تكون كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس
فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من
غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون
يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح
في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده
في الجملة بكذا الحال ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود
للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم واراده فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر
على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا
اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير
ذلك فلو قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وفقد بعضهم دون كلام فصيحا ولفظا ليعم المفرد والمركب
سهوا فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور
قلت لا نم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم
مما استعمل فيه لفظ السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى
التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال
مثلا كون المخاطب منكر الحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى
التاكيد كان الكلام موكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند
الحذف وان اقتضى ذكر مذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي

اي مع فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين فهو اي مقتضى الحال مختلف فان
مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي
مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له
ايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي
فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فهو تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة
ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك فاختلاف فهذا عين اختلاف مقتضيات الاحوال
ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان
مقتضى الحال كما سيجي اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا
فصاعدا او لا يختص بشي من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التاكيد او
موكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا
او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشي من التوابع او غير مصحوب مقدما او موخرا مقصورا
على المسند او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او
جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيد المتعلق او غير مقيد على ما سيفصل واما الثاني فكونه
للجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهنا
حديث اجمالي يفصله علم المعاني اذا مهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند
اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه
يباين مقام تقييده موكدا او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبه ومقام تقديم المسند اليه
او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام
كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله و
مقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر
بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل

قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اى الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزءها ولانه

باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى ان مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي

اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا او مراتب متفاوتة ومقام

كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه

من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة والخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن

لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها

لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه فمقابل الغبي هو الفطن

ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام ليس لها مع ما يشاركه تلك الصاحبة في

اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر و

لكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند

اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية

او الشرطية او الظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له مع

المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر

من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في

الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اى انحطاط شانه بعدمها اى بعدم مطابقته للكلام

للاعتبار المناسب فالمراد بالاعتبار الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع

تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في الحقيقة اولا

وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا

ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان

الكلام قد يتصف بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو

الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبه يصرح لفظ

المفتاح ويتبع لهذا زيادة خفوف والقلب في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان

ذلك انه قد علم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر

كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال

فحصل هنا مقدمتان احدهما انه ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب والثانية انه ليس ارتفاعه

الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين وفي

كلام ما وقع نظر وهذا اعنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول

لان المقصود هو تعيين مقتضى الحال وما ذكر على تقدير تمامه لا يفيد الا ان

النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ذكر في مواضع

من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثلا ان تنظر

في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد

وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق والمنطلق هو زيد وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج

وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو

مسرع او وهو يسرع او وقد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له وتنظر

في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان

تأتي بما في نفي الحال وبلا في نفي الاستقبال وبان فيما لا يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم

انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء

والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاظهار

والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من

التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها

بسبب المعاني والاغراض التي يوضع لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض

فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل رب هذه اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة

والى هذا اشار المص بقوله فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل با

باعتبار افادته المعنى في الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب معنى بافادته وذكر لما مر من انها
عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم
مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا او غير مطابق ضرورة
ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نص على ان
لانه من صفة الالحان و تأكيد معنى الكثرة والتمام مما يدل على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما
تشكرون اي وكثير من الاحيان تسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما تسمى بلاغة وفي هذا
اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة
صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه
لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك
ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين
انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من
باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة
والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب فحينئذ لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام
المصنف فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه
فيه هو ان الفصاحة يطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها
الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البراعة و
البيان والبلاغة وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح
ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو الانتظام المعنوي والشيخ ينكر على
كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه
اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فههنا الفاظ ومعان اول ومعان ثوان
والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم

النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف
الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة
وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني
التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني
يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ المنطوق وبالمعاني
المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة وليت شعري كيف
يخفى هذا الا وهو يصرح به مرارا حيث قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل
الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب
ولذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على
المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني
الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة
التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما
ندرك بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك نجد
بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرقا فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في
ذلك وليس هذا مما ابتدعناه بل هو مشهور في كلامهم وكذلك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب
من التصوير وهذا نبذ مما ذكره الشيخ انه اشد الانكار على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة
وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف
له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا ان معنى الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل
من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر
ان يكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز
به ويكون هو الاصل والعمدة وعلى هذا وقع هؤلاء في الشبهة انهم لم يسمع عاقل يقول لمعنى فصيح والجواب ان

مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ
والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها
المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة
كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر و
يعجزهم عن معارضته فان قيل ليس للبلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة
كافل باتمام هذين الامرين في انفسه ولحاطة بهم لم يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو
في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذه الحال
تقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات
فامر آخر ولو سلم فالممتنع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب كما مر وكثيرا ما يهم هذا
الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه
العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه
انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يوخذ
ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر و
ما يقرب منه في كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد
ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما الاعجاز قلنا اما الاول فمبني لا يفهم من اللفظ
مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع
الفساد على ان الحق ان حد الاعجاز يعني مرتبة اي مرتبة البلاغة وهو درجة هي الاعجاز والاضافة بيانية
يؤيده قول صاحب الكشاف فيه لو وجد واما اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت
نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت بين النوم
واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز يعني
اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح

من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه من الطرف الاعلى
فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات
اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته وفي نهاية الايجاز ان الطرف
الاعلى وما يقرب منه هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه اي
الى مرتبة هي ادون منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات
تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي
بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات
والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة
تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفي اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه
للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة والى ان تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية
المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا
بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها
على تأليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار البلاغة في المعاني والبيان والحصار
مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة
وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما ان
كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل
فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا
مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويحصلان الى الاحتراز
عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا
لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح
فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح

من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها والتوقف عليها فان قلت قد نفسر مرجع البلاغة بالعلم الغاية
لها والغرض منها فعلى هذا الوجه قلت لا لانه واسد لان ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح
بالمعنى به يقول المعترض ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في اداء
المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به و
اريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تتوقف على هذين الامرين او تتوقف
عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين
الامرين والافتقار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة
بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما قوله والثاني
اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو انه مركب اجزائه تمييز السالم
من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من
المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم
متن اللغة اذ به يعرف ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعوا وكالسراج لان من تتبع الكتب
المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم
من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف اذ به
يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره منه
ما يتبين اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة
يعني معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم التصريف كالمخالفة للقياس
او في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا
متنافر دون مرتفع وكذا التنافر في الكلمات وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا
التعقيد المعنوي اذ لا يعرف في تلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض
من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويميز بها عما يجب ان يحترز عنه من

ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطأ في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن
غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به يحترز عن الخطأ وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر
البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لما كان من الاختصاص بها ما بها
والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطأ في التأدية علم المعاني فظهر ان المراد بالاول الامر
الباقي الذي احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما
هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة
منحصر في علمي المعاني والبيان ولئن كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعلمك بالتأمل
في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم آخر فوضعوا علم البديع و
اليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها
انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني
والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلث علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله اعلم بالصواب
الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به
ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهو زائد باعتبار الحسن في علم المعاني
والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا
ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما
واحدا يفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة
لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية
ويقال لها الصناعة وبيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة امور مستنبطة من تراكيب البلغاء
حصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اراد
وهي العلم ولهذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم
النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في النفس بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله

بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها
المعرفة تقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته و
ايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان
ادركا ولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله تعالى عالم
ولا يقال عارف والمص قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون
يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة
بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له ممتنع
وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فغير مفيد
المجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون
حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف و
التنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست
بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا
المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد
علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية لزم ان يكون
علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا
واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية
مثلا وان كانت احوالا للفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ
مقتضى الحال الا ترى فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت انا
كان الاحوال هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما
يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد او الذكر او الحذف او غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان

مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال
عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس وقد ينزل معنى مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي
مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال
والله انه كلام حذف فيه المسند اليه والظاهر ان تلك الاحوال التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو
مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان تكون الجملة مؤكدة او
غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت
لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب
الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق
الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء
من العلوم به الثاني انه قيد التراكيب بتراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ
متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له
اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد
بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم
يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم
تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء اذ معرفة العرب تلك الخواص ليست بلا
تتبع علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلامه على ... في
التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف
على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف جميع افراد الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع
خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء
البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية

او هو ظاهر واقول لا يفهم من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له
في المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا
او منكرا او والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا او زيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما مثلا بالصواب
وخطاء لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر
وتخصيص لا غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق
الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب
في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في زيادة المعاني وكذا قوله وايراد انواع
التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز و
كناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها
وهذا في غاية الحسن وغاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه و
كيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه مما سد قلته
الناس عما يخطر على الخاطر بعدها فكذا في البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية
تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه
لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن
نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود احوال
الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس
القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة
ووجه ذلك ان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم
وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا المقام
لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم والمراد بالنسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام
بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما مما في الانشائيات فالكلام

ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية
تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما
ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيرد
هذا وما يتوجه عليه في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات
اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا جهة
لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر وقد يكون لمسنده متعلقات وكل من الاسناد
والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام
البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام
بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله
ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او
المسند اليه او المسند فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا برأسه و
الا فقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم يجعل
كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات فقد تكلف اكثر
والاظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة
والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة ثم بين الفضلة والعمدة المسند اليه
والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد
بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل
بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة فلذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال
ما لا يختص مفردا او جملة بل يجري فيهما الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة
جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه ونتم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكرهما
في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام تكون لنسبته خارج في احد الازمنة تطابقه او لا تطابقه

فالخبر عندنا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الإخبار
كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وأيضاً الصدق والكذب
يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها و
الخبر عن الشيء بأنه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافاً
للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور إلى ما ذكره المصنف بقوله وصدق الخبر مطابقته
أي مطابقة حكمه فإن رجوع الصدق والكذب إلى الحكم أولاً وبالذات وإلى الخبر ثانياً وبالواسطة للواقع وهو
الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها أي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك أن الكلام الذي دل
على وقوع نسبة بين شيئين إما بالثبوت بأن هذا ذاك أو بالنفي بأن هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن
من النسبة لا بد وأن يكون بينهما نسبة ثبوتية أو سلبية لأنه إما أن يكون هذا ذاك أو لم يكن فمطابقة هذه
النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين
صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الأمر فإذا قلت أبيع وأردت به
الإخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت
الإنشائي فإنه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح
في ذلك أن النسبة من الأمور الاعتبارية دون الخارجية لظهور الفرق بين قولنا القيام حاصل لزيد في
الخارج وحصول القيام له أمر متحقق موجود في الخارج فإنا لو قطعنا النظر عن إدراك الذهن وحكمه فالقيام
حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر
ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها أي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو
كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقداً ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو
خطأ للحال وقيل للعطف أي لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح
فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن و
هو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لأنه الحكم بخلاف

الطرف

الطرف الراجح وأما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لأن الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما
من غير ترجيح فلا يكون صادقاً ولا كاذباً لثبوت الواسطة اللهم إلا أن يقال إذا انتفى الاعتقاد تحقق
عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذباً لا يقال المشكوك ليس بخبر لكون صادقاً أو كاذباً لأنه لا حكم فيه ولا تصديق
بل هو مجرد تصور كما صرح به أرباب المعقول لأنا نقول الحكم والتصديق في الشاك بمعنى أنه لم يدرك وقوع
النسبة أو لا وقوعها وعندهم لحكم بشيء من النفي والإثبات لكنه إذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في
الدار مثلاً مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل إذا تيقن أن زيداً ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه
خبر وهذا وتمسك النظام بدليل قوله تعالى إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم
إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون فإنه تعالى سجل عليهم بأنهم لكاذبون في قولهم إنك
لرسول الله مع أنه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد
هذا الاستدلال بأن المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطأة فالتكذيب راجع إلى
قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبراً كاذباً وهو أن شهادتنا هذه عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد
بشهادة إن واللام والجملة الاسمية ولا شك أنه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين
يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل إنه راجع إلى قولهم نشهد وإنه خبر غير مطابق للواقع
ليس بشيء لأنا لا نسلم أنه خبر بل إنشاء أو المعنى إنهم لكاذبون في تسميتها أي في تسمية هذا الإخبار الخالي
عن المواطأة شهادة لأن المواطأة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لأن مثل هذا يكون غلطاً في
إطلاق اللفظ لا كذباً لأن تسمية شيء بشيء ليس من باب الإخبار ولو سلم فالمشترط المواطأة في
مطلق الشهادة ثم هو حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعاً إلى قولهم إنك لرسول الله مستنداً
بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما أشار إليه بقوله أو المشهود به أي المعنى أنهم لكاذبون
في المشهود به أعني في قولهم إنك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد
لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذباً عندهم لكنه صادق في نفس الأمر لوجود
المطابقة فينبغي أن يتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد

وعدم مطابقته للمعنى ونون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحق منع كون التكذيب راجعا
الى قولهم انك لرسول الله وذكر وجوه ثلاثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم
وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند
رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت
عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولئن رجعنا
من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل
رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله وصدقه
فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الا ان كذبك رسول الله
ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلعم فقرأ ان الله صدقك يا زيد والجاحظ
انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع
او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة
اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق
مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع
مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معها اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق
ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد ح و
غيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة
مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره
اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما
فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح
ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا
اخبار النبي صلعم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد

بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال
الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا
يريدون بكلامه الصدق الذي هو خلاف اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه لكان اظهر واوضح
لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فللجاحظ ان يعبر به عن مرادهم بكون كلامه خبرا
حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس
بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم
من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا
بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا فليتدبر ورد هذا الاستدلال بان المعنى اي معنى ام به جنة ام
لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد
للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في
نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء
اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف
الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه
لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون
صادقا ولا كاذبا قلت كل دليل ذلك التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للعقل والشعور مدخلا
في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة
انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من
خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة
وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا انه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا
وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كقولنا يا زيد الانسان
او الفرس وايا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان

صادق ويأذن بها الوهم كاذب ويأذن ما الناظر الخبر وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي
دون الاخبار بخ قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر
الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة
الوصفية ليست كذلك وبه يسمح فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو المعهود
في تفسير الالفاظ اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال
الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت
لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي
عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتداء
بالجانب الخبري لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع
الصياغات العجيبة وبه تقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما
يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام
والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة
متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه و
هذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا
اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد
المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية
لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها انثى
اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر
ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف و
التخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت
العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين يعلمون و

الذين

والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت
قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي ان هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار
لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن
لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التوراة لمن حفظه والمراد بالحكم
ههنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او عالم بانه اوقعها
وايضا الواو بمعنى او لا الاعتراض لانكار الحكم معنى لامتناع ان يتعلقا انه لم يوقع لانسبة فان قلت قد اتفق القوم
على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت
المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا
معنى للدلالة الا افادته العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء
اللفظ عن معناه الذي وضع له ولما صح لا يتحقق الكذب ايضا ولئلا يلزم التناقض عند الاخبار بشيئين متنافيين
قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا حيث
لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة
الا فهم المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي ولهذا يصح
اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او
الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم ان مفهومي زيد قائم زيد ليس بقائم متناقضين
لامتناع خلو النقيضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل
الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ
الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول
اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر
ما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية ممتنع وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم
المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه ممتنع وهو بدون الملزوم

لا يمتنع حقيقة فحكى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما بوقوع اللزوم
انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظ التورية فزعم العلامة في شرح هذا
الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الحكم ولازمها استفادته منه ان
المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما
اورده المصنف في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان
المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو
لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما
بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا فوجب حصول هذا الحكم في ذهنه ضرورة فان لم يجب ان يكون
من ذلك الخبر وكذلك الثاني لانه على حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من
نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع
الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول
الثاني لجواز ان يكون الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعالم
بكونه حافظا للتورية وفي كون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان يستفاد من الخبر
فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا نخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا
سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به حصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او
فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة
في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه
نظر ويمكن ان يقال بل اللازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه و
هذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسيره المصنف وعن الثاني
بان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان
مستحضر المخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول وبهذا تم مقصودنا فان قيل لم

علما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس
المراد بالعلم هنا العلم لا اعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل
عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر
وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما
يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين يديه ما هو وكما
لان موجب العلم ترك السؤال ومنه هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظائره كثيرة وبحب كثرة موجبات
العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق
ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي
وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها
ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا منه اي ليس لهم
علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لا يهتم الكلام ما يلوح عليه اثر الاهمال وعلى ان قوله ولقد علموا
الاية خبر القى اليهم علمهم به لا لافادة الخطاب صلى الله عليه وسلم ولا ذريته كونهم عالمين به وهو على ان
شان الوجيز ان لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم والاخذ في وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره
ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان
قصد المخبر ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله
فان كان المخاطب خالي الذهن عن الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا
في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلى ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد
فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن
ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام لا ولا حكم فيه من النفي
والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان قط استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم

وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحروف

الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في

دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على

خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل بمجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا

ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى تقول انه صالح وانه في الدار

هذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار وفي

وضعفا فكما زاد في الانكار زيد في التوكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا

في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون

مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا

وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب

وحي ورسل من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين

فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا نعنا منهم ان

البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله لا من رسول الله

وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للآخر وهو الثالث لاتحاد

المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية

وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي فقويناهما برسول

ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا

ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا

في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى

الحال لان معناه ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر

فانه اذا جعل المنكر كغير المنكر ومع هذا التكلام وقلت ان زيدا قائم يكون هذا على مقتضى

الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه

غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي

لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال والمراد من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب

غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على ان الاصح جعل الانكار

كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف

او المصدر اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر يعني ان

وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل

غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه

فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه نظر المستشرف فان الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط

كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشرافا والمتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا

تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع

ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا

محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم

بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس تتيقظ والفهم

يتسارع لما يتردد فيه ويطلبه لانه يشير لا حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ

نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة

الساعة شيء عظيم وعند تتبعها يأتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد

القاهر التي في هذه المقامات تصحح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء

الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول

حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه واضعا على العرض من عرض العود على الاناء و

السيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ

امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل طلهم عزل الاسلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب

المنكر بقوله ان بني عمك فيهم رماح موكدا ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون موكدا بان واللام

وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار

يجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل

المنكر كالشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده

كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه

وسلم لكنه لا يتاملها فيرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها

وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين

احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثاني

انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم

بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم فيكون على مقتضى الظاهر لا مقصود المثال فقد جعل انكار المنكر كلا انكار

تعويلا على ما يزيله فترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى يصح نفي الريب بالكلية مع

كثرة المرتابين فيكون نظير السنن او وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول

انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر في اسوال

وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب

الكشاف وهو انه ما نفي الريب بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه

لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه كانه قيل هو مما لا ينبغي ان

يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك توكيده لانه

جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل

على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الوصل والفصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي

وان الموكد نفسه اعني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير بل كان المذكور

ذو لائل الاعجاز نوكد السوال وسواه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة

تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر

صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر في علم البيان بالكناية وهي ذكر اللازم لينتقل عنه

الى الملزوم فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه على طريق الكناية عن انك نزلت

هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة

بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام على خلاف

الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن

تعويلا على ما يزيله لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك

ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المصر ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان

قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه ضبع

ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال المحقق وذلك كناية عن ان هذا الغرابة

وتنوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادئ الراي ويحوجه الى السوال عن بيان كيفيته وبيان صدقه

فسوق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستفسر في الكيفية بيانه انه مترتب الى ساطع برهانه وقس على

هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه

اشار الى التعميم دفعا لوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن الموكدات في الابتدائي

وتقويته بموكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا الخروج

الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه وهو انه لا تنحصر فائدة ان

في تاكيد الحكم نفيا لشك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام موكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا

المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر وقد يدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه

لا يكون كقولك للشيء وهو بمرئ ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل

جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى وربان قومي كذبون وعن حضا نيهما ان لهضم الشان

معها حسنا ليس بدونها لا يصح بدونها الخواته من يتق ويصبر الآية وانه من يعمل سوءا او انه

يعني المخاوفون ومنها نصه النكرة لان يصح مبتدأ كقوله ان اشواة وثبوة وخبر

الامون والكانت النكرة موصوفة نزاهام ان اجنى كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى

لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا فوان

ان لم يحسن الحذف ام يجز انتفى كلامه وقد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لانه لو

تأكيده كونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد ويؤكد الحكم المسلم

الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى

شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم

ادعاء حدوث الايمان منهم لا الى ادعاء انهم اوحدوث فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه

الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما المخاطب

اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو

رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة التحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكره

المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا

ان تنبه المخاطب على ان ~~نكبة~~ هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده

تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون

قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكده لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام

المخاطب عالم به ويلازمه فتأمل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا

كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه

حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كالاسناد

في المسند فهذا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس

كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح

عقلا وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا النفي بلا واسطة وعلى

قولهما الى الكلام على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني انه تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار

انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد

الكلمة الى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع

اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون

الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه

باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما

فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني

على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما

يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة

والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان

ايضا من احوال المسند اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر

واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند

فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء

كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد

والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له

وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن يخرج عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء

يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور وما يكون الفعل

او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة

على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء

كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط

صحة حمله عليه ولا اختصاص له بالمسند فيه مسندا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول
المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق
الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد
خلق الافعال الى الله اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا المثال
غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم
انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف
ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه
ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم عالم
انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا
في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما
لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان
المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او
نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم
من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والانسب للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه على ما
ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه
لا يسمى حقيقة وكذا قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو
في العقل واقع موقعه فتعريف المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق
الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقوله في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه
لكونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا عما يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه ان الا
ثم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة
او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولنا ان يقال تعريفه غير

مطرد ولا منعكس لما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول
بالمصدر فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما
حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال و
الادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو
قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي
مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو
كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد
وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي فاعلا او مفعولا به او غيره على ما صرح به فيما سيجيء
وهذا اسناد الى المبتدا والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه
على نحو قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة
ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل ح في التعريف
المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم و
حاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو
له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام
مجردا عن النفي واتى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد
في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد كلا والاسناد في نحو صام
نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات
مثل ليصم نهارك وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اي ومن الاسناد مجاز
عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه
الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل
وغير المفعول فيما بني للمفعول به سواء كان ذلك الغير مفعولا به او غيره وقوله متعلق باسناده وحقيقة هو كذا تاولت الشيء انك طلبت

ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل الان اولت وتاولت فعلت وتفعلت
من آل الامر الى كذا ويؤلا اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان ينصب قرينة
صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله اي وللفعل
ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر و
الزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها
فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل
اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما
كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل او المفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير
المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز
فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته
اياه في الجراءة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بالحال
الاستعارة الاصطلاحية كما ان في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود
الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها
المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها
الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم
ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية
وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعم الاناء ملأه وقد اسند الى الفاعل وشعر
شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى
المفعول الذي يقال به الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان
من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به
تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم

في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التأديب في السبب الغائي
ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله للجملة وقد خرج من تعريفي الاسناد المجازي امران احدهما وصف
الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل واعلم ان الفاعل على ما والاثار وصف الشيء بوصف محدثه
وما جرى مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي
يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشاء الكتاب وكلام فان المفعول الذي يكون
الاسناد اليه مجاز الحال تكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر
من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب في صفة
به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن
الجواب عن الاول بانه ليس بحقيقة مجاز وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان تكون بواسطة
حرف او بدونها فهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد في ضلاله
وعذابه فيكون ما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فاما وقع عليه نظاره في المعنى عند صاحب
الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي
هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكذلك يجعل امثال هذا من قبيل
الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق
بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع
وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نوم الليل واجريت النهر وما اشبه
ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية
او غيرها فيقال ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع
عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما
تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او مطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من
ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا

والليل والنهار ماكرين والليلة ساهرة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله
اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز
قد يكون تعليه صريحا وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم
محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما تفهم من ظاهر كلام
السكاكي فلله دره وهذا في التعريف بتاول ليخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات
من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى
الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول
فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد وليس من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض
لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة فهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب
المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة
للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده مثل
قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه مثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو
الخليفة نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المصنف عليه بان الاول
بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاول واولى بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما
عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل في نفسه لا ما يحكم عنده ويرتسم
فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة
كما توهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول
ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب
فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يتعلق التعريف بما فيه
ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى بكون حصولها من احدهما قصدا ومن
الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل ممكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم

ولضرب من التاول ولكن الاسناد الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالذات اخراج الكواذب
وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة
بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر بان مراده
غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت
الله البقل وخلق الله الافعال كلها واضل الكافر بالتاول وبدونه القصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد
الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اريد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عنه نحو امثال ما ذكرنا
وان اريد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة
بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضايعا واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا ايضا
قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما
هو له بوجه ما اعني المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل نحو قول الجاهل
والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له
عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف سالما فيخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه
نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال بالتاول لكونه الى غير ما هو له عند
المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له
في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاول عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه
غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق
الا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند
المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم
تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان ينشأ من ارادة
الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولعمري
اي لان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي

اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة
ومر العشي مجاز ما دام ... او لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول بل حمل على
الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم
ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول
ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز
عنه قنزعا عن قنزع اي بعض قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها
واختلافها في الاساس جذب الشهر مضى عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير
القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت
الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر لان بقوله متعلق باستدل عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا
عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله اي امر الله وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك
افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد
الى جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما
المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى
الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها
بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر
الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن
كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل
شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع فيما عكسه وهذا تقسيم للطرفين
اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرفين عما
هو عليه بل حالهما كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى يستبعد من
اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد اذا كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة

ظاهر

ظاهر بناء على مذهب الجمهور لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل
اما حقيقة او مجاز فالمجاز نحو قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في
قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيى الى ملاقاته لا الاسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتداء
واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن كثير واذا تليت عليهم اياته
اي آيات الله تع زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تع او نحو ايتهما للاقتباس ولان المعنى اذا تليت عليهم
اياته زادتهم ايمانا تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثير او المقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير
الآيات مجاز لانها فعل الله وانما الآيات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون الذبح الذي
هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله
حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن
الناصحين يوما نصب على انه مفعول به تتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل
الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله تع حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان
فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة
واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى
مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره
في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان
البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء
وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه
ومنه اجرى النهر ولا تطيعوا امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلواتك تامرك ونحو ذلك ولا
بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة
لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي با
لمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعيه احد من المحقين والمبطلين انه يجوز

قيامه بذلك لان الفعل الذي في نفسه بعد محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة

نحو هزم الامير الجند فقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون لجهة صدوره عنه كضرب

او هزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور الكلام

عن الموحد وما يدعي كونه من الموحد لا نه ليس بتام بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه

به مثل اشاب الصغير البيت وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم

بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال هذا البيت مما يستحيل

العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتيج في ابطاله الى الدليل ومعرفة

حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون

الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول

به الحقيقي لكن لا يلزم من ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له فقطعا كما ان المجاز الوضعي

لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا

يستعمل فيه قطعا ظاهرة كما في قوله تعالى فاعلا او مفعولا به ذكرا اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى

فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني

رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله

حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بالتامل والامعان وكقولك اقدمني

بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك

لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه

الحالة وهو ان يضرب المثل بي لهلاكي فمحبتك في معرفة الحقيقة فهذه الامثلة نوع خفاء ولهذا

لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب

في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت

تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صيرني

ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذن ان يكون

المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة

والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة

واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان

يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز و

الا فيمكن تقديره وانكر اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية

بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات

اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي

عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية

للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول

مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة

نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره

اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير

المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي المذكور

بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم تفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه

اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها

كما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك

اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق اي يصب في قوله تعالى

خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا تصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم

صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك

في صحة هذه الاضافة ووقوعها فالاسبع فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله

فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للتشنيع لان قوله نهاره صائم مما ينافي فيه بان الاستعارة انما
هي في ضمير المستتر لا في نهاره كان الاستخدام في علم البديع كي المناقشة في المثال ليست من دأب
المحصلين ويستلزم ان لا تكون الامر بالبناء في قوله تع يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان
المراد هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف
نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تع
على السمع من الشارع لان اسماء الله تع توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به
اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او
لم يسمع واللوازم كلها منتفية لما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء
اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في
الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد با
لمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية
له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انه تدعى اسم المنية
اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه
وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وح يكون المراد
بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد
المعنى ويبطل الاضافة وايضا تكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعل
جنس العملة لفرط الكبا[redacted] شرح ولا يكون الربيع مطلقا على الله تع حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ
المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا الا نعم
يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تع قوله اي ما
ذهب اليه بعض في نحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لا شتماله
على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رأيت

بفلان

بفلان اسدا او لقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نم ان ذكر
الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد
اسد او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله
على ذكر الطرفين على ان المشبه بهنا نحو صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه
صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة
انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها والمراد بالنهار الصائم
مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فهي اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات
المستبعدة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر
بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كان فيه
لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا
وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله من غير توقيف و
لا اصح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف
صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف انما بان الثاني احوال
المسند اليه اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك
من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم موكدا او
متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او موخر معرفا او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند
اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان
لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع
عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا
في علم النحو ايضا ذكره النافي قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن
العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو

في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة
واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع
نحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على
اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف
اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى
انما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ
بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله
كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند
القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه
اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او اخفاما او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة
او تاتي الانكار ونيئره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردت بل اردت
غيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجر وسامة او
فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال اي هذا غزال
لا يبعد ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء
الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره
كالرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد
بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع
كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل
الى المفعول ولا يفتقر هنا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف
مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله انما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف
المسند اليه لتعين ذكره للاشعار بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي

لو كان ذكر المسند اليه في الآية لما ذكر ثم لم يكتب قوله بعد ذكر ولي فيه مآرب اخرى اذ المقام يقتضي التفصيل والبسط ولعله
احترازا عن ان يخرج الاطناب عن حد البلاغة او يقول لعله اجمل في الجواب اراده ان يساله عنها السائل فاذا بكلامه تع
نصفا مصنفا ويقرب من هذا الاجمال قول الشاعر اضاعت اذ نطقت ظبية تصيد القلوب بالحاظها وما يدري ولكني
اردت اعادة الفاظها

او الجهالة او الطريقة فهي الضعف وخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم
ان يجريه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية
يقال لسانا عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته وانحصاره المتكلم واما لانه لا يقدر
استماعه لا يحاشه السامع وانحصاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او
الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه
اولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح
فجعل كلا من الاثرتين في تمييزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار
تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون
اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون
حيث مستعار الزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات
المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف و
ذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى
الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى
كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قام وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض عليه بانه
ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لابد
ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف فان لم تقم قرينة كان
ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف فلا اقتضاء لعموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة و
ارادة التخصيص تقتضيان انتفاء قرينة الحذف وتحقيقه ان الله اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم
منه ان المراد هو الله تع واذا كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يعلم منه
ان المراد كل واحد ولا يحتاج بالقرينة سوى ما يدل على المراد فهل مراده فيكون ذكره واجبا للامر بخلاف
المقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا ولا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب

والمدح ولا تنافي بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه
المثابة وأما تعريفه أي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف
جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان
الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب أتم فائدة وذلك لان الغرض
من الاخبار كما مر هي افادة الحكم أو لازمه وهو أيضا حكم لان المتكلم كما يحكم في ان قد بوقوع ال
بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة
في الاعلام به أقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما اذا قلت شيء
ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادة أتم فائدة تقتضي أتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال
التخصيص والنكرة وان أمكن ان تخصص بوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك أعبد الله خالق السماء
ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل أحد لكنها لا تكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي
ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة أشار اليها بقوله فبالاضمار لان
المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة وقدم المضمر لكونه أعرف وأصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او
كثيرا لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا
وقد يترك الخطاب مع معين الى غيره أي غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ
المجرمون ناكسوا رؤوسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين أي تناهت حالهم
في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها
رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به أي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من تتأتى
منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها أي برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية
مخاطب على حذف المضاف وفي الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان أكرمته أهانك وان
أحسنت اليه أساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان أكرم أو أحسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد
العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى الآية أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم لقوله ليفيد العموم

متعلق

متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما أريد العموم
متعلق بما دل عليه الكلام أي أخرج ههنا أعني عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم فيشعر بذلك لفظ
المفتاح وبالعلمية أي تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها
على بقية المعارف لانها أعرف منها لاحضاره أي المسند اليه بعينه أي بشخصه بحيث يكون متميزا عن
جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء أي
أول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب باسم مختص به أي بالمسند
اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة
والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها
مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا
نعم المسلم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بان يقع فيها ما يحصل به الاحتراز عن الجميع
أو النوعين لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاول
بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثاني بواسطة العهد والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون
معنى قوله ابتداء بنفسه أي بنفس لفظه يعني احضاره لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم
الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به وبعد التسليم فلا يكون احترازا عن
سائر المعارف فلا يكون لتخصيص ما ذكر وجه لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما
وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه أول زمان ذكره وهو احتراز عن
احضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد أول زمان ذكرها الا مفهوما كليا و
افادتها الجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لعلة الكلام كتقدم الذكر والاشارة
والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه أولا نحو قل هو الله أحد فالله
اصله الاله حذفت الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق
لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما

من اللازم الى الملزوم او من الملزوم الى اللازم على اختلاف الرأيين كما في الكناية

لان مفهوم العلم جزئي فقد سمعى الاثري انه قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا المراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم ومعنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي جهنمي لان انتسابه الى النار يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفقر واخو الحرب يعني ملابس هذه الامور والهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكناية المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص لزم منه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء فان قيل نعم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به ولم ينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له ولم ينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رايت ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهاره اي ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون الكناية في شيء فليتامل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفأل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه نوعا من المعارف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتقريب المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى المشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة بالجملة فان خصوصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم الصه قد اشار الى تفصيل النكات الموجبة له او المرجحة بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او كليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها اي راودت زليخا يوسف عليه السلام والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع بصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن منها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لانه في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل زيادة تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثل التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه دال على عدم خوفهم من النصارى من ان تقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح

باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن هنا الا ايهام الآخر ذكر زيادة التقرير من الحكاية فافهم او
التهجين نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة
بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام او
تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم
اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على
خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى
وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان
يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدا صدق على ان الكلام اذا قلت عند ذكر جماعة
يعتقدهم المخاطبون اخوانا مخلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي
الاخوة ويباين المحبة او الايماء اي وجه بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى
جهته اي على طرزه وطريقته يعني تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي
طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وغايته ان تاتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على
الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان
فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما ذكرت اسماؤهم الاعلام ثم انه اي الايماء
الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قول الفرزدق
ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من
دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف
ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء
ارفع منها واعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى
ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وربما يجعل ذريعة الى
الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان

فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول
فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع
المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بين
الايماء وتحقيق الخبر وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر الفرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان
قوله ان الذي سمك السماء البيت او ان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق للخبر وقد يجعل ذريعة الى
التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد
فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر فمثل ان الذين آمنوا
لهم درجات النعيم وصرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا
اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاستشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك
السماء وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اتفق
اثره في توجيهه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا
من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد
هذا الراي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولك جاءك
الذي اكرمك فاهانك او الذي سبي اولاده ونهبت امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه
الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم
اشارة متى صلح المقام له واتفق به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع
بواسطة الاشارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او
بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد
وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له والمرجح فقد اشار الى
تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا
في المدح والحال ومحاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني

يفهمون بالجادية لاهو الموت في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اى

الفرزدق اولئك اباي فجئني بمثلهم هذا الامر فيجئ كقوله فانوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير

المجامع او بيان حاله اى المسند اليه في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر

ذكر التوسط لانه انما يحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للتوسط

مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزوائد على اصل المراد

قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر

فيه من حيث ان هذا اللفظ مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو

زايد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره باي وجه كان ولو س

فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره

اى المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريب حصوله وحصول مضمونه ايضا

قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة و

قد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين

فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح

للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه او لا ثم يشار اليه نحو جاني رجل فقال ذلك الرجل وضربني

زيد فعلى ذلك تنزيلا له المحكي عنه غائب ويجوز حينئذ لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا

الضرب اى هذا المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد

يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله وذلك قسم عظيم لافعلن لان المعنى غير مدرك حسا فكانه

بعيد او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اى عند

ايراد اوصاف على عقب المشار اليه يقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء

وتقول عقبته بالشئ اى جعلت الشئ على عقبه على انه اى للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده

اى بعد اسم الاشارة من اجلها اى من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون

بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين

يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده

اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعدها وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز والفلاح

آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او

السامع باسمه او لنحو ذلك وباللام اى تعريفه المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة

من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عندك فلانا اذا ادركته

ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذي طلبت امراة

عمران كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها

انثى لكنه ليس مسندا اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان

لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور

دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به باقرائن نحو خرج الامير اذا

لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر

كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او كالاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم

المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات

نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتي المعرف باللام

لحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة

الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن و

جزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام

قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع

الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان هو كادخل قرينة دالة على ما ذكرنا و

تحقيقه ان موضوع الحقيقة المتحدة في الذهن واما اطلقه على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه

في التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد و
بين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق
على اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقته على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم
من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو
ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول
مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان
والباء شاهد نحو وهذا في المعنى كالنكرة في بعض الاعتبار القرينة فان كان في اللفظ جرى عليه احكام المعارف من
وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي
اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ونعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه
ان عود الضمير في قوله وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به لفظ الا
وكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او الرجال والنساء والولدان لان
الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعف
حرف تعريف كما سنذكره عن قريب فان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة
هذا المعرف فيما ذكره صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا
على واحد كما في نحو ادخل السوق ورأيت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع
له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصدها ارادته منها وانت
اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت بهما الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود
وانضمام القرينة فهو مستعمل الا فيما وضع له وسنوضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار به الى

الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي
ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى
منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان تكون لجميع الافراد
او بعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم تكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان تكون للجميع والى هذا ينظر
صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال
في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة
كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس
الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة
معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد
الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء في تمييز
بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز عن اسماء
الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة
اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح
على هذا المقام وجوابه ان اللام لعدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقرير ان النظر في المعهود الى فرد معين او
اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وههنا
البحث غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو
ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا
لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف
تعريف عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث
لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث من نحو

والمفتاح بصحيح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول الضابا في للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا او اضرب

انما من لا تعرف وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق

المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين

ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد

والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح

اذا كان فيها رجل او رجلان ولهذا اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان

ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا

مرجوحا لا يصار اليه الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في

الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو تمرة خير من جرادة

وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا

كان النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق

فلا يجوز ما جاءني من رجل ولا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة

لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل

في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد

كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل

من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب

المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك فلهذا صح بلا خلاف نحو جاءني

القوم والعلماء الا زيدا او الا زيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل

فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال

جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا

والتعديد ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكر فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت

الحكم للجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل

هو اول المسألة فظهر بذلك بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تع رب اني وهن العظم مني انه

ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن

البعض دون كل فرد لصحة اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض

من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن

البعض دون كل فرد بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى

الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن

لو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان

المعنى ان الذي اصابها الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة

لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام

يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام با

عتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء

على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصد الى ان بعض عظامه عام يصيبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب

الكل من حيث هو كل والبعض يبقى خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان

افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون

به حيث قال في قوله تع والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تع وما الله يريد ظلما للعالمين

انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تع ولا تقربوا الفواحش حضيها

اي ولا تقربوا من خائن قط وفي قوله تع رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم

انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده

ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى معنى آخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد

شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لا ينافي ان يكون الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف
يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهذا هو الاتفاق وايضا لا دلالة لقوله بينهما
جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العالم
وذكر لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من
الافراد مثنى كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع
فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح ثم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس
بوجه آخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان
[illegible] بكله النسق والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمع
في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم
فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان
قلت قد روي عن ابن عباس ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس
والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنس
من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المشهور عند البعض من ان الجمع المعرف باللام يعني كل جماعة او
ذكره توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير مرة والاستعمال ايضا
يشهد بذلك ولنا اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت
فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد
الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان فكيف يجتمعان
اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف
النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما
انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل
اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع

وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما
نحو ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كل منها سمل اي خلق والنطفة
مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصفه المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة
اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره اي المسند اليه في
ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو
ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب
اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب
المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحزن على بعد الحبيب
او لتضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني
عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده و
هو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله
او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او
غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او ينادمه وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل
الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من
غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد او لان التصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كسآمة
السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما نحو صديقك
او عدوك بالباب في مقام [illegible] او نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن
المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم
الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص
نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة
جنسية وتعيينا كقولهم يدك على جرامي الارض النفحة من داخلها يعني على حسن الجرامي وكذلك الكلام

المفرد حاملي الجنسية والفردية فاذا اضيفا اضافة هي بين جوهر الجنس دون الفرد علم ان المقصود
به الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجي ان شاء الله تعالى واما تنكيره
فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى
المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير
ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى
او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول
ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان
حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله
اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكميات
تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق
اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذوو عدد كثير هو
ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد جاء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا
فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة
من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول
الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح
التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من بناء
المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة
وجوابه انا لا نسلم ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير
لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما حتى لا مدخل للتنكير
اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التنكير

والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ
المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب
عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية والله خلق
كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من
انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه
من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا
او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية
وبعضهم انه مسند اليه بتقدير اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة
منه ونعم ما قال ظن بالقصد صاحب المفتاح لانه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه
وهذا في كلامه كثير فنبه له وللتعظيم والتحقير نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا
اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد و
هكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول
المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن
حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن
الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا او الى ما ذكره بعضهم
من ان قولك ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه
كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث
الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه
ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما
بجود تطرد الفقر والجدبا اي بعدد كثير من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان جودك واحسانك

واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع
بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى
ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا الامر
ذكره بعض الناس والعطر نحو كون هذا الامر يعني اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر
التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب حيث ذكر التنكير عقيب التعريف وقدمها اي
التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما تكون مع تعريف المسند اليه دون
وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص
وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما ال
اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم
الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف
لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها
ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا
الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب
صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من
امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس بمسند اليه وقوله الذي يظن بك الظن لها وصفه كاشف عن معناه
كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في الكشف قوله تعالى ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة
المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص
عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال
فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح
عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر

وغيره فلما وصفته به رفعت ذلك الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او
الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعين اما بان لا يكون له
شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترطوا هذا لئلا يصير الوصف
مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا معنى الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ
امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي ومنه قوله تعالى وما من دابة
في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد فيهما
الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون
جملة وشرطها تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي
يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان
الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة
يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب
الموصوف ويميزه عنده مما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم
المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير
القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير اقسم بالله ليبطئن
والقسم وجوابه صلة لمن قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب ولذا يفاد في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله
واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الجملة الشرطية خبرية لحكم فالشرط فان قلت في كلامه ايضا ما
يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس
والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في سورة
التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت النار ههنا معرفة و
في سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه

ثم جاء في سورة البقرة مشارا بها الى ما يرفعه اولا قلنا لا يمكن ان يقال الوصف لانه يكون معلوم التخصيص
عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بالسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمراد
بها سمعوا الآية على ادنى تخويف في سورة البقرة واما تنكيره فللتعظيم اي تقرير المسند اليه اي تحقيق
منه وهو موعود لهم على جعله مستقرا محققا انها حجت لا يليق به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن
غفلة السامع من سماع لفظ المسند اليه او حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز
او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح
حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم و
التاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين انه اي موضع من بحث
التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه
انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الاصطلاحي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت
وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نم ان المفيد لتقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير المحكوم عليه
هو التكرير بل التقديم الا يرى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو
تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في
اخر بحث تاخير المسند ولو سلم كان ينبغي ان يتعرض للتخصيص ايضا اولى بالتعرض لانه الذي يعتد به
اليه موخرا على انه تاكيد قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم
والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل
من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد الذي لدفع توهم
عدم الشمول مع انه ليس شيء منها تاكيدا اصطلاحيا وهذا على اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في
ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو تعريض على السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا
يظهر ان ما قال من ان معنى كلامه انه يؤكد المسند اليه ليكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت ولتقرير
المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي لا غيري غلط فاحش غفل عن اركانه غفلة عما ذكرنا

وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التقرير والايضاح

دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا
البحث على ما ذكرت على الامر يدعيه المصنف ويرتبي ان لا خلاف هنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح
والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم
الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر
اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة التي في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكرا للدلالة على ان
القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع
غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا
يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر
ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما
ان الدابة ذكر ليدل على معنى الدبيب والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا يرى ان السكاكي
جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظ لانه
لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا يرى الى
ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تع وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعل والجن بدل من شركاء
ومعلوم انه لا يصح لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ
النعي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا
اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهو بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك
زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير
نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي تكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما
متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه
وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الغيني اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض

لان ما صدق عليه اثنين هو بعينه ما صدق عليه الجين وسلب عمرو ثوبه فهو بدل الاشتمال فهو الذي لا يكون عين
المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا
عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو
مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت ما هنا الزيادة
التقرير والتوكيد للتقرير قلت فما اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة
المصدر الى المفعول اولا وامامه ايضا اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود
بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبع خلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيانا التقرير في بدل
الغلط لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من
التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض و
الاشتمال باعتبار ان المتبوع يشتمل على التابع اجمالا كانه مذكور اولا اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان
المتبوع فيه حاله يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت
زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض
النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح ايضا لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام
وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال الزيادة التقرير والايضاح كما
وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار
نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي
لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو
جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيل الفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل او
لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مترتبا او غير متراخ كذلك
اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد
فعمرو او ثم عمرو او جاءني القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من

المطلق ثبت لاحدهما في زمن وثبت الآخر في زمن آخر السيد

جهة ان الفاء يدل على ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل
ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها اما ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب
اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة
الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى
الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم ففي
تفصيل المسند حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء
المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا
فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت قد ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل
على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وعلته ان من شأنه ما من كلام فيه
امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا
مما لا يكاد يشك فيه انتهى كلامه ففي نحو جاءني زيد فعمرو يكون المقصود اثبات مجيء عمرو بعد مجيء
زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف
لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك
معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء
من غير تفصيل المسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق
ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي ياكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم
ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب في نحو
جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو
لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مثل لا في
الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه
عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا

الا ان هذا الاعتقاد ناش من سماع لفظ المتكلم حسبه كما اذا جاء في ذيل لا قبله فيكون

فيجي كزيد بناء على ملابسة بينهما وملايمة لانه لا اسلوب ذلك وهو دفع متوهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا
تشبيها بالاستثناء وهو اصرح في انه انما قال ماجاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجي منتفع عنهما جميعا
لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في المفتاح واما الثاني الى اعتقد انهما جاءاك كلاهما ان يكون
قصر افراد فلم يقل بل لاحدا وصرف الحكم عن محكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو
فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه
يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجي زيد وعدم مجيه وفي كلام ابن الحاجب انه
يقتضي عدم المجي قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو نص في عدم مجي زيد قطعا واما النفي
فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ماجاءني زيد بل عمرو
ثبوت المجي لعمرو مع احتمال مجي زيد وعدم مجيه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور
عدم مجي زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن
التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم محقق الثبوت له فمعنى ماجاءني زيد بل عمرو وبل ماجاءني عمرو فعدم مجي
عمرو محقق ومجي زيد وعدم مجيه محتمل او مجيه محقق فصرف الحكم في المثبت ظ وكذا في النفي على
المبرد واما على مذهب الجمهور فقوله اشكال لان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في النفي مطلقا في
النفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ان يذكر كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين
من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من
المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت
الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانها تجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج
وقاعدة السكاكي ان حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها او بدل
تفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوى مذهب
وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند

٤٣

الاه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهو الواحد ... الا انه لتخصيص المسند
اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند
ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله خاصا به وغير متجاوز كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند
اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع
اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فتخصيصه اي المسند اليه بالمسند
المسند يعني قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه
الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو
قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله
في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته
دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هنا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه
بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه
نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل انما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون
لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف
في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم
الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون
على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى فهذا غلط منشاؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر
في كلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى ان الخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال
اعلم ان الخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فيقال مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر
جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه
الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك
نعم زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه
طريقته

وأما ثانيا فلان صاحب الكشاف إنما جعلها مع التعريف وفائدته لا مع الفصل بل صرح في هذه الآية
بأن فائدة الفصل الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا نعت والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة
للمسند إليه دون غيره ثم التحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص أي قصر المسند على المسند إليه نحو زيد هو
أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى أن الله هو يقبل التوبة عن عباده
هو للتخصيص والتأكيد وقد يكون للتأكيد فقط إذا كان التخصيص حاصلا بدونه بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر
المسند على المسند إليه نحو أن الله هو الرزاق أي لا رازق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم
هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم إلا التقوى ولا حسب إلا المال والطلب لما كان أسباب التنكير و
التنكير لا اسما فالحيوة هي الحمام أي لا حيوة إلا الحمام وأما تقديمه أي تقديم المسند إليه على المسند فلأن
كيف يطلق التقديم على المسند إليه وقد صرح صاحب الكشاف بأنه إنما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في
مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتداء والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما
بقي له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتداء على الخبر
والفعل على الفاعل وذلك بأن تعمد إلى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة
فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند إليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف هو الضرب الأول
وكلامه أيضا مشعر بإطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره أي المسند إليه أهم ذكر الشيخ في دلائل
الإعجاز أنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر
وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية من غير أن يذكر من
أين كانت تلك العناية وبم كان أهم هذا كلامه ولأجل هذا أشار المصنف إلى تفصيل وجه كونه أهم فقال إما لأنه
أي تقديم المسند إليه الأصل لأنه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ أن يكون ذكره قبل
ذكر الحكم ولا مقتضي للعدول عنه يعني أن كون التقديم هو الأصل إنما يكون سببا للتقديم في الذكر إذا لم يكن
معه ما يقتضي العدول عنه كما إذا كان كما في الجملة الفعلية فإن كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم
المسند إليه لأن مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء

مفصلا وأما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا إليه ومن هنا كان حق الكلام تطويل المسند
إليه ومعلوم أن حصول الشيء بعد التشوق ألذ وأوقع في النفس كقوله أي أبي العلاء المعري من
قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية
في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس نفسانيا وفي أن أبدان الأموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام
السقط وقبله بأن أمر الإله واختلف الناس فداع إلى الضلال وهادي يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم
مؤمن به فبهذا تبين أن ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى
ولا القفنس على ما وقع في الشروح لأنه لا يناسب السياق وأما لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل أو التطير
نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك وأما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر أو أنه يستلذ أو نحو ذلك مثل إظهار
تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى وأجل مسمى عنده أو تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة
على أن المطلوب هو اتصاف المسند إليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الإخبار بصدوره عنه نحو الزاهد يشرب
ويطرب دلالة على أنه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فإنه يدل
على مجرد صدوره عنه في الحال أو الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح أو لأن كونه متصفا بالخبر يكون هو
المطلوب لا نفس الخبر أراد بالخبر الأول خبر المبتداء وبالخبر الثاني الإخبار والمصنف لما فهم منه أن الثاني أيضا
مع خبر المبتدأ اعترض عليه بأن نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية إنما يكون تصديقا لا تصورا
وإذا أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا أي إثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتي في أحوال متعلقات
الفعل أنه لا يتعرض عند إثبات وقوع الفعل لذكر المسند إليه أصلا بل يقال وقع الشرب مثلا ثم لو قيل على المفتاح
لا نسلم أن للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل الدال عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية
إذا شاء أمره كان وجيها ومثل إفادة زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم
سيوف جلوس في مجالسهم رزان وإن ضيف ألم فهم خفوف والمراد هم خفوف كذا في المفتاح أي محل الاستشهاد
هو قوله هم خفوف بتقديم المسند إليه فقول المصنف بل لتضمنه شيء بإعادة لفظة ليس بشيء واعترض أيضا بأن كون
التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو أنا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل

لان خصوصا جمع خائف يعني خوفا واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما

انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل

وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله تعالى خفوف غير مناسب للمقام ولحب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص هنا

الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون

الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا

زيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر اورد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله

قد تقدم اى المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اى قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي لما

يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت

علينا بعزيز ان ولى حرف النفي اى ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اى قرب منك

ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول للغير فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه

الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا تقل هذا الا في شيء ثبت انه مقول للغير كما انت تريد نفي كونك القائل

لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب

اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اى ولان التقديم يفيد

التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت

ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان

بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة

على ان التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني

انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس

الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال لا في قولك ما انا

بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رأيت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى

كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم

تقدم قال الشارح لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم

ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي في هذا الكلام هو الرؤية

الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول

يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد

السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب انه

رأى كل احد واعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته

بدلا عن الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا ردا على من زعم انك رأيت كل

احد لان الايجاب فلا يستعمل بدونه والثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع وهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير

الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد منهم وفما منكم من احد عنه حاجزين وفي قوله تعالى لستن كاحد من

النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا

على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر كلام الصحاح انه اسم وضع للقلة لانه قال هو

اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد

يتعين بتعين الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا اى احد من الافراد

او المثنيات او الجماعات فاذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس ويلزم المحال

المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت

شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة عاما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد ايضا لجواز ان

يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون

المعنى ما انا رأيت جمعا من الناس والمنفي هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل

رجلا ونحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة

فيجب الا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد رأى كل احد بل يكفيه

ان تكون رأى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لان السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي
فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية وتم ما ذكره المحشي لانا نقول المعتبر هو المنفي في الصريح
والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد وكلامهم
في المحل المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال
الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رأيت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي
لزم ان يكون معتقد المخاطب على ما اكثر هو انك رأيت كل احد في الدنيا لان الخطأ في هذا المقام انما يكون
في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور
متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ
في الفاعل فقط بل في الفاعل والمفعول خلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد نفي الفاعل ههنا هو السلب
الكلي اعني عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب
في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك وانت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا
السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب هذه هي
الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومنشأها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ
ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد
التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في
الاسلام فنقول محصل كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي
تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما نذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا
لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي
في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا
سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما قال

من

٤٦

لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد
فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا
قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل له وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول
ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم
ما انا رأيت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى
كل احد من الناس فنفيت ان تكون منهم فاذا اعتقد المخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم يأكل
اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك وانت بمشاركة الغير فلا
بد ولكان ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا
نفيا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا و
لا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت
الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يذكر احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل
واخطأ في من نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل
وحرف النفي جميعا او الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور فيها
مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فلينا مل ولذا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي
ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك
لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت
الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته
فيتناقضان وهو ما ذكرنا لا ما ذكروه وكلا الامرين ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه فيما سبق ان
من هنا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا بينهما متفقا عليه
واما ان تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاده وقوع ضرب على

لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع عام من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لاني فاذا كان النفي
في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قد بينته ونفيت ان تكون فاعله فلا تكون زيد منفي
كونه الغير كانتها وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عند الفعل
المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه يعني ذلك الفعل فيناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا
يتوجه الى ضرب معين وح تكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتنافي
لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما عام من عدا زيدا والاخر على زيد وهو المنازع في
فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي
في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنقض بالاهو نفي الضرب الذي هو
المنازع في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقيض النفي بالا يستلزم
ان تكون ضربت زيدا اجود بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا لانه الى ان يكون
فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء
الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا فانه
اعتقاد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان
واعلم ان ما ذكره المص ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرات القرآن الا
سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة و
يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر هذا محال واعلم ان ولي
حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا
مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون كن قدم المسند
اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي
اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته
اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان

له فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد
ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا ومتوحدا وغير
مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان
الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول
نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوية الحكم وتقرره في ذهن السامع دون
التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان يقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا
يفعله وكذا بسبب تقويه بتكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا
فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل له
لانه يتفرع عليه الفرق بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب
فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا وانما ذكره بلفظ كذا لانه
اي لان لفظ انت او لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن
الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا
تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز
او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا
يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا هو
التخصيص صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان
عند السامع وجود سعي في حاجته قد وقع خطأ منه في فاعله فقصد ازالة الخطأ بل اذا قلته اي المثال الاخير
ابتداء مفيد للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان في الفاعل صح وانما
تعرض لنفي التقوي لانه لما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص والتقوي ظن البيان بالمثال الاخير لانه هو محل
الاشتباه والشارح العلامة قد اورد هذا المقام على سبيل التجوز او السهو او النسيان مالا يدرك النظر
وعلى التعجب والتحير فيبنك ان قال انك اذا قلتها ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك

او سعيت انا في حاجتك لتقييد وجود السعي منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في
الابتداء لافادة وجود السعي او لا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او
نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل بين الخطاء في الفاعل الا لافادة وجود السعي فاذا استعمل
لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم
ان ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب
في الفاعل فان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه الى الغير لمساهلة كان تجوزا
والا كان سهوا او نسيانا فالتجوز والسهو والنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلام
ما بنى وانشجرة تبنى على الثمرة بهذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد
التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس
او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون
الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس
فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة
او اعتقد انه امراة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان
او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني
بمعنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم فظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز
الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد
كلامه عند تحقيق معنى التقوى ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد
لكن خالفه في شرايط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا وان
فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا و
ما ذكره المص انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا او ظاهر كلام الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه

٣٠٩

بالمصر نحو الله يبسط الرزق وانه يستهزئ بهم واشباه ذلك مما في المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان
نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة و
ان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فهو للتقوى ولم يتعرض في كتابه للفرق بين
ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء
لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك في ايراد الفرق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف ولهذا
اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند
اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون
انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في
الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوى للحكم سواء كان انتفاء
الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما في نحو
انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد مقدم لما سنذكره ولما
كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا
على انه فاعل معنى فقط لانه اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد
الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي
فيكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا
اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعله
وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل
على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يجز وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ
من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط
جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على
ما مر اي معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص

اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور
الخير لا يطلب بالهرير ولا يقربه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوه اي هذا التقدير
عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد
لا شران وهذا اي فاذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول
الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل
كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب
الا شر اي الا شر فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتأتى التوفيق بين
الكلامين بهذا الوجه لا يحوج جعل نكرة مخصصا بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا با
لتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول نعم جعل التنكير للتفظيع لتحصيل النوعية
لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة
يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف فيصح وقوعها
ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتأخير في افادة التقديم الحصر والحصر هنا
من التقديم لا من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدعي نفي الحكم عما عداه نحو رجل طويل جاءني معناه
لا قصير من غير تقدير كونه مؤخرا يدعي هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضرب اكبر احد
هو في معنى ما ضربني الا اكبر وفيه نظر وفيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي
والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع
تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واياما كان فتجويز تقديم
المعنوي دون اللفظي تحكم لان الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن
وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نم ذلك
انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقيم مقامه ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون
الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض منا فلم لا نعتبر في جرد قطيفة فلنقدر في

زيد قام فان قلت تقدم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نم امتناع تقديمه حال كونه
تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله بيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تأكيد
لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة فلو كان يشكي الى الاموات
ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد
فان قوله وساكنه عطف على قبر فهو نحو انا وانت وهو في قولنا انا مثلك وانت مثلي وهو قائم على قصد التخصيص
ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت
امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير
عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال
لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه
بالمبتدأ قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت
مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تأكيدا للضمير المستتر في كان لو لانه قوله قبل المحاق على الشهر
فكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل
على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقدم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقدمه على العامل ايضا
قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة
الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقدم التأكيد والبدل في السعة على المتبوع
والعامل جميعا فلم يقل به احد ثم لا نم انتفاء التخصيص في صورة المنكر على نحو رجل جاءني لو
لا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره اي السكاكي في شر اهر ذا ناب
من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح
بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند
المنكر لفوات شرط الابتداء لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد
من تقدير التقديم فلا بد منه لانا نقول قد ذكرنا ان ما يخصص بالوصف لمنع تقدير التأخير فيه

لصحة وقوعه مبتدأ كما عرفت وانه يجوز ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بالجواب

انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة التنكير اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد

من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني يعني لا امراة ولا رجلان ثم لا نم امتناع ان

يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى

الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي

لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد فيتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره

لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي

عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة

عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام

يصحح قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه

اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني

عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف

من اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي

عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة و اما نحو صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا لا ادخل

لا صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع

الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم و

الحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان

جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء و

قيل لو كان الحكم بالاعراب والافراد في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا نم

بالافراد والاعراب فيما اذا اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا

يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه ~~لانه كالفعل بعينه~~ اذ قلنا جعل ابوه

تابعا المسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد

نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في حكم بانه

مفرد مثله وقال الشيخ معناه انه يتبع عارف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر

او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم

لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا

تبخل وانت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس

ينخدع اي الامير يحمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب لا يعني

اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي

عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل

كذا او ان لا يفعل كذا لزم ثبوت ذلك له او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل

لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت

للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد

الى انسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة

لزم سلب الانخداع عن المتكلم فيما اذا استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان

مماثل او مغاير لمن اضيفا اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله وغيري جنى وانا المعاقب فيهم فكانني

سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة

تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من

غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض لكونه ناشيا من ارادة التعريض

لكما تقول ضربني غيري اي ضربني رجل معين ناشيا من ذنب كما انه تقول غيري فعل كذا معناه انا لم

افعله فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه مثل فلتثبته له لكونه اي

لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما في الكناية

المطلوب بها نفي الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ من التصريح والتقديم لكونه مفيدا للتقوي
اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله نرى تقوية كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز و
معناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم ترك
كالامر اللازم لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين
الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما او
قل مثلك كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا
عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل او في تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو
كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي الحكم عن كل واحد واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو
لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي
والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير
النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته
على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم
النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من
التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان التقوي
كان التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على
الافادة وكان هذا الفاضل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب
المناسبة والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان
قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان
حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت
هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة

ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية
والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم
موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة
المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان
يعني انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم
من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض
الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم
عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من
الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم
عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان
انسان لم يقم يفيد كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه
ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل
انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل تاسيسا لمعنى اخر لا تاكيدا للمعنى الاول واما في صورة
التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وهنا المقتضية
لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير
تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها
تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم هنا
انها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير
مصدرة بلفظة كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل

لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم
في الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فغير واضح في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم
النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان
فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون
معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون تاسيسا فالحاصل ان التقديم في كل انسان لم يقم
فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك
لان لفظ كل لا ح على افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر
وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل
انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان
لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده
الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى
بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون
اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون
كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي
عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده حينئذ الاسناد الى كل
آخر ليكون كل تقوية ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو
التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه
وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال
لان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد

لان الخاص يستلزم العام

فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون
معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من
التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد وقلنا
لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا
اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الآخر فالحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل
فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح
قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا
لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون
تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في
قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا
كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام
وهو ظاهر فح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما ان يكون منفيا عن كل فرد او يكون منفيا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الآخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد
وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واذا جعلناه
للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان
النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانه بين فيها ان الحكم
مسلوب عن كل فرد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية
افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد
الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم
على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصدق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا
سور فيها فلم اذ السور ما به يتبين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني

بالسور الاهمل او ان جعلوا سور السلب الكلي لا شئ ولا واحد فلم يتقيد والانحصار فيهما بل كل ما يدل
على العموم فهو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه في الاشارات وههنا نحو زائد
يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما ان في الموجبة
سور الموجبة الجزئية على ما قال في الاشارات انه كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال
التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر في نحو ان كلمة كل تارة تكون كمو
النفي والحرى بنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان تأخرت عن اداته سواء كانت معمولة
لاداة النفي او لا سواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي
السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل
المنفي اما ان تكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان تكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او
جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتأخير عن اداة النفي شامل
معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظ واما الثاني فلان التأخير عن اداة النفي
من ان يقع بينها فصل نحو ما زيد كل القوم وما جائني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة
يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التأخير باللفظ فلم يخرج عنه الا المعمول المتقدم على الفعل
المنفي وان جعلته اعم من اللفظ والتقدير يدخل فيه الشمول وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن
وقع فيه تغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلمة كل في حيز النفي بان تقدم النفي عليها لفظا او تقديرا
يجيء كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التأخر عن العامل فالاولى
ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن النفي ما دام يدخل اداة النفي
فعل عامله كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى باو اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل
فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تأكيدا له نحو ما جائني القوم كلهم وما جائني كل القوم
وقدم التأكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا له كذلك متأخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او متقدما
نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التأكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا

بل ان المنفي مما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا واولى على ما بين في النحو وكذا اذا وقع مجرورا او ظرفا نحو
ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك في جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة
لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى
فاعلا للفعل او للوصف الذي حمل عليها او عمل فيها كما في قولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم
وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كان كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت
الخبر او الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف
اي بعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء
يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو كل الدراهم آخذها انا وما آخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء
لبعض متمناه وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا
تأملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا
نجده حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار
اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي واما اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان
قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل
الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة برفع لانها فاعل
قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على
عموم النفي وشموله كل فرد ورد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على
معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المصنف في اثبات المط الحديث وشعر ابي النجم اما
الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت
احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة
له في اعتقاده ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك
لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روى انه لما قال النبي صلعم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك كان

قد كان فلو لم يكن قوله كاد ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان رداله لانه انما ينافي نوع كل
منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر
النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا
ضربت وليس فيه نصب كل هيهنا ما يكسر له وزنا ويساق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه
المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الى
الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصب
لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او
مبتداء لا تقول جائني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله
ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على ان
اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه
الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمل الا
تاكيدا او مبتداء لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره لان معناها
الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما ذكرها وفي
حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتداء لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هو لها
يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الا امر اكله لله هذا كلامه واما تأخيره فلاقتضاء المقام
تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم
والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لا
قتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر
هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا
الضمير عايد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجوه كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام
التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو لمدح العام او الذم العام اغني من غير تعيين خصلة

تفـ

تفسره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل
في مثل نعم رجلا السلطان فانه بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام
والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من
هذا الباب في احد القولين اي في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما على قول من يجعل المخصوص
مبتداء ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير
عايدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان
ونعموا رجالا الزيدون ولما كان الابهام المقصود في وضع الباب لما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له
قلت فقد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز
سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا لمشابهته الاسم الجامد في عدم تصرفه حتى ذهب بعضهم الى انه اسم و
اما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار
يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله ذرعها سبعون
ذراعا والدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار
ايضا فيه خلاف مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة نحو هي هند مليحة
وفائدها لا تعم الابصار قصد الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المونث ولم يسمع نحو هي الامير نبي
غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ربه رجلا وبالهاء قصة
وربه رجلا وقوله نعم فقضيهن بسبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع
المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اذا سمع اذا لم يفهم منه اي من الضمير
معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد
ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان الحاصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في
التمكن والمكانة ما لا يكون لما حصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا
يقال هو الذباب يطير وهذا في قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التعظيم والتفخيم وهو السر في التزام تقديم ضمير

و ما الجمع بين الماء والنار في يد
باصعب من ان اجمع الجد والغنى

وجواب اشد ابو بكر بن مجاهد
كم من قوي قوي في تقلبه مهذب الرأي عنه الرزق ينحرف
وكم من ضعيف ضعيف في تقلبه كأنه من خليج البحر يغترف
هذا دليل على ان الاله له في الخلق سر خفي لا ينكشف

الشأن وهو مقتضى الشام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك
نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا او هو المقصود ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره
انما يصح في ضمير الشأن دون الضمير في باب نعم لان السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فقليل و
المضمر موضع المظهر في باب نعم بان ذكر ... ووضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره و
وضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه يلغي من عظم شأنه الى ان صار متعقل الاذهان نحو
هو الحي الباقي او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق و
قد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية
بتمييزه اي تميز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو
وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي
اعيته بمعنى عجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا
الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا كافرا نافيا للصانع
قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الاوهام
حائرة والعالم المتقن زنديقا فحكمت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى السامع
ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو
كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومع كون هذا
الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي او
بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته
بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره
اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء ظهوره من غير هذا الباب
اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى كي احزن من

يشجى على حذو بهم واما شجي يشجى فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي
قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم
الاشارة وان كان اي وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فالزيادة التمكين اي
تمكن المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج
ونظيره من غيره اي نظيره في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند
اليه وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة الاشتماله
على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المأمور اي ما يكون
داعيا الى امتثال الامتثال والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول
الخلفاء امير المؤمنين يأمرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور
من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرأي فتوكل على الله حيث لم
يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل على الله لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة
الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا
بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي
لما في لفظ العاصي بدلا من ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه
ايضا تكنى من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا
بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات
المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات
كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اي نقل الكلام عن
الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي المنقول غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة
في العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو
ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بضمير غائب فالاول اوفق لقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر

فهو الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا
زيادة من المطلب يصرح به كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر
او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها فردا او ورد في الكلام
عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا التعميم مقصود المصنف
تعميم تفسير السكاكي وينبغي ان يعلم ان الالتفات عند علماء المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله
ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان
على العلوم الثلثة كقول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى بكسرهما
خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب و
الغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في
التفاتا لان الخطاب النفس ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو
التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي ذلك المعنى باخر منها اي
آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام
ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا ان الحال
واعتبارهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر
غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا
التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي
فعل كذا ونحو الذين صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة
باسم الظاهر او ضمير الغائب ومنها يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا
بآلهتنا يا ابرهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين و
اهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منه
انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة

الذي

الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا
التفات في ذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادي ان يكون
بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو
يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء فالمذهب في قوله انا الذي
سمتني امي حيدرة كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه
لما كان المقصود الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على
المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده
وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبير الثاني في كلام متكلم
وهو غلط لان قوله تع باركنا حوله لنريه من آياتنا فيمن قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة
ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات لنريه ومتمماته وهذا
اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد
عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى
الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك
بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد وذلك من نبا جاءني
وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العاير قذى العين والاساس في عينه عوار وعاير اي غمصة تغض
متصاوبات له ليلة من الاسناد المجازي كصائم نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد
صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف في قول امرء القيس
ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها
في بات والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال
من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الخطاب في الخطاب
والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات على مذهب

الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل واقع عليها اسلوب الكلام و
بعد الانتقال من الخطاب في تلك الى الغيبة في بان قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا
يكون الانتقال الى التكلم في جاتي الا من الغيبة وجرها وعن الثاني انا لا نسلم ان التكلم في ذلك خطاب
لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يليق به الكلام كما في قوله ثم عفونا عنكم من بعد
ذلكم ثم توليتم من بعد ذلك جئتم ثم تقال بعد ذلكم مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي
فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا
قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخا[illegible]طبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم
كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو ال[illegible]مخاطبون فان قلت ح يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى
لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على السابق وهذا الخطاب شائع الكلام في قو
تباجاتي وقد قطع للمرء بانه وارد على مقتضى الظاهر وعلم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف
الظاهر وهذا مشعر بالحصار فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاتي في الآية والبيت
التفات عند السكاكي وغيره كان واردا على مقتضى الظاهر لما اخطر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر
عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه يختص في خلاف مقتضى الظاهر
مثل ترجعون وجاتي من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب
في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك قلب
في الحسان طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط
في مراودتها بعيد الشباب كاد يصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب
وقبله على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك و
ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية
على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر

من الغيبة الى الخطاب وقوله يكلفني فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها
وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي يجوز ان يكون عادت فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب
صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه
قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح
فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر
الافاضل في ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك
نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك جرى مجرى
التحميد اسماعه غيره بخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني
بافناء كل اجرد واسى بيت منك الكذو ابتهاج فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول
امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل تزجركم
رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك هذا التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجركم الى الغيبة
في اولاك يعني اولئك وهو قال انما ضرب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل
الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل تزجركم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات
على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء
او نحوهما كقوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم
وقولهم فقصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح
سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني
ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول
ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه
يبدو قيل وما تصنع به فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق
ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه من اجرائه على اسلوب واحد

واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اى الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اى قد يكون لكل التفات سوى
سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما فى سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر
الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من
تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اى خاتمة تلك الصفات وهى قوله مالك يوم الدين
المفيد انه اى ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع و
المعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه فى القوة
الاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات فالباء فى
بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب
ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة
فى جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة
على اداء العبادة ويكون هذا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا لوسيلة الى الحوائج
والاستعانة فى المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هى ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ
فى القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور وهذا الذى ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح
وفى طريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق
بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل
على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذى لا احق بالعبادة الا هو لان الخطاب ادخل فى التميز واعرف فيه فكانه
تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان زيادة ذكر لوازم الشىء وخواصه
زيادة وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله مع توجه النفس الى الذات الحقيق بالحمد فكلما اجرى عليه صفة
من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم
الدنيوية والاخروية لينتظم امر المعاش ويستعد الامر للمعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه
معاد العباد فانصرف النفس بالكلية اليه لتناهى وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على

ان من هذه صفاته حقيق بان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا فى قلبه بحيث
يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغى ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهده و
يراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم تكن من
مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباء فى
بغير للتعدية وفى بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يلقى المتكلم المخاطب الذى صدر
منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها على انه اى على ان ذلك الغير هو
الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك
على الادهم يعنى القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج
فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم اى الذى غلب سواده حتى
ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج
انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اى من كان مثل الامير فى السلطنة
وبسطة اليد فجدير بان يصفد اى يعطى المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اى يقيد ويوثق من
صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اى الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد
على خلاف مراده وتلقى السائل عطف على المخاطب اى يلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى
غير ذلك السؤال تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى بحال ذلك السائل او المهم له كقوله تع يسالونك
عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سالوا اى النبى صلعم عن السبب فى اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه حيث
قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلى ويستوى ثم لا يزال ينتقص
حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة
بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم
وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا
عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض

وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين و
ابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها
لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل
التضمين دون القصد ومنها اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على
تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع هكذا في النسخ
والصواب فصعق بمعنى يصعق وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل
بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له
الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر
فان قلت كل من اسمي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال وح يكون معنى لواقع
ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب القرينة
فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال لا يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول
فيما لم يقع مستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة
الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله م
وان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين يقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعتبر
على الوقوع ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه
وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى
تابعا له كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك
موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى
لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا له نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض
عليه يجب ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة
في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه

لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس
قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي
ذهب ... ومن الناس وانتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان
منهم اهجينا كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء
لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وجعل
الملازمة بين ما وقع بعد ام وبين ما وقع بعد الهمزة بان الاسم حذف فعله لوجود المفسر وبانه غير مفتقر
لوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد
ام والقول بان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امراة
وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى ويجي في الاستفهام حتى قولنا ازيد قام
على ان يكون زيد مبتدأ بلا خلاف فهل زيد قام فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير
معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبيا
كان امك ام حمارا لان المقصود التسوية بين ان تكون امه ظبيا وان تكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي
مطلقا اينما وقع فقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالباس ويأتي في المحاورات
وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب
الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة اي ملونة بالغبرة
ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون
سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون
ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون سمائه قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به
لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه
خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول
القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت السطح بالفدن اي القصر السياعا

اى الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليا خذوه
ونحن نظن ان لن تستطيعا ولهذا كان اية يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الفدن ما لا يتضمنه
قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة
الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني انه يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون
ادخل في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح
البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب عطف على لم اجرح وذلك ان الجذوعة
حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه فالمناسب وصف الراى والبصيرة بالقروح ووصف
الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما قال اقدام غر وراى مجرب فليس في هذا القلب اعتبار
لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير
في لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشئ الفيته ووجدته اى لم الف بهذه الصفة بل وجدت
نجلا فها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح
وتحدر منه الدم ولان فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة الحمام
وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب لكن الى الايضاح وفيه بحث لان قوله
قد اصبت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة
عليه مع ما فيه من سوء النظم ودلالة الكلام في اثبات الجرح لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة
حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما
بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمقصود ولكن
المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع
البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض لرايه ندم في الاقتحام ولم ينزل
الى التقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك
لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا ما ارادوا واني في ثابت البصيرة الى الان

اسد

لم يول الى الاقتحام ولا غلب في اختيارى التطرف والانحراف بل اقتصار اقدامى في الحرب قارحا
لطول ممارستى وتكرر مباشرتى الحرب لا لانك احوال المسند اما تركه فكما مر في حذف المسند
اليه ولكنا قدمنا المسند اليه حذفه وفي المسند تركه اشارة الى ان المسند اليه هو العمدة العظمى و
الركن الاقوم وشدة الحاجة اليه اشد وانه متى امكن ان لم يوجد في الكلام فكانه ذكر ثم حذف قضاء
لحق المقام رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوم ركنى الكلام واعظمهما والاحتياج اليه فوق الاحتياج
الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه
المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اى قول ضابئ بن الحارث البرجمي و
من يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب فالاساس الماء في رحله في منزله وماواه و
قيار اسم فرسه لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني
والمعنى انى لغريب وقيار ايضا غريب بقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام
بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بانفراده لامتناع العطف على محل
اسم ان قبل مضى الخبر لحوان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل
اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضى الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في
ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها
عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك هناك في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق و
السر في تقدم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوى العقول
ايضا بيان ذلك انه لو قيل انى لغريب وقيار جاز ان يتوهم ان له مزية على قيار وان تاثير الغربة لان
ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب اللفظ تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوى
العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذى
قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية وقال
الصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب

عن قوم بحذف المسند وهو هنا ظرف فعلى الجزاء فيما بين لقصد الاختصار والعدول الى الاقوى والدليل
اعني العلة مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه
لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وان عددا اى ان لهم مالا واسقطت انهم يحيى الحذف فاوهم يحسن
لانها الخاصة له والمتكفلة بشأنه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر و
انه بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا الخ على هذا
الاسلوب الذي حذف خبر ان النكرة ظرفا ولم يتعرضوا له بدون ضيق المقام فافهم وقوله تع قل لو انتم
تملكون خزاين رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول فابدل من ضميره المتصل اعنى
الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم
اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر المقدر فلو اظهر لم
يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لامتناع
ولا التاكيد ايضا على ان يكون المقدر لو تملكون انتم تملكون لان حذف المؤكد اسهل من حذف الجملة ولا
لا يجوز حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وقال صاحب الكشاف وهذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه
علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل
الاول لما اسقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كان قولنا انا سعيت في حاجتك
وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص وكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام
على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وانا ليس مبتدأ بل تاكيد مقدم وهذا الكلام صريح في
مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تع فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اى فصبر جميل اجمل او
حذف المسند اليه اى فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير للفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف
ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه
اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله
له وبان الاصل في المصادر المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر

وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب
عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف هذا نص صريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول
محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني
على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عندكم من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر
كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على نية التاخير والمعنى كان البر مترعا و
البحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التاخير
وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني منصوبا اى كنت منه بريا ووالدي بريا
وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا لكان من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لكن
وقولك زيد منطلق وعمرو اى وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقوله خرجت
فاذا زيد اى موجود فحذف لظاهر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود واذا
اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه
كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك وانما قال فاذا فرق بين
التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اى خرجت
ففاجأت وقت وجود زيد بالباب والعامل في اذا هو فاجأت فلا يكون معمولا له لا ظرفا ويجوز ان يكون
العامل فيها هو الخبر المحذوف فلا تكون مضافة الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون
هو خبر المبتدأ اى فبالمكان زيد والتزم تقديمه لتشابهها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت
فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اى قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان
في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا في الدنيا
حلولا وان لنا عنها الى الآخرة ارتحالا والسفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم

ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف فحيث لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا
وبان قيام الصبر قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر
هو انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار كالعلم فيما يفهم منه هذا المعنى
بسهولة ويرجح حذف المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا
وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة
وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انما اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من
الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا آلهتنا او في الوجود
آلهة ثلاثة او آلهتنا ثلاثة فحذف الخبر او الموصوف والمميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اي
متساوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل ثلاثة
فحذف المبتدأ فلا صالح [illegible] وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الحال الى
ازيد عندك ليخرج من الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في
احد الجزئين اعني المسند اليه او المسند وتقدر على ابقاء مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام عمرو وازيد قائم
ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان
بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول
الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعليتين المشتركتين في
الفاعل نحو اقام زيد فقعد او قام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم
التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام
جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله
المسند لان هذا الكلام عند تحقق ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق والدليل
على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل
اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها

يؤيد

يؤيد هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله
خلقها المقصود ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية
ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم والجواب انه
حمل الكلام على جملة او على جملة على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله
تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع
الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل
من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار و
المجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء
وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك للمعروف
من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع ملقحة وقيل الموجبة الطوائح والاطاحة الطائح ولا نعلم المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط
وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله او يبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد و
تبليغ على التقدير بمعنى الماضي على ما ذكره الصورة ذلك الامر الحاصل وفضله اي فضل نحو ليبك
يزيد ضارع وهو ان يبنى الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول ويسند اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر
جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد
اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يسند اليه هذا البكاء
لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان
الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وفيه نظر لان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه
لان السؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال فقد اسند ثلاث مرات اثنين اجمالا
وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة لاخراجه مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه
فضلة وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل

[library stamp]

وزعم المص انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان
الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ولنا ان نقول لا نم صدق هذا التفسير على المسند
السببي لانا نبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق
بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد
لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في
كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم
انطلق ابوه لزيد بمعنى انه يثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري
فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان
المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان يكون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي بمعنى افراد ومما ذكره
الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بلا خلاف وفي زيد ابوه منطلق ثم
استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بكون ابوه بارتفاع الفاعل مع فاعله ليس بجملة
والمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط لان اللازم مما ذكر
ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد
السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا كان المناسب ان يورد
في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت
لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض والمذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم
وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق مسندا ابوه
سببيا لكنه لم يتعرض له في الجملة عبارة المص اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها
نحو اكرمن البرسيتين وفي الدار خالد وقال اذا التقدير استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض
المص عليه بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين جملة وحصل التقوي لان خالد مرفوع
بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول

فيكون الفاعل زر قائمي حيث الحذف وهو الاختلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل
ان يفعل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه لسلامته عن الحذف و
الاضمار وباشتماله على ابهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة
يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق
الاهتمام بالفاعل وبانه في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون
اوقع واعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي
نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله
بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله انت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه
اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك
تقاوم الاسد عند قيام القرآن كل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر
لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما التعجب للسامع فبالذكر المستغنى عنه في الدواوين
اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه
او مفيد التقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد
قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب
الحكم فخرج فاعل المصدر فخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير بحسب عرف او دفنا انا كرر نحو انا
قام ونحو ذلك او مما التقوي للحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما
عدم قصد التقوي كما اشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني
انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي اعم من
قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا مقدم
مبتدأ والمسند مفرد لا جملة في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي

ومضافا الى جمله ... السببي فيهما وهو يرد او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم

المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله

اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو

والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى اللفظ الصريح وترك لفظ اذا في موضع

الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح

ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين

المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وتتبع كلامه يدل على ان نفس المسند السببي جملة لا تكون

جملة اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا خلاف

ما ان المسند السببي لا تكون الا جملة وقعت مسندا الى مبتداء ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون

مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند

السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وقت كون المسند السببي هو كذا

من مجموع كلامه وهو نعت الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد المسند باحد الازمنة

الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان

الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد

يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة

واقعة في الحال على اخص وجه والا لم يجز زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما

الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه ... مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي

هو جزء من مفهوم الفعل والتجدد ... ان الزمان غير قار الذات

لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ وهو سوق للعرب كانوا

يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة ...

[illegible]

مبني على ان الظرف معمول باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا

في عمل الظرف الاعتماد على شيء ... الا احد ... اذ تقدير ... اسم او وصل الا انه لو قدر ...

يكون خاليا من فوائد ... التركيب ... ضبط ... الا ذكر امثلة المسند الفعلي ...

مفردا كان او جملة ولم يذكر الافراد المسند ههنا امثلة لان ... او فعلا ...

فهو ... تعريفا ... ويرد على ما ذكر ... من الامثلة ... تقوى الحكم ...

... المسند على المسند اليه فلو كان قصده ... لافراد المسند كان المناسب تأخيرها عن هذا الكلام ...

... ضابطة الافراد وذكر ... التقوى فتوسيط امثلة الافراد بين ... لا يكون مناسبا وهذا ...

... وصياغة التركيب ... الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يغير ... وتعريفه ...

... الاولى ان يعبر بالجملة الفعلية نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدا بعائد ...

يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو زيد هو ابوه ...

ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد ...

به وزيد ضربت غلامه وزيد كرست ... وزيد ضربته ونحو قوله ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ...

... لا نضيع اجر من احسن عملا لان المسند اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد ...

فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتداء وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند

الحكم عليه بانه ثابت ... الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل خبرا عنه او منفي عنه مطلوب التعليق بغيره ...

ذلك المسند تعلق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعلق نفي عنه بنوع ما او كون المسند فعلا يستدعي ...

ما بعده فيطلب تعلق المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي تكون ما بعد ذلك المسند معلقا بما قبله ...

فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتداء اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات ...

له وزيد غير ما بني عليه لان معناه ما جعل مبتدا او وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد ...

ابوه او انطلق ابوه لان نحو ... الفاعل او الفعل ليس مبنيا على شيء ... عرف من تفسيره والثاني نحو ...

اخوه فان ضرب فعلا اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ ...

ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ان نحو علمك بقيته جاء بنفي ورد واعطاك فانتفى الكافر بامرهم واما كونه اسما

فلا فادة عدمها اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك

كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا

وهو مما يجمع فيه الدوام لكن يمر عليها وهو منطلق يعني انا الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد قال

الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض الا انه

الا باشعار بان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال التفتازاني وضع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء

من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق

كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الا

يحصل منه جزء فجزء وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء

المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول

وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة و

تقويتها لان زيادة التقييد توجب زيادة الخصوص فهو يوجب زيادة البعد لكنه احوة الفائدة كما في المسند

اليه ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا

فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر لكون الخبر لتربيتها اشار الا انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في

نحو كان زيد منطلقا كان لان منطلقا هو نفس المسند ... اذا الاصل زيد منطلق وقد ذكر كان دلالة على زمان

النسبة فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق في الزمن الماضي وبه صرح وسع الباب بتقرير الفاعل على اصل

اي جعله وتنبيه على صيغة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصف بها

تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى

زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم ان

لاعطاء الخبر حكم معناه فان للفعل في هذا المثال حكم الاستعمال لانه الحال التي انتقل اليها وهو دائم

آخر في نحو كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية

الفائدة

الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او جملة

غيره من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك من الاغراض متعلق بما او خوف ان يتصور المخاطب انه المتكلم مكنا

او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني

اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادوات والحروف الشرط واسمائه

من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول

ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد

عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك

وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول اصحاب المفتاح ان الجملة الشرطية

جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس

الشرط بدون الجزاء فليس خبرا قطعا لان الحروف قد اخرجته الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يسع عليه ما في حيزه فلا

يصح عمرو ان تضرب اضربك واما ما ذكره ابن الحاجب العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب

في نفسها اي بنظر الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية

وعن احتمال الصدق والكذب ولهذا التقييد بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما

ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق

لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة يسمى بقضية

ولا يحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عندهم وفيه جواب الشرط وعليه منطوقه وانا لا ان ذلك في الجزاء

الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام

ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس

طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم

القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق و

الكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين

فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار
مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا
انها تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا
خبريا وانهما لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان
التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية قيد مسندها بمفعول فيه فكم بين المفهومين
ولتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفايس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة
مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في
اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه
في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه
كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان
وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط و
عدم الجزم واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فلهذا لم يذكره ولهذا ذكر في المفتاح ان الاصل في ان
الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حين لا يعلم القائل ايكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو
عن الجزم باللاوقوع وكذا قال النهاة في نحو ان لم تكرمني اكرمك حتى لا يستعمل في مقام الجزم لنكتة فظاهر
ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه اياه فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما
احتاج هذا المثال الى التأويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط
ولهذا اي لان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر لوقوعه موقعا لان لان
النادر غير مقطوع به في الغالب وقد كان ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان
الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى
على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة

الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا
بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذه بشؤم موسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان
المراد بالحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف
الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة
فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا اجيب بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم
فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين و
اما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول
نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة
غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس رداً على صاحب المفتاح
حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه توهم انه اراد به العهد على مذهب الجمهور
فقبح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا حقيقة ولا تقديرا لتكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى
حسنة معينة من الجنس والتقدير ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها وبهذا ظهر فساد ما
قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها
كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة
المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها
فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى العهد الذهني فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا بطل
ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان
الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر وفي تعريف العهد
دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله مع
علمها فهم في التناهي اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق
القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كتركه

على الكثير فانه قد يتقيد بالاولاد دون الاخ واما انفا فلانه اذا قصد بها العهد تكون واقعة موجودة فتوافق
لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها بل جنس هو حسنى انا نقول انهم اذا ادعوا التحاقهم
واختصاصهم بحسن الحسنة فقد دخل في المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على
المعهود وغيره فيكون اسوأ وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا بوقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع
فدخول اذا عليها يكون بمعنى الامر موجودا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة
كالمطلق المقدر وح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لقوتها
اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي
القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة
من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض
وبهذا يظهر صحة ما ذكر من كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة
بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها
على تقليلها فان قلت جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تع فاذا مس الانسان ضر دعانا و
معرفا في قوله تع واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلنا اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ
عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكابه
الضلالات فيه بلفظ اذا وللماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع
به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر كما يدل عليه قوله تع واذا انعمنا على الانسان اعرض
ونأى بجانبه فيه بلفظ اذا وللماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر حقه ان يكون مقطوعا به وقد
يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما يسأل العبد عن سيده
هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا
استطلت ليلتك فتقول ان تطلع الصبح وينقض الليل افعل كذا فتجاهل تولها وتحيرا في
على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل ولم ينزله اي لم ينزل

المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه
مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام
لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اي لفرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق
بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن
وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد ونحو ذلك صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين
فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف
وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات
لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء
بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان تكون كلمة لو كما في قوله تع ولو سمعوا ما استجابوا لكم
نعم الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه
فلا يقال ان طار الانسان كان كذا لا يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه
على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت في هذا المقام استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تع
فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك
على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله تع
ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب
بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تع قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او
تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الوقوع بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة
الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون على من حصل لهم القيام قطعا
وقوله تع وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان يقع للمرتابين يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب و
تصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن اصله وهو
الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم

من بعد الحق وانما يكون عند الجمل الجميع كانه للارتياب لهم والاستعمال المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط
يجب ان يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لان الشرط انما هو وقوع الارتياب في المستقبل
ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال
وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته
فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالته على المضي لمحضه لا لان الحدث المطلق الذي هو
مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما
ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسيك قبل النهي قبح مجالسة
المستهزئين لانها مما تنكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر
كان ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع
ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن الا
الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم
وعدمه ويكون معنى الكلام او التغليب غير المقطوع بانضافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال الاول
والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة
للمعنى بينهم على طريقة اجرائه على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم
التغليب لان القنوت مما وصف به الذكور والاناث والقياس وكانت من القانتات والمعنى انها لا تكون من للتبعيض
بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى والاول هو الوجه
لان المقصود مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على
جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه
لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان
ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين رضي الله عنهم وما اشبه ذلك مما غلب
احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر بان جعل الاخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما

وهذا المثال التغليب مبالغة حين جعلت من الرجال الكمل العقل والاديان

جميعا ينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك
ان ابوين وقمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان
يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بجعل احدهما متفقا للاخر في اسمه
ثم يثنى ذلك الاسم فان قيل لا يكفي في التثنية الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا الزيدين با
لمسميين بزيد فلا يطلق قرآن الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي
يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى و
لو سلم فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع
للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع
الامثلة السابقة والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق
اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة بكونه
جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى
حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود
الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على
المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما
وانت والقوم تعلم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع
من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطابا من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في
كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم
اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب
في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا والذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله
خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء
على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص

تغليبية

وقد يجمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب و العقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم
ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يخلقكم ايها الناس انتم اي من جنسكم ذكورا واناثا
وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا التدبير
والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم
خطاب يشامل الناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطبين على الغائب والا
لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب وفيه تغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح
خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم و
اياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة
اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس
في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش
وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا ليبقى
ويدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير جعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قيل
وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض شيء و
لم يوجد الباقي فتجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم
ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع على وجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت
ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما اعني لو
كان كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده
اي ولكون ان واذا التعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال يعني
بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر
التعليق انما هو فيد لزمان التكلم لا في الاستقبال الا يرى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت
الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء تعليقية

استقبالية اما الشرط فقط لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان
حصوله معلق على حصول الشرط ويمتنع تعلق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل و
يجب ان يعلم ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبال للدلالة على الحروف
اعني المستقبل فنحو زاد بن شئت عاص خلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا كما فيه
والجانب حكى لفظا الانكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها شيء
فحو قوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال
نحو قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس و
قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى
الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل وقس على هذا فقد زعم ما يناسب
المقام وتاويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن
قد يستعملان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا
اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا تذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو
وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم
لساكنك البال وقوله ايضا وان ذهلت عما اجن صدورها فقد لهت وجدا نفوس رجال الظهور ان
ايضا للوقوع على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين
حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة
الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان الحال انعقاد اسباب الاشتراء او كون ما عطف على قوة الاسباب
على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي لكون
بوقوع كالواقع كقولك ان مت كان ما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل
او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة
بيانا ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره

ما قدم ونظيره اى نظير فى انه ترك فيه التعريض لانه استعمال الماضى مقام المضارع فى الشرط للتعريض قوله تعالى
وما لى لا اعبد الذى فطرنى اى ما لكم لا تعبدون الذى فطركم بدليل قوله تعالى واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان
المناسب لسياق الآية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اى حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم
اعلام الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اى ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين على
على الاتراد وليس هذا من كلام السكاكى يعنى على وجه يعين على قبوله اى قبول الحق لكونه اى ذلك الوجه ادخل فى امحاض
النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه من المخاطب قد
انصف المتكلم به اولان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لكونه استدراجه
لخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر فى التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت فى
قوله تعالى ان يثقفوكم اى ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء وخالصى العداوة ويبسطوا اليكم
ايديهم والسنتهم بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا ان ترتدوا عن دينكم
فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال قد ذكر فى موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل
فى الثالثة الى لفظ الماضى فاى نكتة فى ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور فى الكشاف ان الغرض منه
الدلالة على انهم ودوا قبل كل شىء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين و
اسبق المضار عندهم ان يرتد المؤمنون كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح
دونه وثانيهما وهو المذكور فى المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرتدوا كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من
الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لهما اعنى كونهم اعداء وبسطهم الايدى والالسن اليهم لانها واضحة اللزوم با
لنسبة اليهما لان ودادتهم كفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كونهم كذلك لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين
وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدى و
الالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والتعارف وبما نشاوا عليه من قولهم اذا
ملكت فاسجح اما انتفاء ودادتهم كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد
واخفى فان قلت اذا عطف شىء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين

اياه اى تصور الطالب ذلك الامر وعما يجوده ذلك الامر اليه اى الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى وعلى
اى على اظهار الرغبة فى الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضى
دلالة على توفر رغبة فى ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهى عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضى جواز
الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لانم ان التعليق بالشرط يقتضى انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال
انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشىء فى غاية السقوط لانه غلط من اشتراك
اللفظ اذ لانم ان الشرط النحوى هو ما يتوقف عليه وجود الشىء انما هو المذكور بعد ان واخواته معلقا عليه حصول
مضمون جملة اى حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناه اللغوى يقال شرط عليه
كذا اذا جعله علامة الاترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا
لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفى بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوى فى الغالب ملزوم والجزاء
لازم الثانى انه لا خلاف فى ان التعليق بالشرط انما يقتضى انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة
ويجوز ان تكون فائدته فى الآية المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادة
اولا ان الآية وردت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان الاكثر هو ما معناه حرم الاكراه
او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفى حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة
انتفاء الاكراه ح لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق
الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع
القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع [illegible] او للتعريض اى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل
لما ذكرنا او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت
ليحبطن عملك فالمخاطب محمد صلعم وعدم اشراكه مقطوع به لكن جىء بلفظ الماضى ابرازا للاشراك فى معرض
الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان
شتمنى الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لا يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد
التعريض لكونه على اصله ولما كان فى هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكى والا فهو قد ذكر

بدون الآخر ونحو وقوعد جاء الخوان ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه
نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت
خرجت كذا في دلائل الاعجاز فان في الاية الكان من الضرب الثاني لكون مجموع الجمل الثلث لازما
ثم بيع ملخص المفتاح وان كان من الضرب الاول لم تكن في تقييد ودادهم الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة
على رواية اوم يظفروا فالاولى ان تكون قوله ووددوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده
تعاطف الشرطية وغيرها في الكلام كثير قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون
لا ينصرون عطف على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر
الشرط عطف على لوقف انظار منا الضرب الاول والمراد اظهار وداده الكفر واستيفاء مقتضاها
انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا
يقال ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم بالغزو
ليعلم فنهاهم عن المشركين بهم يظفروا بكم كفار امثالهم فلا عداوة ولا وداوة لكم الى الكفر واما اذا
ووجدوهم مؤمنين في تحقق العداوة وبسط الايدي والالسن ووداد الرجوع الى الكفر لا
يصح نحو ومن كتاب ابن الشركين وعلم من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل
وانه اخذه اصحاب النبي صلعم عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك معلقا الاكرام بالمجي
القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره
القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلق الامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه
اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط
وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف اي انها لتعليق
ما امتنع ومعلق الامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق
بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناع

قوله ما امتنع وهذا معنى لطيف تسجع السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المعترض من متفقي كتابه فعنده هي لتعليق
الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء واما ارواحد
في الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او
نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم تاتني لم اكرمك لامتناع
عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه
الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب لجواز ان يكون لشيء واحد اسباب
مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا
يرى ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد
الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر فالحق انها لكونه
لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين انه ليس بباطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم
اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او غيرهما نحو لو
كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة لتكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي
هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على
انتفاء الشرط ولهذا لو وافق القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع
التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان
لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم
لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء
السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما
هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم اجمعين ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي
عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير

الثفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا على لهلك
عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول
ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان باستثناء
نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت و
لكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فبهذا امر فاما ارباب المعقول فقد جعلوا
ان ولو ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم
استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على
ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان
علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك
في ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على
قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان
الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو
على ما فهموا من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من
لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اذ يلزم ثبوت العصيان
لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان
الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء
ويكون نقيض ذلك الشرط انسب والبق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط
وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله
لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات
الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاده
لزومه لوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل بهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك

اياى

اياى لاثنيت عليك اي اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا ولو
الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان
الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف
ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على
احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجئ ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط
تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجئ ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك
هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجئ وليس كلما له دخل في لزوم شئ لشئ او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا
للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشئ وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم
للمثبت فيجوز في لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر انتفاء الثناء غير المرتبط بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلزم
في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وبينهما تناقض وهذا وهم
لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة
فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله لم يعصه عصيانا مرتبطا بعدم الخوف فيجوز
ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه
فيلزم العموم في نقيضه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه
على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج ولو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهو محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا
لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما
ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني
وانما تستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشئ لامتناع غيره ولهذا لا يصح
باستثناء نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة
تكون في ذلك وهل يتركب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد

على قاعدة اللغة كيف وان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر

طبيعة قوله لو علم الله لم يعص يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو لازم

دائم الوجود كما ذكر وافهم وقد يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي

هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فمعنى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه

ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب

الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا شيئا انقادوا والدوام لم يعرضوا وهذا كما يقال لا

خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه

واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا

الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي

لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم

الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الوضع اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا

يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو

مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو

وضعت في دجلة الهام لم تفق من الجزع الا والقلوب خوال بصف تأسفه على مفارقة بغداد وشوقه

الى ماء دجلة والحزن اذ وضعت كمه جاء بلو قصدا الى ان وضع ركائبه الهام في ماء دجلة كأنه امر قد حصل

الياس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر

لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار

النبي صلعم على ما يستصوبونه وانه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر

قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا

الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان

والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث

لا خلاف الا ان قيل ان اراد بالمعونة قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا لا يكون المعنى ان انتفاء عنتكم

بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى امتناع عنتكم باستمرار امتناعه

عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة فلا يكون الاستمرار راجعا الا الى الامتناع من الطاعة فهو خلاف ما يفهم

من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا

الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي

استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام

التأكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتأكيد النفي وثباته لا لنفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى

وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا على ابلغ وجه وآكده وان قولك ما زيد اضربت وما زيد ضربت لاختصاص النفي

لا لنفي الاختصاص مع انه يدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو

ولو ترى الخطاب لمحمد صلعم او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها واطلعوا

عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب

لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون

ناكسو رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في

اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المحقق الوقوع

فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل لو واذ وهما

مختصان بالماضي وحق الكلام ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره

فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهذا اسلوب في التحقيق ماض يجب التأويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته

ولو رأيته لرأيت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي صلعم ولو للتمني فلا استشهاد

لان لو التمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح

ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح

وقوعه حالا او مستقبلا بعدها فقوله ربما يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي

البصريين

واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اى ربما كان يود فحذف فكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة
موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اى رب شئ يود الذين كفروا فالحق وثبت فلا يخفى ما فيه من
التعسف وفي هذا التقليل التشبيهي على انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون وان وجدت منهم افاقة ما تمنوا
ذلك وقيل يجوز ان تكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت
على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم
جئ به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان انصا سديدا احسنا واما
من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه التمني حرف مصدرية مفعول يود عندهم وقوله لو كانوا مسلمين او لاعتبار
الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات
ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين بتلك المقالات كانها
الله تع فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة و
ذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة
ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام
كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من فظاعته بحيث يجب ان يعبر عنه بلفظ
الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني اثر و
ليعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تع ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من
عند الله خير للدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظ واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره
اى تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر او رجل
فيما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال قائل عندي رجل فتقول انصد قنا له الذي عندك رجل وان كنت
اندرايد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال
صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان

كون

كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا انه يمتنع عقلا او انه يمتنع لبشاعته في كلام العرب ونحو قوله ولا يك
موقف منك الوداعا وقوله ويكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على الاطلاق ليس بصحيح
لانهم يجوزون كون المبتدا النكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا في ما
داخل على ان يكون الخبر اى شئ الذي صنعته وقد صرح به في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا او
المعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول
ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشئ العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة
في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان الحكم على شئ بالحكم يستلزم
جواز حكم العقل على ذلك الشئ بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستدعي العلم بذلك الشئ لامتناع الحكم على ما
لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه معرفا
لان النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على الشئ انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله
لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما يجئ في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد
كما اعترف به والمطلوب الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا
لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشئ يستلزم العلم به ممنوع انما يستلزم جواز العلم به وهو
لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو زيد رجل عالم فلكون
الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من
المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع
ولا شيوع في الفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال يقيده والوصف يجئ للاسم الذي فيه الشيوع
فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست
كذلك فيجب الا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل
فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب
وغيره وكذا ضرب زيد يحتمل ان يكون من جهة التأديب وغيرها في الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص

الابرادلاصحة فهذا ضرب مشهور ضرباً شديداً بالوصف واما تركه اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر

مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكماً على امر معلوم

اى للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ

ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الخبرية بآخر مثله اى حكما على امر معلوم بامر آخر

مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو

المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم

لكون الكلام مفيداً فنحو انا ابو النجم وشعري شعري مؤول بحذف المضاف باعتبار حالين اى شعري الآن

شعري فيما كان اى المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ

والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع لمن سمعه يقاوم الاسد فهو بعينه فاحد

الضميرين لمن سمعه والآخر لزيد وهذا مستغن عن تأويل ولازم حكم كذلك عطف على حكما اى او لافادة السامع

لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بآخر مثله ففي هذا اشارة الى كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي

كون الكلام مفيداً للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او

كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع

علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب

الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق معرفاً بلام العهد او الجنس

هذا تمهيد لما يجيء من بحث القصر ومما ورد في تعريف العهد قول ابي نواس فان تكونوا برآء من جنايته

فان من نصر الجاني هو الجاني اى هو هو يعني ان الناصر الجاني والجاني سيان عن معنى ان هذا ذاك وذاك هذا

لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما حسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى ان العار

الجناية المرتب على كل جان وان لم يردان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التمثيل والمذكور في بعض الكتب

ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة فلا يجب الا معلومية

المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية

الطرفين سواء كان بالاضافة او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك

لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه والا لم يبق

فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال

جاني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ

الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال كالمعرف بالاضافة ان كان مسند اليه فلابد

من ان يكون معلوماً مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف انه له اخ لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه

المخاطب اصلا او عكسهما اى نحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان

للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا صفتين لشيء

متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه

بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب

ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه و

اسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخاه ولا يعرفه على التعيين

واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسوداً غابها الرماح

ولا يصح رماحها الغاب ولهذا ابي المحققون في بيت السقط نحو ضجر انقع ماءه ان الصواب ماؤه نقيع لان السامع

يعرف ماءه وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا او عرف انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه

المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق واذا اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على

انه يطلبه على التعيين وبعد تسمية المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب

الكشاف في قوله فقع واو لكنهم النحويون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك كتاب ثم استجدت من هو فقيل

زيد انا اتيت تحسن نظره وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اى اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء

تحقيقاً اى قصراً محققاً مطابقاً للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اى قصراً غير محقق

بل مبالغة لكماله فيه اى لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اى الكامل في الشجاعة فيرد الكلام

في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن
رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما
وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حمل على انه في
المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال له لام الجنس فالمراد انه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع
عمرو وعلى طريقة انت الرجل كل الرجل وان حمل على الجنس والحقيقة فهو مفهوم ان زيدا وجنس الامير وعمرا و
جنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد
المتغايرين في الوجود الخارجي على الآخر وحينئذ لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو
وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم
ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او
القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد به هو
الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف
بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم في التقوى
اي لا في غيرها والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو
التوكل على الله والتفويض الى الله والكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس متحد مع واحد مما
يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منهما في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون
الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف با
لكرم وعلى هذا القياس فتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على
الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع
والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا
على الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او
نحو ذلك كقولك في القصر تحقيقا ومبالغة هو الرجل الكريم هو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي

احد لاحد وهو الواهب الوفي لعلة فالاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر على
هبة المائة من الابل حال كونه مخاضا او عشارا الا هبة المائة مطلقا اي حالا كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت
هبة ابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو
بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا
انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا لمالك به حبيب كما في انت الشجاع ولا
ان الحالم جاحدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى انه لم
يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك
وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الخصوصية
لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم نعهد الى محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق
اذ لا وجه للخصوصية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شأنه ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الخصوصية ح
مثله انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا
قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر حسن الحسن على البكاء لانه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا
لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في قولنا لا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاءك على
ما لا يخفى على ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض انه يثبت لبكائه الحسن ويخرجه من جنس ما عداه
من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون القصر مبالغة
او ان يكون قصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا
ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت
مخزوم ووالدك العبد اراد ان بنت العبودية يجد ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل
اللام لا تكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيد القصر ادعاء قلنا قد سبق ان اللام التي ليست
للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الاذكاري فحيث ضم الفصل والما فيه حكم
القصر بان ذلك في تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق

يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك
نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا وكلمة اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا ينافيه افضل
الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت
او تأخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه
كالمعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا او مثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها و
الصفة هي المنسوبة فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبره ورد هذا
بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل
دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تأويل زيد بصاحب هذا الاسم لا حاجة اليه عند من لا يشترط
في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان الشايع
عرف النحو تعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى
عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلي
في الواقع منحصر في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ يجب
ان لا تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس بثابت
في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب
من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما هو في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد
اعم من الاخباري والانشائي الا يرى ان النحاة [illegible] اين زيد وانى لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه
لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وزيد كأنه
الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه
كما مر من ان افراده كونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون حالا
هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقوله هذا سبب من ذا كان متعلق به مرتبط لان السبب
هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي

ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او
متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مثلها الخالي عن الضمير كما
مر في ذكر الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ او
نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبق الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز
وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع
بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا
اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه و
التقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به
وما اشبهه فان قلت هب انه لم يتعرض لنحو الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لشهرة امره وكونه واحدا معنا لكن
كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان
المسند هاهنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكأنه قال للتقوي سواء كان
على سبيل التخصيص اولا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقوٍ وعبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو
زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي واعتباره مما يفيد التخصيص وبعضها لا يفيد الا
التخصيص [illegible] وقد ذكر في نحو انا ان ليس التخصيص الا تأكيدا على تأكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه
من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط بدون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم
الوقوف لا حاجة الى التأكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع
تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر
وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في العمل هو الفعل و
اسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل
قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد يحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان
يكون مفردا والاصالة المفرد في الاعراب على ان الانفصال هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها

او مستقر لا ثبت او استقر عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف غير الجملة
الى المفرد قصدا الى ان الظرف قد انتقل الى الظرف وقد حذف مع الفعل فيكون المقدر فعلا لا جملة
ككمه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير
جملة لا مفردا وتوجيه لا معنى لعبارة الكتاب اصلا مع ان فيها فسادا آخر لانه ان حمل على ظاهرها افاد
ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة
فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالمفرد واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه
واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اى لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا
قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اى بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا فان قيل المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه مقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور
الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه
الى الاتصاف بفي خمور الدنيا والحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور
على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور
على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتجاوزه الى الاتصاف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه
البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على
الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف
بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في
شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوزكم الى غيركم وديني لا يتجاوزني الى
غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام
زيد دون القعود لان غيره لا يكون قائما فليتنظر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون
ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم تقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه

لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب
بناء على ان اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلام
لان القصر بحسب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب
الله كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه
اى تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال
من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتداء كقوله اى
قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له
عن المبتداء اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر وهذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتداء نكرة غير مخصصة نحو في الدار
رجل لتصير المبتداء مقيدا بالحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه
نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لا لانه لالتباس بابه بجواز ان يكون قائم مبتداء
ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين ان يكون خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها اما
اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص الحاصل
بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير مخصص ورد بان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان الحكم على
النكرة غير مخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن دهان وهو ان جواز تنكير المبتداء مبني على حصول الفائدة فاذا
حصلت الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل
نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اى قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة
هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا
والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اى بحسنها اى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه
الثلثة وبطلعتها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة وان الدنيا ظرف اى في الدنيا او مفعول به على تضمين
تشرق معنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند
تضمنه الاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وقد اهملهما المصنف اما الاول

فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا
للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجمع لكونه تفاصيلها على ما مر في تقديم المسند
اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد بالجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه
لانه كلام مبني على خبط واشكال او يشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او يكون المراد من الجملة
التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في
الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير
بواسطة عود الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان
الكلام صريح في ان خبر المبتدا اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة
الاولى والى المبتدا في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم على عكس ذلك حيث قال ان المبتدا
مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدا الى نفسه فينعقد
بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدا او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى
المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان الاسناد الى المبتدا وانعقاد الحكم بينهما مقدم على الاسناد الى
الضمير وههنا هو الاسناد ... وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت
عرف اذا كان الى ضمير المبتدا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى
والحال ان الفعل في كل منها مقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب
عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة في التقدم والتاخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق
القصد وامتناع اسناد الفعل الى المبتدا قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها
اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير اليه يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية ...
تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا تتوقف على شيء اخر
ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا قبله فكما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم
الثاني على الثالث فظاهر فكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا مقدم على اسناده الى المبتدا

بواسطة

بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى
المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام و
توسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان الامرين لازم اما استلزام كلامه لهما فظاهر واما اقتضائه القول بالاسانيد
الثلثة فلان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل
تارة اولا وتارة ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد
في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت هذه
الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل
مقدم عليه لكن يتوجه ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء
ثم الى ما قبله تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى انما يدل على ان اولها اسناد الفعل الى
الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام محل في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده
في النحو فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى وهذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح
المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه هدى
لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما فقال الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على
ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد
في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى
نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد
في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلث
اسانيد وانه ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح
وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد
بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه منشأ الاشكال
وقد يجاب بان المقصود بزيادة لفظ الفعل والاقتضاء وتغيير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة

فكما يتحقق الفعل اسند الى زيد يتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم

قال اسناد عرف الى زيد بطريق القصد فلا وجه لمناظرة مع احد كلاميه

ومن العجائب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا

المقام لم يزد ولا اطف خيال لم بالغ في التشنيع على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة وتشنيعا عما جرى بينهما

وانا اقول ان كلام الشيخ الشارح ظاهر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو

زيد انطلق وينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عرف يفيد التجدد وان نحو زيد عارف يفيد

الثبوت والتجدد بحسب يقيد بحصل او حصل فانقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون اذا كان

الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين على الاخفى وبطلانه انما ان يكون

المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الكلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى

الا المبتدأ كما زعم الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرف المبتدأ الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى

بعيد لانا لا نعلم ان المبتدأ بكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر نظر وان تضابق انما هو مع الخبر

ما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدأ

كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية الحكمية

فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد هو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي

يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى المبتدأ انما يكون

الا ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتدأ والخبر او

بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار وما الخامس انه ان اراد ان الاسناد

الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعل التزاما مع انه المتفق عليه تحقيقا وجعل اسناد مجرد الفعل

الى المبتدأ قصدا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة

الاسانيد اربعة الاول تجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطته الى

الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي خبر المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجأ اليه ضرورة فان قلت

ظهر بما ذكرت انه ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ

الشارح ايضا الاخ على اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فاراً يلي في

صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول

فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية والحر بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه

الفعل انما اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وانما اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر و

الاسناد الى الضمير العائد الى الشيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة

الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام

مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول وبعد ما ذكره وكلامه في بحث

التقوى لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ لانه الذي يستدعي المبتدأ لكونه

مبتدأ فهو المراد بقوله صرف المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا انما يقتضيه

ذات المبتدأ وبعد حصول الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون من اعتبار معنى الخبر للضمير

وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصفه متاخر عن ذاته فهذا الاعتبار قال ان

ثم اذا كان متضمنا لضميره صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بصرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير

اي مسندا اليه اولا اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرف ذلك الضمير اليه ثانيا هو

الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه هو اسناد الجملة هو الاعتبار الاول فمن ثم لم يستلزم

كلامه تناقضا ولا اقتضى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه

الا ان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا وتقدم ذلك الفعل البتة

على ما اسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان

زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور مفيد التجدد والحدوث ولا بد

فيها من تقدم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف

على اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقدم الفعل

على ما اسند اليه وهذا معنى الاحتراز عن زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من دون

انه لا يفيد التجدد لما مر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه

غير مختص بها كالذكر والحذف وغير ذلك من التعريف والتنكير والتقديم والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن
اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها و
المضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند و
ككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا ثم يصح ان يكون
جملة فعلية واما ما يقال من ان في هذا اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في
المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في
كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما
يغايرهما الباب الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل
فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بمزيد
ومزيد دقة فوضع هذا الباب والحق بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم
بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره
معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه اي تلبس الفعل
بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه
ولكن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان ساير المفاعيل الا
المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه
له ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل
في نفسه من غير ارادة ان يعلم من وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول
معه عبثا بل العبارة فيه ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد
الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن
وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عنه

فاعله

عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير
اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر
له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور فان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي
الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حاله كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء
غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان
يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية
عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى
قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم في افراده
والخصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا
يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه
باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام
خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او
جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين
على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم
ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور
في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا
حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة
اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين
البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حاصل

المقصود من نقل كلام السكاكي توطئة لما يأتي

من غير اشارة الى ما يتعلق به من عمومه وخصوصه

غير مختص بها كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن
اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اى في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها و
المضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند و
كون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون
جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم في
المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في
كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما
يغايرهما الباب الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبق اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد
يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بمزيد بحث
ومزيد دقة فوضع هذا الباب للاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمول
بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره
معه اى ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما افادة تلبسه اى تلبس الفعل
بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه
ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا مختص به وان كان ساير المفاعيل لا يجمع
المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه و
له ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اى ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته
في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك لكان ذكر الفاعل والمفعول
معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد
الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن
وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اى مع الفعل
المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اى اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اى نفي الفعل

فاعله

عن فاعله مطلقا اى من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير
اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر
له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور فان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي
الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء
غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان
يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية
عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى
قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير عموم في افراده
والخصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا
يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة وانما قدم الثاني لانه
باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام
خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او
جمعا على الاستغراق لعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين
على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم
ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور
في افادة اللام للاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا
حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة
اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين
البرهاني افاد اى المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا
مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ

بنفي الاعطاء او بوجود هذه الحقيقة مقصد هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجاب بحمله على المقام الخطابي على
استغراق الاعطاآت وشموله احترازا عن ترجيح احد المتساويين على الآخر لا يقال لا افادة التعميم
في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد
الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم
كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مستفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم
لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكر
في آخر بحث الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بشرط الجود عن حاتم فنزل العدم لان
معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا لعمري فرية ما فيها مرية لان ما
ذكره من الحصر مما لا يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا
يوجد غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا تشعر به العبارة والظاهر ما ذكره لما
ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا
كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده و
غيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبا
لسمع اخباره الدالة الظاهرة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا ونصب عطف على المضارع المنصوب
قبله اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى
ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية
والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره
ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار
الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره
فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول وتقديره
لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع

يعلم انه المنفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين
المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول الا انه لو لم يقصد اثباته او نفيه عنه مطلقا
بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار تعلق الفعل بالمفعول لم يجب تقدير
المفعول بل لم يجز لفوات تعيين المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير
تعيين المفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما
في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اي وجود القرينة اما للبيان بعد
الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به
اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا فلو شاء لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء
علم السامع ان هناك شيئا قد علق المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في
النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته
عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع
ويأنس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري ولم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان
ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم
من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق
المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني
النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع
لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى
الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح ان يكون تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت
ان اعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر في هذا المقام

ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل لغرض آخر
لا يقال الجمل ان يرد الى ضعفت وهلكت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر و
الحزن لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا لانه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو
شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد
هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والحزن عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر بخلاف
عدم القدرة على البكاء الحقيقي حيث حصل فيه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فيحسن
ترتب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول لا بواسطة البيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام
قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم وكما عطف على قوله اما
للبيان اي الحذف لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت
عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا
فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا
من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها وصولتها حززن
اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم ربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو
قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم
وتصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول
ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي
وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم
نجد لك في السودد والمجد والمكارم مثلا اي طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب
في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت الغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ
المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح
لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني

في ضميره لان الغرض ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك خلاف ما مر ويجوز ان يكون السبب
اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب
معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا
الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اي كل احد
بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكنه
يفوت الاختصار حينئذ وعليه اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اي يدعو
العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن
يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان
احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد ان القصد في هذا المقام الى تعميم
المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح
نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى التعميم للمفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول
به قوله تعالى واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام و
ههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن
وحينئذ فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا فلا
دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد
الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة
لما سبق في قوله بعد الحذف بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال من ان المعنى عند قيام قرينة على ان الحذف لمجرد
الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي
اذني وعليه قوله تعالى رب ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرض هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول
نحو يؤلم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس المقصود
واما اذا حذف فيكون الاعتماد على العقل وظاهر انه لا يفهم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود

فيه ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ذكر الاختصار لامكن ان يقال لو لم
كل احد من يحوز العقد لتوهم ايلاء الامة اياه فقط او لا يفيد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود
مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من
عموم العقد ولو سلم فترك التعرض لما سوى الاختصاص بالحذف اغنى دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك
الى التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا الايهام يستقيم في نحو قوله تع والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم
والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى
مجرد الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تع قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية
التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء
بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه
ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث
الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير انما يكون بين
الشيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تع
ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين تذودان فذهب
الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم
اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم
خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على
الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك
كنت منكر المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار
والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الآية وهذا اقرب
الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما
غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما

مثلا

مثلا لم يصح الترحم فليتامل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد ما ملأ كلام الشيخين وغفل عنها
الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
اي فما قلاك فحذف المفعول لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض
المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رض ما رايت منه اي من النبي صلى الله عليه وسلم
ولا راى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه
حقيقة او ادعاء او نحو ذلك قال الله تع لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فالحذف لتعينه ولان
الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف
والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطا في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه
غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد
هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطا في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا
وعمرا او غيرهما وتقول في تاكيده زيدا عرفت وحده فكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله
لرد الخطا الافادة الاختصاص ليدخل فيه انواع القصر الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر
والنهي فان اعتبار رد الخطا فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطا في تعيين المفعول مع الاصابة
في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمته اما
الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه نعم
لو قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا
غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام
ليس على ان الخطا في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطا في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب
ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل
المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم

على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن اذا قامت قرينة

على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد

للتأكيد ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تأكيدا على تأكيد فيقوى بازدياد التأكيد لا محالة وهذا

معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الا

ختصاص من اياك نعبد وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا فارهبون

ويحقق المغايرة بان في العطف فعليه الاختصاص دون المعطوف فلم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد

تفسير الفعل لابهامه كيف تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو

على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون فالفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة

فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع

افادة الاختصاص كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير

هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو وهو واما الفاءات الثلث فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف

وثانيها عاطفة سببية عاقبها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا لي اخر والثالث جزاء الشرط ولا

تكرير فيها او عاطفة على ما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد التخصيص

وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو اما فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق

هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام

زيد فهو لجزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع

فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن

بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء لانه موقع

صدر الجزاء فحصل التخفيف واقامة الملزوم مقام الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل

من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان حيز ما الشرط حقه ان يشغل بشيء

آخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها اذ لا تقع الفاء السببية في ابتداء الكلام

ولا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول او الظرف وغيره لكن من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد

الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض

المهمة فيجوز تحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس

الغرض اثبات ان اهديناهم ثمود دون غيرهم ردا على زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات

الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل ما فعلت بهما تقول

اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس في هذا حصر ولا تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة

وكذلك ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا

سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتأديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم

ولهذا يقال في التقديم يفيد ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التأخير يعني انه لازم للتقديم

لزوما جزئيا اكثريا كما يقال تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي حال في التمساح وقوله غالبا اشارة

الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة

الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال

خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم لحافظين وقال

الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع على الاحسن

بل اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك

نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قال الزمخشري واشار اليه المصنف بقوله

والتخصيص لازم للتقديم وهذا الذي ذكره ان اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لا الى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره

واستشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثلين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثاني بواسطة

مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك ومن البسيط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو

الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه و

الاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده

اهتماما بالمقدم

اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم
نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان
يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن تخطئة ايضا ان جعل التقديم مفيدا في كلام فائدة
وغير مفيد في آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون
في النظم ما يفيد تارة ولا يفيد اخرى وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله موخرا نحو بسم الله افعل
كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرا باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص
والاهتمام لوجب ان يوخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان
الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق
باقرا الثاني اي هو مفعول اقرا الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء
كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق
باسم ربك باقرا الثاني للمفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت با
لخطام والاحسن ان اقرا الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمتعلق
محذوف في كليهما اي اقرا القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا او مبتدئا
به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون متعلق
الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم
على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول
لانه عمدة يفتقر اليه في الكلام والمفعول فضلة مستغنى عنه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل
فينبغي ان لا يفصل بينهما شيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني
لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق
ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه

والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم
النعت ثم التاكيد ثم البدل ثم البيان او لانه ذكره اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فقد جعل الاهمية ههنا
قسيمة لكون الاصل التقديم وجعلها في المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه
وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر في المسند اليه وافاد المصنف بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء
المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود
الاهم الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل رجلا فالغرض
الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل ولان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل
مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه
ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون يعني انه قد ذكر لرجل ثلاثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر
لانه اشرف الاوصاف واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث انه لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا
بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان
فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما
ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل
على المعمول او غير ذلك وثانيهما ان تكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك
وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن
فانه ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما
اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت الخاطر اليه منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل
اهتماما بما قبل الآية مشتملة على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقاما ان ينتظر السامع الى ان يسمع حديث يذكر
القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فرفع ذلك العارض جعل المجرور نصب العين لاجلا وقوله في سورة القصص
وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى فانه نفى فيه ذلك العارض وكما اذا عرض في التاخير مانعا مثل الاخلال
بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال

اغنى من قومه على الوصف الذي ذكره والذي لو تؤخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانه اسم تفضيل مراد به
وليت اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى آمنا برب هرون وموسى بتقديم هارون
مع ان موسى احق بتقديمه واعترض عليه بوجه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي
فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله
كما تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى
مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالا
لعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل الانكار
المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عيني المؤمن والحيوان
يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل المقدم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من
الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها
ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى
بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفناهم في الحياة التي دنت من قوم نوح
اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيث قوم نوح اي كانت قريبة من حيث ثم شبهة بها وهذا الا
وان كان ساقطة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على الغني من باب تقديم المعمول
بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد فيه تقديم الفاعل
المعمول والمبتدأ على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمول بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تعميما للفائدة وقد
بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون لجهة تمنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود هنا تقد
المفعول على الفاعل وانما جاء المقدم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المضمر
عن تقديمه على الفعل الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت دره
له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى

بان لا يتجاوزه الى غيره وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر
كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسام
الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافيات وللعلم بصريح صاحب المفتاح
بانقسامه الى الحقيقي وغير الحقيقي فلا حجر ولا يتوهم انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر
راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان
او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان
او آخر من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا
كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وعمرا
شعراء فكلما ورد من هذه الامثلة توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا
التفسير من غير الحقيقي اعتبارا لكثرة الوقوع واحترازا عن دعوى الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة
في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس في الدار الا زيد وما ضرب عمر الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تأملت
وجدته متناولا للتقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقد ما شاعر توجه النفي
الى الحكم العقلي بثبوته للمدعى له ان عاما كقولك ما في الدنيا شاعر او في قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد
ليس بشاعر فيتناول النفي ثبوته لذلك ففي قد الاثبات افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي
نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا
يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون
حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح
ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة الصفة المعنوية اي معنى قائم بالغير لا النعت
النحوي الذي هو تابع يدل على معنى في متبوعه غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا
اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدقه بدونها
على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا في الصفة المعنوية التي فسرناها بما يدل على ذات باعتبار معنى

هو المقصود عموم من وجه لصدقهما في جاء رجل عالم وصدقهما بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في
في قولنا جاءني هذا الرجل وجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا المعنى والاول انسب واما في قولنا ما هو الا زيد
وما زيد الا كوكب وما انا الا ساح وغير ذلك مما وقع في الخبر جامدا ففي قصر الموصوف على الصفة
لمعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجدا فيتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي
نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات
الشيء اذ ما من مقصود الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصر على صفة ونفي ما عداه
بالكلية بل نقول ان هذا النوع مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا
نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف
بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام
من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي كما نشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد
بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم المعدوم ويكون
قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي
مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والقول بانه
القصر الغير الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فيتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر
بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون آخر او مكانه وقوله او للتنويع في التعريف وقوله دون اخرى معناه
متجاوزا صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم خصصه باحدهما وتجاوز الاخرى ومعنى
دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب
فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان
قوله دون صفة اخرى ودون آخر اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عنه
انه

اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده
كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك و
ان اراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر فان
تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد
المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا لا يقتضي تخصيص
التفسير بغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس رد الخطأ من اعتقد ان
جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي لكنه خصص
بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يتفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين
وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير
صفة واحدة ولا تردده ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام
ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان
الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان
اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر والمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على
الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا
ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد
وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب
بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد
العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود
دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب

قد بحكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي لمن
بالحكم اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف
واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه
اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير
ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص بشيء
مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران
عند المخاطب وعين المتكلم احدهما يكون هذا تخصيصا بصفة دون اخرى لا تخصيصا بصفة مكان اخرى
لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه
باحدى القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان
القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة وقد جعل
صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل
تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قيل مراد المصنف بالاخرى احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين
فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة
التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون
المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لان
المخاطب يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لا تحققها محالا بل اعتقد اتصافه باحدى
الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هو تخصيصه بصفة مكان
اخرى بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى اقتضى ان يكون اعتقاد المخاطب في
الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها او اثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران
عنده فكما جوز ان يكون الثابت هو القيام فقد جوز ان يكون هو القعود على العكس فاذا قلت ما زيد الا
قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهو القعود وهذا الخلاف

قصر الافراد

قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا
لزيد بالقيام مقام القعود لان القيام في مكانه فليتدبر ثم بعد ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا
الكلام ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر لكنه لا ينفي ان يتحقق فيه تخصيص شيء بشيء دون
آخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا لا مدفع
له فيكون قوله دون اخرى مشتركا بين الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة
البتة بل اما من يعتقد الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا
واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او تساويا
عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساويا عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين
ولو دليلا على هذا انه كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هو صدر
عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب
اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفي في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع
الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما
اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما يسبق الى بعض
الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها
وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما الا ان اثباتها بطريق القصر
مشعر بانتفاء الغير في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد
بان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كا
القيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما
من وجه آخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج عنه قولنا ما زيد الا شاعر لمن
اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه
قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولهذا صرح بعدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا

فوزنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا او كذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجمع

فيه الوصفان لان هذا الاشتراط حينئذ يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس

اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا

للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم

تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين

لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين بالتعيين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة تصلح

مثالا لقصر الافراد او القلب تصلح ان تكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد

يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك

فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف

المسند اختصاص طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما في

سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا

كانه قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر

الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف

المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل

دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر

ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي المقصود وان علم من اثبات القيام منافاة

على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات

فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف افرادا زيد شاعر لا عمرو

او ما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقدم

الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على

الاسم اذا عمل فكذا الاسم يعمل اما لان اصله العمل واما ليوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش

فيه الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه اورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا

يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي

والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا

زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب

وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما

تدلان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول انها تنفي عن

الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان

من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان

الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءا بأن وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن نفيا

ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل نفي المجيء الذي اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم

ان زيدا وعمرا جائيان فان قلت ان المعنى الجائي من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول

وبه الاعتبار اذا المطلق لم يقيد بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه

معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث

استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب

ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى

القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار

بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء

وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما صرح به الشيخ ثم استدل على تضمنه معنى

ما والا بثلاثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين في انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما

حرم عليكم الا الميتة فهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة

المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ

برفعها و حُرّم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة
قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا لم يقرأ و اقرأه
النصب على حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمنة معنى ما والا فطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة
والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا لا يفيد القصر لما مر في تعريف
المسند انّ نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد فان قلت هل تجعل ما في قراءة الرفع
كافة مثلها في قراءة النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها
ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على ان يكون انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور
هذا الوجه الصحيح وهو ان تجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة
لا مجال لارتكاب هذا التأويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون موصولة ونقل
ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة
خبرها اوطى لبقاء ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده و
نفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من
القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر و
فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص بلفظ او انه لا ينفي كل حكم سواه وقد بينا ان الاداة لا
الجزء الاخير مما بعده موصوفا في الاثبات على الصفة معه اي مع نفي ما سواه وهو كلفظ واشار الى الثالث بقوله
ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا فانك تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يجوز
الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك
وجميع هذه الوجوه منفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا
لصحة هذا الانفصال بيت الفرزدق وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لا اثبات النحو
اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد
وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعنّف من حماه وحريمه وانما يدافع عن احسابهم
انا او مثلي لما كان

لما كان غرضه ان يخص الدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قيل وانما ادافع عن احسابهم وليس ذلك معناه
وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول
وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي
يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس
بمستحسن ان يقال انا الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وهو الظاهر في
المقصود فان قيل كيف صح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه
وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا او انت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه
في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا باعمال الصفة الواقعة بعده
على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابواك كما قام الا ابواك وقد يقال في تضمنه معنى ما والا مناسبة على
ما بين على عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة
ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد
المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم
الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما
الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت فذكره
وبحاني تعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام
فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر
على المبتدأ او معمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان
هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب
وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا
لمن اعتقد انه واحد منكما به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة
بعد اشتراكها في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وانت تريد اثبات صوابه

ونفي خطأ شامل في قصر الافراد فحكم صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض وهو ما
ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين
والخطأ تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ تجويز كل واحد منهما على التساوي
تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في
مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة
الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد القصر والاصل اي الوجه
من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في
لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب
اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما اي في هذين المقامين
زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف والعروض واما في الثاني فمعناه
لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات
من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا في هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه
اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس
الا واعترض عليه بان هذا ليس من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء لان المعنى ليس يعلم النحو ليس معلومه الا
النحو او ليس العالم بالنحو الا زيدا واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام
مقامه لفظ اخصر متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا
ويقام مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف فليتامل وفي الثلاثة الباقية
النص على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي اي القعود
والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة لا يجامع الثاني اذ لا دليل على امتناع
ما زيد الا قائم ليس هو القاعد وانما يقول طريق العطف على ما في المفتاح لان الحكم مختص بلا دون الاجماع
اعني النفي والاستثناء لانه لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين

لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح و
دلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان تنفي
بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء
لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم
ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم
الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا
خارج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى
قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى
الكلام او علم السامع والمتكلم او شيء آخر من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع ولن وكف وغير ذلك مما
لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكره
بعض من توهم فهو من نفع بانه مثله قولنا دأب الرجل الكريم انه لا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه لا يؤذي غيره سواء
كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم
انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا هذا
الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على
ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب فانه لا يجوز على ان يكون بدلا ويجامع اي النفي بلا
العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا اقرب
احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به
لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران مصرحا في النفي فلا بد وان يكونا مصرحا في الايجاب فيكون
لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه
يصح ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك
لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو ولانه

على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه التصريح بايجاب امتناع المجيء له فيكون للاثبات قوله لا
عمرو فيقع على الجملتين او جملة الاولى الجملة ما جاءني زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي
الجاء فيخرج عن وضعها فاشبه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو ومن جهة ان النفي الضمني ليس كالنفي
الصريح لا من جهة ان النفي بلا العاطفة منوط بما انتفى عنه النفي قبلها فيتوقف على لا لدلالة نعم الامتنع
زيد عن المجيء نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل اذ ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام
لا القعود وقولنا الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان النفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال
ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي ضمني انضاف الى التصريح به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة
الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعته اي النفي بلا العاطفة للثالث اي لانما ان لا يكون الوصف
في نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان
يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد
لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص
في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في النفي
لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف من انما قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم
تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر
وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة ولا دلالة على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجئ عمرو وما زيد الا
قائم بل هو قاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني اي ان يكون ما
استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء
ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم
المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقل في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع
انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكره او في حكمه وفيه اشكال
لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم

مراد الشيخ الذي يجيء الخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا
يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في الايضاح وهو ان طريق انما ان يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على
خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار
الى امثلة الاصلين وتركهما كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره
اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول
لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد
نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة
عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون
هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء
والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما
بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي او يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب
نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فان المخاطبين
بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد
القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين لهذا
القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ
منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر
اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اي
انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان
القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد
اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار
الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي الجري معه

وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه الا التسليم انتفاء الرسالة فان رسل عليهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع عن ان يكون الله من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لا نفيهم واما اثباتها بطريق النص فليكون على وفق كلام الخصم على اداب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفى والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق لجواب المتن فليفهم ومما استعمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول لقصر قلب قوله تع حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون فقوله ما انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الآن واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين وتنبيههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر من العاقل البتة لغاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين فهو على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اى تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكأنه لا يعلم انه اخوه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اى منزلة ما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اى انما نحو قوله تع حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به ثم التأكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربع

مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا يتحصص فيها على المثبت والنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اى من انما الحكمان اى الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر وان الامر كما في العطف واحسن مواقعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر اى التأمل منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناها ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا انه ليس الغرض من قوله تع انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاءني راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا تأديبا وما طاب زيد الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اى جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات

وانما قال ذلك لاستلزامه فصل الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى
والصفة المقصودة على زيد في الثاني هو الضرب المتعلق بعمرو واطلق الى الضرب فلا بد من تقدم الفاعل او
والمفعول في الكل ثم لا الصفة وانما جاز مع فصل لانها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر وانما قال الحال
احتراز عن تقديمهما مع اداة القصر فكانهما بان توخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما تقول في ما ضرب زيد الا
عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول وفي ما ضرب عمرا
الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تأخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع
فيه من اخلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان
عن المقصود تكلموا انشائع او مقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما جاز لهما ايضا مما منعه بعض النحاة
لفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيحمل المقصود لان التقدير فيما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احد احدا الا
عمرا زيد فيما ضرب الا زيد عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا هذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة
بلا عطف مطلقا وبعضهم جوزه اذا كان المستثنى منه مذكورا او المستثنى بلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد
عمرا او الاكثرون على منعه مطلقا لضعف الاداة عن الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فقد
حالهما انما جوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا او يجعل المقصور في الثانية مقدما ويجعل عمل ما قبل الا في
بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني
الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو رايتك اذ لم يبق الا
ضاحكا فان ضاحكا معمول رايت والعامل في الوقت لم يبق وليطلب بيان ذلك في كتبهم وقالوا الظرف في
وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك بادي الراي وكذا باب الامير
البيت الاول اي الا الشيخ بالامير والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوائح وفيه بحث لان الفعل
الاول يسمى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيهما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا
انما عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل لما وقع ضرب الا من زيد من ضرب فقيل عمرا اي
عمرا قاله وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا يهمما استفهام على

من وقع

من وقع عنده النفوذ حتى انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيد الا الجواب حتى تاتي بالجميع
فلا بد الا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد فلم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول
جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فعول ذكر الاقتضاء فقال ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فينافي
القصر في المفعول ثم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ويمنع صحة هذا الكلام
في هذا المقام فوجه الجمع ان السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول
ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه بما
بعد الا يتوجه الى مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول
المستثنى وغيره ليتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص واصحاب الفتاح ولذلك ان لم يعم النحو
نعم يأتي بالضمة وكانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن
فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر
الى الظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا وقع العامل
بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تأنيث الفعل بالنظر الى الظاهر
اللفظ وان الصحيح في حكم فاعل الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان
الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا
كان الفاعل في الحقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور في اللفظ فمضمر عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا
فأتني فان فيه كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا في قراءة بالياء فان
فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع خلو الفعل عن الفاعل مذهبه بكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير
العائد الى احد لكن التزم فيه الابدال ولم يجز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والا
الضمير العائد اليه في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى منه بحسبه باب يقدر في نحو
ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا كائنا على حال من
الاحوال وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد مكان من الامكنة

وعلى هذا القياس ولا يصح تقدير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر
في ما كسوته الا جبة شايع صحح اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك و
في صفة يعني كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام
المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اى من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه
على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم
او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال فعلا
ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ابليس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء
وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال عما لا تقارن مضمونه
مضمون عامله الاعيانا ويل القوم والتقدير ما ابليس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عاد ما عاد
من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا الصيد به غدا كالواقع الحاصل وفي انما
المقصود عليه يقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه
ولا يجوز تقديمه اى تقديم المقصود عليه على غيره للالباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء عند تقديم الا
بناء على ان المقصود عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصود او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا
بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد
الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصود عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان نقدم
المقصور عليه جائز اذا كان نفي التقديم مفيد القصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه يفيد قصر الضرب على زيد
قال ابو الطيب اسامياً لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اى ما ذكرناها الا لذة ويمكن الجواب بان
فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا في افادة القصرين اى قصر الموصوف على
الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم
قلبا او تعيينا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارات بحسب المقام وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لا تقول ما
زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد لا عمرو لان الانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها

النفي

٩٥

الفن الثاني الانشاء وهو الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه
وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الاول لانه قسمه الى الطلب
وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها
بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا الظاهر ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي
فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود بيان ان اخر الامر
الانشاء ان كان طلبا كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير ذلك كافعال المقاربة وافعال المدح والذم
وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب الاختصاصه بمزيد
ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء
ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا
غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب
حاصلا امتنع اجراؤها على معناها الحقيقي ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي
على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لان الاستدعاء ان كان يقتضي كون مطلوبه ممكنا
او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب
حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحدى حروف
النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول الشيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له
ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا
يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية
في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني
مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم والاستفهام انما يستدعي الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول
عن ليت هو ابراز المتمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني

فحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع
بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكانّ حروف
بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انهما لو التمني بعد فعل فيه معنى
التمني نحو وددت لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو
لو كان لنا مال فافرح اي اود لو كان لنا مال قال البديع ولو انّ لنا كرة فنكون من المحسنين قال السكاكي كانّ حروف
التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما اي كانها مأخوذة من هل
ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء
في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب
والتزام جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة للتضمين يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة
التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنتين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته
على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم
على معنى ليتك تقوم قصدا الى الحث على القيام ومعنى هذا انه من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعل
المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا
انه لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب
التنبيه على التزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله
ليتولد ايضا محصول كلام صاحب المفتاح حيث قال فاذا قيل هلا اكرمت زيدا فكأن المعنى ليتك اكرمته متولدا
منه معنى التنديم وانما جعل تركيبهما من او الا لام لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني
جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد تستعملان للتمني وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال
والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كأنّ لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها حرفا موضوعا
والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما اباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى
حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول

فبسبب

فبسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه
طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس
تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب
المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي ومن انواع الطلب الاستفهام
وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها
هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين وانى
ومتى وايان فبعضها يختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منها بل يعم القبيلين
وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما
بالايجاب او بالسلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه
ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا وتطلب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية
دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب
في كل منهما معلوم بوجه اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح
في طلب الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا
عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل و
هو محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما
في ازيد قام فلانه لا نسلم ان تقدم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غايته انه محتمل لذلك
على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه على
هذا انه علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد الا انه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها
اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل
اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق

اشفق منه اي خافه واشفق عليه اي خاف ان يناله مكروه

بتصور الفاعل واذا قلت أضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند أضربٌ هو ام اكرام والتصديق
حاصل بثبوت احدهما فقط فهذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما
بحسب القرائن فنحو قولك افرغت من الكتاب ام لا كنت تكتبه سؤال عن نفس وجود الفعل ونحو اكتبت هذا
الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في انت ضربت
زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا كان الشك
في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو افي الدار صليت واليوم الجمعة
سرت وتاديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يؤكد لك انك تقول اقلت
شعرا قط ارايت اليوم انسانا فيجيء ولا يجيء ان تقول اانت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا فاذا
معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو
ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل
شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل
عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب
حصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع
المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فلا يكون
الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا
لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يصح ولا يمتنع لما يجيء فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب
التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل سوال عن نسبة القيام الى احد
المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما و
لهذا ايضا قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول
الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت
لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر

لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا لا يوجب ان يقبح وجه الجيب اعني على قصد الاهتمام
دون الاختصاص ولا قائل به دون هل زيدا ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت
زيدا ضربته بهذا الرجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل
لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انه مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان
منصوبا بالمضمر بعده الا شذوذا فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لابد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل
رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو
رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله واسروا النجوى الذين ظلموا وانما الحكم بالامتناع
لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرف
ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل
من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نم لزوم
ذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم
على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف ولا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف و
هل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة
وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما
هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل
زيد قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل
في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراقه بالاسم بخلاف ما اذا
لم تره في حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين و
سوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل
لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص
المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على
انه في الحال

انا المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذكره
قوله اي يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار
الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله
اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك وانت تهم السلطان فانه لا يصح وقوع هل ههنا الموقع
وبهذا يظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان
الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا ثم الا ترى صحة قولنا يجيء زيد راكبا او ساهرا
ومن ثمة قال الابيوردي الحماسي سأغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا وفي
التنزيل سيدخلون جهنم داخرين والعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة عن
علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح
تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد المثال
تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكن الخائض
الفاصرين ان يقعوا فيها من غير تأمل ويأخذوها مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي ولكون هل مقصورة
على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر في المفتاح بمعنى لا تعدو غيره وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان
لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصوفه وكونه مبتدأ وخبره اظهر وزمانيا خبر كونه اي بالفعل الذي
زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له اما
اقتضاء كلا اي تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اي
اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت والانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى
الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الا
ذوات فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل
فعل محذوف لان ابراز ما يتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله

كما في هل تشكرون لان هل ادخلت على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لان هل دخلت على الفعل تقديرا
لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون
وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل
ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد
منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ
فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يوقعه على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان
بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي
التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة
او لا وجوده لها وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود
في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف
من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم
ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي
حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع
هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم وما التي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب
اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم
ومن لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء
هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان
كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما
المعدومات فلما لم تكن لها الا المفهومات لم تكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان
الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود

هل تضرب زيدا وهو اخوك ... في ان تكون الضرب واقعا في الحال

ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك و

فلا بد ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار

الفعل الواقع على انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله

اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع

وبهذا يظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان

الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها هاهنا ممنوع الا ترى صحة قولنا سيجيء زيد راكبا او ساعر زيد لابد

وهو ينبئ بذلك الابيرى قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي

التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة عن

علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح

تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه لوهم نيفلي عن احد الشاع

تقييد الفعل المستقبل بالحال او نرى ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا لخاوفنا

انقاهم من ان يقعوا فيها من غير تامل وياخذوها مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي ولكون هل مقصورة

على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما ذكر في خصك عن لا بقدر كذا و تخصيصها المضارع بالاستقبال كان

لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر مما هو موصوف وكونه مبتدأ او خبره الظهور زمانيا خبر كونه اي بالفعل الدال

زمانية اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل لعروضه له اما

اقتضاء كونه اي تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اي

اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى

الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لا الى

ذوات فيما مضى وفي الحال وفي المستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون

ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل

فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله

كما في هل تشكرون لا انهاد اخله على الفعل حقيقة وفي فهل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا

لان انتم فاعل فعل محذوف فيجري الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون

وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل

ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد

منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد بالدلالة على الاثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ

لانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخلها على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان

بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي

التي يطلب بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة

او لا وجوده لها وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود

في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف

من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم

ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي

حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع

هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب

اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم

ومن لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء

هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان

كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض

بصناعة المنطق فالموجودات لها مفهومات وحقائق لها حدود وحقائق لها حدود وحقيقة واما

المعدومات فيمكن ان يكون لها الا المفهومات فلم يكن لها حدود لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان

الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعاليم انما هي حدود

بجنس شرح الاسم لما ثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك الحدود بعينها بالذات والحقيقة كذا ذكره في
الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين و
بالقياس الى شخص واحد في وقتين وبمن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بها الامر الذي يعرض لذي العلم
فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل
من قبيلة كذا او نحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من حيث ان المحلات يفهم منه التشخص بحسب انحصار
الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهومها كليات وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول
ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة
اي اي اجناس الالفاظ وجوابه لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على
معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق
فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن
الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه سؤال عن الجنس والصحيح
ان جواب من جبريل ان يقال ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما
عن فرعون ثم ما ذكره السكاكي في قوله حكاية فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر من جواب
موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه وتشخصه بما ذكرنا ويسأل باي عما
يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد صلعم فان الكافرين والمؤمنين
وهم اصحاب محمد صلعم قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك فيه يعلم
مما اضيف اليه اي نحو قول صاحب المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها
عندك عما يشاركها في الثوبية قيل اي اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا اي هم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة
الحسية او اسم علم واذا اضيف الى الكلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسأل بكم عن العدد
نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من هذا السؤال
التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من قالوا واذا فصل بينه وبين

قوله وايضا عطف على قوله وقوله يستعمل وهو متعلق بالاستعمال التابعي ويحتمل ان يكون المعنى الثاني معرضه مقوله يعني انى

هو المفعول الثاني للفعل بعده فلو لم يزد من التبس بمفعول

بين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة
ان مميز كم الاستفهامية لم يعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل
بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او
مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل ايان يوم القيمة وانى يستعمل
تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد
ان يكون المأتي موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك
هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة
وفي الآخر مجازا وايضا فعند بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة نحو قوله من اين عشرون
لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من اين فعلى انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من جهة
اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق وهي هل وبعضها مختص بطلب التصور
كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق ولعراقتها في
الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات و
النور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به
رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام هيهنا بمعنى بل التي تكون للاضراب من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام
كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وهذا يخالف ما قيل في قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما ام ما
ذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظ
وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة
الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم هذه الكلمات
الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان
انه من اي نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول و
الذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت اسقط الام وفيم تنقلنا ركاب ونأمل ان يكون لنا اوان والتعجب

نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب
فلانا اذا علم ذلك والتقرير فيه نقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما
يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي يشترط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على
الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار
بالفعل وأانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت وارا كبا جئت
وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد
الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم
أأنت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض
المصنف عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم هو كسر
الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله
تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا
سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الاصنام وقد روي انهم رجعوا ورأوه
في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يزفون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني
اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها لجلالة في الباقي فانه قد يكون التقرير
بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار ولا سيما الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم آتيناهم من آية وماذا فعلت
بفلان ومن الذي فعله ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها فان
صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهذا مثل قولهم ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا او لم تفعل
وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري ما الغرار كمن الزند وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار وما يليها كالفعل في قوله
أيقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون صادرا من الفعل فلو كان للانكار الفاعل وانه ليس ممن يقتل
منه الفعل على ما سبق لأوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم
القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي

وقوله تعالى أتتخذ اصناما آلهة فان المنكر نفس اتخاذ الآلهة فلهذا اولى الفعل الهمزة وكالحال في قوله أرحلا اسير
اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات وحوازنا ضربته يحتمل الانكار على المفعول او على نفس الفعل بحسب تقدير المفسر
وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار
الحكم بان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية
حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي صلعم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل
التخصيص نظرا الى انه صلعم لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال الهمزة للانكار
بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا
نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي فقد ذكرنا ان السكاكي لا يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي
والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى ذكر
هذا التفصيل فان قيل يحمل قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم قلت المراد ان الاذن ينكر من الله دون
غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا اوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس
الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم
كانه هنا على مذهب القوم ومنه اي ومن مجيء الهمزة للانكار نحو اليس الله بكاف عبده اي الله كاف فان انكار النفي نفي
له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو
الله كاف لا بالنفي وهو اليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال
ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة
بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي
بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي
الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى
وهو نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته
من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين

فان الغرض انكار المجرم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضرب ام عمرو لمن تردد الضرب بينهما
وغير الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار
اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع فهو هنا
الاستفهام حقيقي بمعنى التثبيت والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله أفوق البدر يوضع لي مهاد
فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه على مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويحصل
مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك يعني لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي
اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم
تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون
هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يدخر الضرغام قوتا
ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وماذا
عليهم اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والا فلا مصلحة فيه والتهكم
عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن
عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون فانه لما وصف
انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ذكره
ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكر
انه ولا ينحصر ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان
تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي
ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغير كف عن النهي
وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه
نظر لانه يخرج عنه اكفف عن الفعل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب
فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما

لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما او بين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب
والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة
في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء منها واشار الى ما هو الاظهر عنده
لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا
في هذا اشارة الى ان اقسام صيغة الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بما ليس للفاعل المخاطب
والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب نحو فاضرب فاحضار عنه والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو
من النحاة من اسماء الافعال ولا ولان يغلب استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سيما في ضمن
النحو يسمونه امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما
الثالث فلان اهمالهم يسمونه امرا غير اسم الفعل موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا
سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء
والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر
بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة
في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل
استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص
بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتأمل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن
تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يؤيد ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة
الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا تكون لطلب الفعل
اصلا او تكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن
او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف والتسخير نحو كونوا قردة
خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم
قدرتهم على ذلك لكن في التسخير حصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه اياهم

قردة وانهم مسخرون له منقادون للامر وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما القصد
اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب
في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك
وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما
والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل اي الاصباح
الصبح والانجلاء الانكشاف تقول انجلى الظلام بضياء الصبح قال وليس الصبح بافضل منك عندي
لاني اقاسي هموم نهارا كما اقاسيها ليلا ولان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض
طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج
الاشتياق واستطالة تلك الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون
الترجي والالتماس اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب اغفر
فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع
ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال الا...
حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد
الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم
ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين
القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل الامر [illegible]
الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منها
منها اي ومن انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازم في
نحو قولك لا تفعل وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا فاي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو
كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم و[illegible] كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي
الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك
في الاستعلاء والنهي
فالامر للمتحرك حركة اي
اتصال الواقع كقولك
اذا كان راجعا الى
فالاولى به المرة و
وللمتحرك لا تحرك

للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك
كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك
الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان في الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل
لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر انه ليس المراد طلب كفه عن
الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم
لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل
الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا
تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير
الشرط بعدها وايراد الجواب عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي
ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني
اكرمك وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما
ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل الطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل
مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة
لعلية الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية متقدم في الذهن على المعلول ومتاخر في الخارج عنه وهذا معنى
قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب
ودالا عليه كان ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط
والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب الحامل بان مقدرة بعد هذه الاربعة وثانيهما ان كل
كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا
للمتكلم لذاته او لغيره بتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب
ثم ذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لا لنفسه بل لغيره وان ذكرت بعده ذكر
على ظنه كونه مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا

اي الكف مستلزم الاشتغال باحد اضداده فيكون الكف فعلا

هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مضمونها وقصد السببية بخلاف قولنا
اين بيتك اضرب زيدا فيه السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي
الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان
كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صحت صلوتك واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا نحو
ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استئنافا اي جوابا عن سؤال مقدر يقتضيه ما قبله نحو قم يدعوك
واما العرض فلان مدة الحاجة احد الاشياء التي تقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع كقولك الا تنزل تصب
خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فهو مولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة والهمزة فيه همزة استفهام دخلت
على النفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد
منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار
النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون
من جنسها فلا يصح تقدير النفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار بمعنى
ان تكفر او ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه نظرا الى القرينة ويجوز تقدير الشرط في غير
الاربعة من هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء فالله هو الذي
ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار توبيخ بمعنى سواه فان قيل الاستفهام الانكاري
بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا من دونه اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما تقول لا ينبغي
ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي
طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه
لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام للانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما
اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف
الشرط في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله ومنها اي ومن انواع الطلب النداء
هو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فيا وايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد

منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني انه بلغ من علو الشأن الى حيث
ان المخاطب الذي هو حقيق من السهو فيه فان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة
للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك
تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا و
قيل للبعيد واستعماله في القريب اما للاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله و
اما للتنبيه على عظم الامر وعلو شأنه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول
بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه
نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شأنه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة
النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في نحو قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال
لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل
فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله
من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال
باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة والمجرد بيان المقصود بذلك الضمير
لا التفاخر والتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء و
ليس به لان ايا وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز
فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقولنا ايها الرجل فاي مضموم
والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف وتفسيره اي مختصا من بين
الرجال وقد يقوم مقامه اي مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو
انا معاشر الانبياء وقد يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب الحرف فيه منقول من
النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه مطلقا ولفظا ويحتمل امرين الثاني فيكون منصوبا
بما يقدره وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب

الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف
نفسه عند المخاطب وكان فعلا ذلك لاغيا عن مقصوده لانهم وجهلا من المخاطب بشأنهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا
انا ذكر من لا يخفى شأنه لا يفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله مما الم الزاد
ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه تعزايه يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما في
نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وقوله يا ناق جدي فقد افنت
اناتك بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول
تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع
الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك
الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء يكثر تصوره اياه
فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحوه
الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة
الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة
في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك
الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ايتني لتحمله بالطف وجه على الاتيان لانه اذا لم يأتك غدا صرت كاذبا من
حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في
بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب كان المطلوب لكثرة تمنيه
يسارع الى الامتثال ومنها القصد الى جعل المخاطب في مقبل الخط ومنها التنبيه على كون المطلوب بالوقوع
نفسه لقوة الاسباب المتآخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في
الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند والمتعلقات والقصر والفصل
اي ذكر الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر واما امثلة الاعتبارات ونظائرها فان

الانشاء

الاسناد الانشائي ايضا مؤكدا او مجردا عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف
او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدمة او
متأخرة مذكورة او محذوفة والاسناد ومتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في
الخبر ولا يخفى على ذي اعتبار بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد اليه الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف
بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة وكذا قدم الوصل لان
الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف
بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم لم يجعلوا الكلام والجملة
مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا
لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها
ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا ووصفا وحالا وشرطا وصلة ونحو ذلك
جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل
من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى
في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها
ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او غير ذلك وجب عطفه عليه والجملة لا تكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فتكون حكمها
حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي
بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي
ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف
المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب
وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط فقوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك
كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف

مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان بعد
هذا الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس لها هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا عيب على ابي تمام قوله لا
والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء
كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة
على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه
من اندراس هواه بدليل البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى
ورسوم فلا نفي نعت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت
عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى
في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى
شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم
لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليه
لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس من مقول المنافقين وانما قال على انا معكم دون
انما نحن مستهزءون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى
بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان
ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة ومفصلة ذكر ان حتى ولا العاطفتين لا تقعان
في عطف الجمل والواو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو
وقوله تعالى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف ابتداء فمجرد الاضراب يعني بل وحكمها كحكم قد
سبق بل في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد يكون لتدارك الغلط بالمجرد الاستقال من كلام الى آخر
اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت نحو قوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها عمون
اما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعده

ها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل
المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون لان موضع التفصيل
بعد الاجمال ولا ينافي ان تكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم اذ كونها للترتيب بالمهلة
لا ينافي كون الثاني المرتب عليه مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل
من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح
نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية
عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشأناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك
بخالق السموات والارض وكذا قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان
وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في
التنزيل اكثر من ان يحصى وقد تجيء لمجرد الترتيب والتدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم
الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطف بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني
هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يثبت
الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول بما لا تراك اذا قلت يضر زيد وينفع من غير
واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كما في لا بل الايجاز قلت هذا القدر مشترك
بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتمييز ما يجيء فيه العطف على الجمل هو الذي
يشكل فيه العطف والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم
يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف
الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره
يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم

من حيث لا يشعرون مختص بحال خلوتهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو مستمر لا انقطاع له بحال فان قيل لا نم ان اذا
في الآية ظرفية بل شرطية و بعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نم ان مثل هذا التقديم للاختصاص
بل هو لمجرد تصدر الشرط ككمال الاستفهام ولو سلم فلا نم ان العطف على المقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء
قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك في قولنا اذا خلوت قرأت القرآن تقيد
معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص
ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقيد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت و ضربت زيدا
وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات لان قولنا اعطف
على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون
المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا
رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلا يجوز ان يكون عطف الله
يستهزئ بهم على قالوا انا معكم لانه ح يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم
ولان الجزاء اعني استهزاء الله بهم هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن
بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسليم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز
الا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون
لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد اعطاؤه للثانية فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال
الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي
احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا فان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال
ولا شبه احدهما فالوصل متعين وحينئذ فكذا الواو والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما او
بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب
ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال
الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط

بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في
الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال اما
كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي تكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى
انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم
القوم لطلب الماء والكلأ وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها
ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله و
قدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا
انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر
بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس نحو يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت
هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا تكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو
قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد تكون بين الجملتين اللتين لا محل للاولى
من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقق هذه المعاني من غير نظر الى كونها بين الجملتين
اللتين تكون للاولى محل من الاعراب او لا تكون فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود
بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان
لفظ الاقسام هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له اعراب محلا ونظيره قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزؤن
مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى فقط اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان تكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء
معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح
عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشأن لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح
زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها
او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس
وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى

يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهما قسمان لانها اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لاريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب في هذا الوجه وان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولاريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي فاذا وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي جوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لاريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي لما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لاريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لاريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم كمن لا يدرك كنهه لكن المبالغة حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية تتفاوت في درجة الكمال لا بحسب غيرها فان قيل قد تتفاوت الكتب على قدره وعدده وتعديد الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجة الكمال لا بحسب غيرها لانه اللائق بحال الكتب السماوية في جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه اشد لطلب الاهتداء ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لاريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذلك من في دلالة الجاز ان قوله لاريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو

ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانيه لتثبته اوبدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي والقسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لانه مطلوب من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وانما يكون فيما يقتضي بشانه لنكتة ككونه اي كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته اي الثاني عليها اي على نعم الله بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان تنزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لانه لا يقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندنا بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا او صريحا خلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد بو ارم بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن

وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالنص فكانه اراد بالنص مؤداه اللغوي لان ارحل مؤداه
الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهارا لكراهتها ولظهور كمال اظهار كراهة الاقامة
لم يجز ان مفهوم ارحل حينئذ يكون دلالة عليه بالنص ويمكن ان يقال انه مبني على ان المراد بالنص ما يتضمن النهي نصه
فقوله ارحل بدلا بالنص على مفهوم لا تقيمن عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف تكامل وفيه تعسف ووراء
اي وان لا تقيمن عندنا وان حسنها لما في الجملة الا ان حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن
عندنا تاكيدا لقوله ارحل او بدلا وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض
مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل الاشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل مفعول
اقول كما مر في رسوا ان اولها وقولي كلا الجملتين اعني الآية والبيت لا محل لها او في بيان بادية المراد بدل على ان الجملة
الاولى فيها وافية بتمام المراد كما كفر اوافة اما في الآية فيما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالة على اتمام
المراد من القصور او بيانا لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بيانا للاولى
فتنزلها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اي الاولى المقتضي لتبيين الجملة
الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد
وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا
توضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان
لظهور انه اذا قطعنا النظر عن اقوال الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد تعطف
الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب ويذبحون
ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو ولحيث طرح الواو جعل بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل
الذبح لانه اوفى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا
وتفسيرا للمؤدي من مفرداتها كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم الكبير بان مرجعكم الى
من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال الذان
يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي

اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وتشبه هذا بكمال الانقطاع انه
يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا والمتفقين اللذين لا جامع
بينهما تشتملان على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك
قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين مناسبة اعني قوله وتظن سلمى
وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها وكون المسند اليه في الاولى محبوبا وفي
الثانية محبا لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات
سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا
القبيل قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه
عليها يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت
لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يتبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه لم يكن نظر الى امتناع عطفه على
الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول لا اولية فان عطف الشرطية على الشرطية غيرها وبالعكس كثير في الكلام
نحو قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا
يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وتقاولهم بهذه المقالات في اوقات الخلوات
بالاتحاد والتعويق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستدعي كل منهما بالآخر بل الامر على قطع الله يستهزئ
عن جملة قالوا او جملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى
فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له
فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني الحالة
المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع
ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك ويسمى تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا
يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسأل او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا
له او كراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال

وترك العاطفة او غير ذلك وليس في كلام اصلا كذا دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال تعالى كلام الله فكان
الله نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونه كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه
الاولى بالسؤال او من بها مشتبهة ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي
الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا
سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار
من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله ان
الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هلا ادخلت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدا
وبين الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبه بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم وقد قوم
المبتدا عقيب المتقي سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان
مبتدا في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه وسمي الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى
وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستانفة وهو اي الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته
الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك
وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسال عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا
والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق
ولا عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كان
السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا يشعر بذلك واما
قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن
السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن
تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضا ههنا على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلنا اعبد ربك ان العبادة حق
له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان لمطلق السبب
بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري لاستيناف جواب السؤال عن مطلق السبب
تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما

هلا اتيك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون

عن السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابرهيم
جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على
الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني
في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امراة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم
ان غمرته مما ينكشف كما هو شان اكثر الغمرات والشدايد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا
لكونه استينافا جوابا لسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومن النمط الثاني
ان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على الاطلاق كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني
ان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا
منه هذا التقسيم آخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما استونف عنه اي اوقع عنه الاستيناف وحرف
المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى
على صفته اي على صفة ما استونف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد الاستيناف
الحديث عنه على صفة تصلح لترتب الحديث وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتي باعادة صفته اي اعادة ذكر
ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن الى زيد
او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اي الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب كتقدم الصداقة في المثال المذكور ولما سبق اي الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان الوصف علة له واما اذا اعيد
المستانف عنه في الكلام السابق بصفة ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل
ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من القبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان
السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على
صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل
البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن
سببه واريد ان يجاب عنه بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء

كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب هذا الحكم

سبب استحقاقه هذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتامل و

قد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبح

فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص خبر

مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسوال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف

الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف

في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم

اي موالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا

فلوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الا

مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الا جوابا لسوال اقتضاه الجواب المحذوف كانه

قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الا فيكون في البيت استينافان كما في الايضاح

فهذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يجوز سوى ان يكون استينافا

جوابا له وبيانا لسببه فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعل في الوجه الاول موكدا

او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول اي على قول من

المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من

الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك

الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك

جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف يوهم خلاف المقصود

لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جي بالواو العاطفة للجملة

الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بالجملة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو وتقطع...

دفعا للايهام واما التوسط اي اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد علم

فضلهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم واغاهوا اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل

اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فقوله اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل

للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما والاتفا

المذكور اما بنحو اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط

بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين

معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام

فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في

الخبريتين المتفاوتتين اسمية وفعلية والمتناسبتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين و

الاتفاق معنى فقط لم يذكره الا مثالا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة و

افرده الكاف تنبيها على انه مثال الاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون

الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا

على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا

كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر

عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة

اي تحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا للقسم آخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى فقط بان

تكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا

ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المومنين عطفا على تومنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هل ادلكم على تجارة

تنجيكم من عذاب اليم تومنون بالله ورسوله الآية لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم

المومنون خاصة بدليل قوله تعالى بالله ورسوله وبالثاني هو النبي صلعم وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا

يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تومنون

بيان لما قبله على طريق الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تومنون اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن

انه عطف على قل مرادا قبله قوله يا ايها الذين آمنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فانذر يا محمد وبشر نظار

بشرته فابشر اي سر اي صار مسرورا ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشائية في معنى الاخبار قوله تعالى

قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا

يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت فقد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على

الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من معنى احدى الجملتين على الحاصل من معنى

الاخرى حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله تعالى وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل

من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين

كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن لا ينافي اشتراط التناسب بين

الجملتين خبرا وانشاء لانهم صححوا ما ذكره من المثال ولهذا قال المصنف في قوله وبشر الذين آمنوا اعطف على محذوف

يدل عليه ما قبله وهو قوله اعدت للكافرين اي فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا

قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الآية فكانه امر النبي صلعم بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قادر على التبليغ

وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول الغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحي ان تضرب غلامي والثاني

عليك بانواع الذم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا

اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية

يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء

والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله زيد

شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة

او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما سببا من الآخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدون

المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع

العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم

يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز

111

ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او

النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول والسكاكي الجامع بين الشيئين قد

نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلا مشتملا على اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم

نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم

وهو القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة

من زيد وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك

وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم

بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة و

هي القوة التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض و

من شأنها ان لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان

استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية

فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل

او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي امر

بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في الخبر عنه

او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا

ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من تصورات تلك الجملتين

فان العقل يجرد المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد

بينهما لان العقل يجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه

المعنى الكلي فيدركه فالمثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما

قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات

وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات

كون زيد انسانا والحاكم بجواز تبدلهما معا كلي ادراكه العقلي بالذات والجزئي بالالات وكذا حكمه بان هذا النوع
هذا الطبع ونحو ذلك فان توهم تجردهما عن التشخص في الخارج لا ينفي ارتفاع تفردهما لجواز ان يعود بعوارض كلية
في العقل مثلا ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل فقد اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك
زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات في هذه السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وههنا نظر
وهو ان انما يتم ذلك اذا كان جامعا لها توقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة
ونحو ذلك لا انهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالمناسبة اشتراكهما في وصف
له نوع اختصاص بهما او يستوضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما
بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل منهما في المفكرة يستلزم حصول الاخر ضرورة وهذا يغني الجمع بينهما كالابن
والعلو فان كل امر يصدر عنه امر اخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الاخر معلول فتعقل
كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الاخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد اخر فهو اقل من
الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول اشارة الى التضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال التضايف
بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر
لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة مثلا
ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز
ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والسرير والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية
والمعلولية معقولان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي
امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما
وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين
الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت
جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين وبجهة في الجمع بينهما
حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في

معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف
ان كلا منها من نوع اخر وانما اشتركت في عارض هو الاشراق في الدنيا ببهجتها على ان ذكر ابي اسحق مجاز او يكون بين
تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان
هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود على ما فسره
المحققون من المتكلمين مع الاقرار باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه ان يكون مؤمنا الا ان يقال الكفر انكار شيء من
ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا ومثله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر
فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض
والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد
كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخر في
غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول
والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي
يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا
متضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت لم جعل نحو الاسود والابيض من
قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فلم يجعل نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا
القبيل بهذا الاعتبار والا فالفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما
بخلاف نحو السماء والارض فانهما الارتفاع والانحطاط خارجان عن مفهوميهما واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين
من مفهوميهما فليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان
وجوديين ثم بين بعد كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد
منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما الا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا
بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا

السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده ما يقتضي
اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي ونعني بالجامع الخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان
كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف
لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيال
ترتبا ووضوحا فكم من صور لا تكاد تنفك في خيال وهي في خيال آخر مما لا تجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب
عن خيال وهي في خيال آخر مما لا تقع قط فلصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب
الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات
الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر وبهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر
مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا
بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي
تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان
فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع بينهما الا كون كل منهما مضادا للآخر وهذا معنى جزئي
يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا
البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضاده معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضاد وشبه
التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها
على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه ليس صورة مرتسمة
في الخيال بل هو من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرته من تقرير كلام المفتاح
يدل بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او
قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبه
فيه والسكاكي ايضا يعترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس ومرارة الارنب والف باذنجانة
محدثة قلت سوق هذا الكلام لبيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام

فموض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران
متحدين فهم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا وتوهم لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه
والحاصل ان اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله الاتحاد في التصور مقام قوله الاتحاد في تصور
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض
لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له
وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه
فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى
مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور معرفا مما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا
المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل اي بعد تحقق المجوزات
تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما
شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم
ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح
العلامة ان الفاضل بقوله وكذا احتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأ وقام وقعد خبرهما او
ان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما ثم قال لانه يجب ان يقدر اما اسميتين او فعليتين
لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله لان وجه
الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان الانسب
رعاية ذلك في الثانية ايضا للمحافظة على المناسبة ولا تحصل المناسبة بان تؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام
وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره سيبويه ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرا اكرمته انه اذا رفع عمرو فالجملة
عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهو عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف
اي واكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة

فعلية وتصحيح المثال انما تكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات الوجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد والخلاف في الاعراب بالخلاف في الاعتبارين وبهذا يحصل التناسب ولا يخفى على المتصف لطف هذا الوجه ودقته وان خفي عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول [illegible] ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب شبيه بتعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتمة لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين موكدة يؤخذ معناها من مضمون الجملة الاسمية على رأي ومضمون الجملة مطلقا على رأي والحق ان الحال [illegible] يثبت تارة ويزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية مطلقا في اشتراط في الموكدة كونها بعد جملة اسمية ان يجعلها فيما اخر غير الموكدة والمنتقلة ولتسم دائمة او ثابتة فالجملة الحال الغير المنتقلة ليست بحال او لشدة ارتباطها بما قبلها فلا نبحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارئة عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف تعلق اخر كالواو وايضا لانها على كل حال نظير الخبر والنعت فكما لا يدخلهما الواو كذلك لا يدخل الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدأ من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق تثبت به لزيد معنى في الخبر عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف

النعت

النعت فان المقصود منه حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشر الفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة فكما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت اما ما ذكرتم مما ورد على خلاف الاصل تشبيها له بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله تعالى ولها كتاب حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي فيعم وذو الحال كما يكون معرفة تكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز جملة لانه مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم تصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها اي الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط او لان الواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها للجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت في كونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجمع بينهما بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو وتكون مرتبطة به

غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة وقد يبين ان
اي جملة يجب فيها الواو او ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذكر فيه فقال
وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان تنتصب عنه الحال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا
او منكرا مخصوصا لا مبتدأ او خبرا ولا نكرة محضة واهمال قيد عن ضمير ها يجب الحال لان خبر المبتدأ هو قوله يصح
ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان تنتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو
الحكماء وقوع الجملة حالا عنه لم يجب الاول صاحب الحال عنه الا مجازا واهمال قيد عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه تدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لانه كل الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا
عنه مما يجوز ان تنتصب عنه حال مثبتا ولا المصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيجب استثناؤها بقوله الا
بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان
ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ شامل للجملة الانشائية وهي لا تصلح ان تقع
سواء كانت مع الواو وبدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال
فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة
حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا قلت قد
ذكر وزعم انه لا يريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما يريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل
يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر
الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم
استغنائه عن الخبر يصير فيه الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاتحاد
والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط
على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك اللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض
عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فهو صاحب الكشاف للحال
والعامل فيهما ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال ابن جني انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور

والشرطية من الخبريات دون الانشائيات

وجوابه وان شتمني هو اكرمه بدلالة اكرمه السابق عليه

اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين
من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا
لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق آلية وقوله ترى كل ما فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء
بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر والا عطف على قوله اذ خلت اي وان لم تخل الجملة
التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع
اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيها الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح
فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها
اي دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل
في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل
على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة
غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال
تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل
على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول
اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات
يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون
مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وفيهما نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو
زمان التكلم وقد يراد حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده
يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون
استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره
معنى فيمتنع دخول الواو مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم
والنثر اشار الى الجواب بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ أي وأنا أصك وأنا أرهنهم فتكون
الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون أني رسول الله أي وأنتم قد تعلمون
وقيل الأول أي قمت وأصك وجهه شاذ والثاني أي نجوت وأرهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي أي
الواو فيهما أي في مثل قمت وأصك وجهه ونجوت وأرهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا
بل المضارع بمعنى الماضي والأصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي إلى المضارع حكاية للحال
الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد أمر
على اللئيم يسبني بمعنى مررت هذا إذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وإن كان الفعل مضارعا منفيا
فالأمران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح أما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما
ولا تتبعان بالتخفيف أي بتخفيف النون فإن لا حينئذ للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون إخبارا
فلا يصح عطفه على الأمر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فإنه نهي
معطوف على الأمر قبله والنون للتأكيد وأما مجيئه بغير الواو فهو ما أشار إليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله أي شيء
ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم إيماننا وإنما جاز في المضارع المنفي الأمران
لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفي من حيث أنه منفي إنما يدل على عدم
الحصول لا على الحصول وإن جاز أن يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الأصل المعتبر هو المطابقة
المراد بالنفي ههنا النفي بما ولا دون لن لأنها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال
كالسين وسوف ولن ونحوها وذلك لأن هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وإن تباينا حقيقة لأن لفظ ركب في قولنا
يجيء زيد غدا راكبا حال بمعنى غير الحال التي تقابل الاستقبال إلا أنه يشبه زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة أن المنفي بلفظة ما يجب أن يكون بدون
الواو لأن المضارع المجرد يصلح للحال فكيف إذا انضم إليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وجوابه أن فوات الدلالة على
الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع أتاني وأمن دمي وتوعدني ... وكنت وما ينهنهني
الوعيد إن كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منهنه بالوعيد وغير

حال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الأمران أي دخول الواو والاكتفاء بالضمير إن كان
الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا أو معنى كقوله تعالى إخبارا أنى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله تعالى
أو جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظا وأما الماضي معنى فعني به المضارع المنفي بلم
أو لما فإن كلا منهما يقلب معنى المضارع إلى الماضي وأشار إلى أمثلته بقوله وقوله تعالى أنى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر
وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين
خلوا من قبلكم وأهمل أمثلة النفي بما مجردا عن الواو لأنه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم أشار إلى سبب جواز
الأمرين في الماضي مثبتا كان أو منفيا بقوله أما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا
مبادون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا أي ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت
أن يكون مع قد ظاهرة أو مقدرة لأن قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الإشكال المذكور وهو أن المراد في الحال
مقارنة حصول معنى مضمونها لحصول معنى العامل لا زمان التكلم وإذا كان العامل والحال ماضيين يجوز أن يكونا متقارنين
كما إذا كانا مضارعين وأيضا لفظ قد إنما يقرب الماضي إلى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في
الماضي سببا لعدم مقارنته بمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن أن
يقال في هذا المقام أن حالية الماضي وإن كانت بالنظر إلى عامله ولفظة قد إنما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان
لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا أجاز زيد في السنة
الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد
الاستحسان اللفظي وكثيرا ما يعبد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي لو أقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسبه
سوق الاستبعاد كقول أبي العلاء أصدقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعد آياته التسع وبالجملة يجب أن يعلم
أن الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب أن يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وإنهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان
ما قاله النحاوي من أنك إذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا إن كانت الكتابة قد انقضت ويجوز
أن يكون حالا إن شرع في الكتابة وقد مضى منها جزء إلا أنه متلبس بها مستديم لها فلا نقضا جزء منها جيء بالماضي
وتلبسه بها ودوامه عليها صح أن يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال وأما الماضي المنفي فلما جاز فيه الأمران مع

مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان
فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي
دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم ولما ينفعه
الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل لم وما فانه لانتفاء متقدم على زمان التكلم
مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه
ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي
عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت
وضع الفعل على افادة التجدد مع ان تكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب
في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون
النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يحصل
التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق ولم يعكس
اذا استمرار الفعل اصعب واقوى من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي الفعل ابدا
دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك ويحققه اي ويحقق هذا الكلام وهو ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف
ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى
سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه
عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار
العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم
لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على
المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية
وان كانت اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة
لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع عوده

قوله وجرى بحره اي ان يقول عطف على قوله وكان بمنزلة اعادة اسمه
وحاصله ما ذكره ان اعادة الاسم يدل على ان الجملة المصدرة به مستانف
مبتدا بها غير داخلة في حكم ما قبلها فيكون مثل قولك جاءني زيد وعمرو يسرع
امامه وهو مستانف قطعا وزعم انه ليس كذلك
بمجرد ذكر الواو في صورة الاعادة كما كـ
في ذكر القول ليحصل الربط

على بدئه بمعنى رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجوعه على ما ابتدأ عليه ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان
دونها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت
مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة
او انتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت ذهب كثير من النحاة الى ان الجملة الاسمية على الواو ضعيف وقال
عبد القاهر ان كان المبتداء في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاءني زيد وهو يسرع
او اسما نحو جاءني زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات
وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع
لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان
تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع
والا لكنت تركت المبتدا بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم
تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو
وما جاء دونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى
نحو كلمته فوه الى في ومع عوده على بدئه ذاهبا على طريقته التي جاء منها واما قوله اذا اتيت ابا مروان تسأله وجدته
حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك وجدته حاضره اي حاضرا عنده الجود والكرم
وتنزل منزلة عيره وليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد
هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه انه يوجب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع وجاءني زيد وعمرو يسرع
امامه او مسرع او هو مثل نحو جاءني وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على
كتفه وخرج الناس عليه كان الامر فيه لا الاكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج
وهو لابس التاج في ان المعنى على استئناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر
منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا اشعر كلام صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا

لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فنقول جاءني زيد راجلا وهو فارس
الكلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي
متعادين يعاديهما ابليس ويعاديانه فاقله ونزله منزلة المفرد وهذا الحذف في جاءني زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك
لوجب ان يقال فارسا فلهذا احكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك
اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني مسرعا في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر و
تجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه
او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو
الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب
وواو الحال لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في افادة
ربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء
من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه
بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها
اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي
اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مشتملا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر
مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيه
الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر
خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال الشيخ
اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهو الافراد ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير
بالماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق
التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وعند كلامه وفيه نظر لانه كما ان الحال
الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان نذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت

ولا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي دون المضارع
الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان
نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو
في الدار زيد واقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير
اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو ولاجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا
اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس وعلى
كتفه سيف وما ههنا من قبيل الاول وهذا معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو
في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى
ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حوالي اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت
حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي
حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل وحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية عقب مفرد حال كقوله
اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن
فيها ترك الواو والحال اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان تكون احوال متعددة صاحبها
واحد كالكاف في يبقيك هنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي تشتمل
عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب
الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو
وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذا البيان من هذا
القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة
قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى
تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس
الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين اي لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان

بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذكر المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد بان يقال ان هذا ايجاز وذاك اطناب في البناء على امر عرفي اى والا فالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اى كلام يجرى عرفهم في تاديه المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اى هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه وتارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من الكلام الذى ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعنى قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة ما لا يليق بالمقام بحسب الظاهر كقوله رب انى وهن العظم منى واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمقام المشيب فينبغى ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ يمكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثانى كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثانى كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدا فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضى حذف المسند اليه كما مر وصدق الثانى بدون الاول كما في قوله رب انى وهن العظم منى ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز وليعلم ان بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب فليتامل وقد توهم من كلام السكاكى ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكى قد صرح بالاطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام ايعد عن الصواب وفيه نظر

لان كون الشئ نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعانى الاضافية قد حقق معانيها وتعرف تعريفا يليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا ظاهر وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكى تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز اداء المقصود باقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعانى والاوساط الذين لا يقدرون في تادية المعانى بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هى من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعانى حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم من الحوادث اليومية بمجرد الوضع على المعانى المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط على ما مر تنبيه منه في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب الى الصواب والى الفهم ان تقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له اولا والثانى اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان يكون وافيا به اولا والزائد اما ان يكون لفائدة اولا فيعلم بهذا ان ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف بيانه كقوله اى الحارث بن حلزة اليشكرى والعيش خير في ظلال النوك اى الحمق والجهالة ممن اى من عيش من عاش كدا اى مكدودا متعوبا اى الناعم في ظلال العقل فان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش المقيد اى العيش الناعم

إنما هو عيشة الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين في عواقب الأمور فجعل معلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش
الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في أمورهم وأشار باللطف وحسن البيان إلى أن العيش في ظلال
الجهل والحماقة لا يكون إلا ناعما وأن العيش لا يكون إلا شاقا فرجح أنه لو ذكر الناعم في ظلال العقل كان
كالتكرار وزيادة على ذلك بلفظ الإطلاق واحترز بفائدة عن التطويل وهو أن يكون اللفظ زائدا على أصل المراد لا لفائدة
ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله أي قول عدي بن الأبرش يذكر غدر الزباء لجذيمة بن الأبرش وقددت الأديم
لراهشيه وألفى أي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما القد
التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي ألفى لجذيمة وفي قددت وفي قولها للزباء
وعن الحشو المفسد أي واحترز بفائدة عن الحشو أيضا وهو الزيادة لا لفائدة حيث يكون الزائد متعينا وهو
قسمان لأن ذلك الزائد إما أن يكون مفسدا للمعنى أو لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله أي كلفظ الندى في
قول أبي الطيب ولا فضل فيها أي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف
للعلمية والتأنيث وإنما صرفها للضرورة فالمعنى أنه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد
على تقدير عدم الموت وهذا إنما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فإن الشجاع إذا تيقن بالخلود هان
عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا إذا تيقن بزوال المكروه و
الشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر
على المكاره ولهذا يقال إن صبر أيوب نحو إلى عمر نوح بخلاف الباذل ماله فإنه إذا تيقن بالخلود
شق عليه بذل المال لاحتياجه إليه دائما فيكون بذله حينئذ أفضل وأما إذا تيقن بالموت فيهون عليه بذله ولهذا قيل
فكل أنت وأطعم أخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل وما يقال من أن المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لأنه
لا يفهم من إطلاق لفظ الندى ولأنه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس إلا عدم التحرز عن الأمور التي من
شأنها الإهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والأقرب ما ذكره الإمام ابن جني وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال
فيه من عسر إلى يسر ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير
المفسد كقوله أي الحشو غير المفسد للمعنى كلفظة قبله في قول زهير بن أبي سلمى وأعلم علم اليوم والأمس قبله

ولكنني عن علم ما في غد عمي فإن قلت قد يقال أبصرته بعيني وسمعته بأذني وكتبته بيدي في الجعل من هذا من
الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت أيديهم قلت إنما ذلك إنما يقال في مقام يفتقر إلى التأكيد كما يقول
لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا كتبته بيمينك هذه وأما نحو ذلك قوله بأفواههم فمعناه أنه قول لا يعضده برهان
فما هو إلا لفظ يفوهون به لا معنى له كالألفاظ المهملة التي هي أجراس ونغم لا معنى لها وذكر أن القول الدال على
معنى لفظ مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بأفواههم ما ليس
في قلوبهم المساواة قدمها لأنها الأصل المقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله وقوله أي قول النابغة
يخاطب أبا قابوس فإنك كالليل الذي هو مدركي وإن خلت أن المنتأى اسم موضع من انتأى عنه أي بعد عنك
واسع أي ذو سعة وبعد شبهه بالليل لأنه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى أنه لا يفوت الممدوح وإن أبعد
في الهرب وصار إلى أقصى الأرض لسعة ملكه وطول يده ولأن له في جميع الآفاق مطيعا للأوامر يرد الهارب إليه فإن
قيل كلا المثالين غير صحيح لأن في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون إيجازا لا مساواة قلنا
اعتبار ذلك أمر لفظي رعاية لقواعد النحو من غير أن يتوقف عليه تأدية أصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان إطنابا
بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصا عن أصل المراد ممنوع ثم على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل
هذا الشرط الواقع حالا لا يحتاج إلى الجزاء والإيجاز ضربان إيجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حياة
فإن معناه كثير ولفظه يسير لأن المراد أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل كان داعيا له إلى أن لا يقدم على القتل فارتفع
بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم ولا حذف فيه فإن قلت أليس
فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف مسده فوجب تركه لعدم احتياج تأدية أصل المراد إليه حتى
لو ذكر كان تطويلا إذ تقدير أنه ليس فيه حذف شيء مما يؤدى به أصل المراد وتقدير الفعل إنما هو لمجرد رعاية أمر لفظي
وهو أن حرف الجر لا بد أن يتعلق بفعل وفضله أي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة على ما كان عندهم أوجز كلام
في هذا المعنى وهو قولهم القتل أنفى للقتل بقلة حروف ما يناظره أي اللفظ الذي يناظره من قولهم القتل أنفى للقتل
منه أي من قوله ولكم في القصاص حياة وما يناظره منه هو في القصاص حياة لأن قوله لكم لا مدخل له في المناظرة
لكونه زائدا على معنى قولهم القتل أنفى للقتل فحروف في القصاص حياة أحد عشر باعتبار التنوين وإلا فعشرة

فيكون من أقسام الإطناب وهو التتميم به

وحروف القلة اثنى للقلة اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة
والنص على المطلوب الذى هو الحيوة مع ما فيه وقولهم القتل انفى للقتل فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة
من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو
القصاص حيوة عظيمة والنوعية عطف على التعظيم اى ولكم فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى
يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه
فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اى كون قوله ولكم فى القصاص حيوة مطردا اذ الاقتصاص مطلقا
سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما
انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اى خلو قوله ولكم فى القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل
والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما خلا عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا
ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس
من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا لا ينافى رجحان الخالى عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن
فى رد العجز على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اى باستغناء قوله
ولكم فى القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج الى تقدير اى القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اى وباشتماله
على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل
وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة التى تنقص سلاسة الكلام
قولهم فانه ليس فيما يجمع حرفين متحركين مثلا صيغين الا فى موضع واحد ونحوه مما يشتمل عليه قولهم من القلة
بحسب الظاهر وهو ان الشىء ينفى نفسه وفيه نظر لان ذكر غرابته محسنة وبما فيه من تقدم الخبر على المبتدأ للاختصاص
مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل فى الدار رجل لا يفيد الاختصاص والجار للحذف عطف على الجار
القصر وهو ما يكون بحذف شىء والمحذوف اما جزء جملة يعنى بالجزء ما يذكر فى الكلام ويتعلق به ولا يكون مثلا
عمدة كان او فضلة مضافا كان او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسئل القرية اى اهل القرية او موصوف
نحو قول العرجى انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا

اى ركاب لصعاب الامور اى انا ابن رجل جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف و
قيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من مجرور بمن او بفى كقوله
وقطعناهم فى الارض امما منهم الصالحون ومنهم دون ذلك وكقولهم ما فى القوم دون هذا او فى غيره نادرا كما
اذا لزم منها اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكى كيزيد فى قوله نبئت اخوالى
بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس
مما يختص الفعل ولا فى اوله زيادة كزيادة الفعل ونحو ذلك لان الفعل المنقول الى العلمية لا اعتبر معه ضمير فاعله
وجعل الجملة علما فهو محكى والا فحكمه حكم المفرد فى الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل
سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤدى هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله
فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر فى آخر باب الانشاء
او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من
آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعنى يكون حذف جواب الشرط
للدلالة على انه اى جواب الشرط شىء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا
او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده الا يرى
ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص
من مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال المنجم اذا رأيتنى شابا وسكت جالت الافكار له عالم الحلى به
لو اتى بالجواب مثالهما اى مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط
اى او المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول كما مر فى الابواب السابقة وكالحال نحو
الذى الكرستين اى منه والمسنى نحو يرجانى ليس الا والمضاف اليه نحو ذراعى وجملة الاسر ونحو
يا رب ويا غلام وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع

مع ورود حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو
قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على ما جرى جملة مسببة عن سبب مذكور نحو
ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل ومنه قول ابى الطيب اتى الزمان بنوه فى شبيبته فسرهم واتيناه
على الهرم اى فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تع فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون
قوله فضربه بها جملة محذوفة هى سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تع كان الناس امة واحدة فبعث الله اى
فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزء جملة هى شرط كقوله تع فالله هو الولى اى ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولى والقادر ومن
قوله فانفجرت يسمى فاء فصيحة وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هى على التقدير الثانى وهو
ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور فى تمثيلها
قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اى غير المسبب والسبب نحو فنعم
الماهدون على ما مر فى بحث الاستيناف بناء على انه حذف فالمبتدأ والخبر فى قول من جعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف
واما اكثر اى المحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اى فارسلونى الى يوسف
لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالى ببغداد
وهنا ما لهن وما لى اى طربن فاخذت اسكنها ولا تسكن ثم اعاودها وتدافعنى الى ان طربت الى
من كثرة معاودتى وشدة مدافعتها والحذف على وجهين ان لا يقام شىء مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح
وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة
منها ان يدل العقل عليه اى على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اى تناولها
فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد هنا من محذوف والمقصود
الاظهر دل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من
تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان ما يدل بمعنى الدلالة

والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اى على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك
اى امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجىء على الله تع ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب
اى احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او العذاب فليتأمل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين
نحو فذلكن الذى لمتننى فيه فان العقل دل على ان فيه حذفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات
شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر فى حبه لقوله قد شغفها حبا وفى
مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفى شانه حتى يشملهما اى الحب والمراودة والعادة دلت على الثانى اى مراودته
لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة لقهره اياه اى لغلبة الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر
فى حبه ولا فى شانه لكونه شاملا له وتعين ان يقدر فى مراودته نظرا الى العادة ومنها اى من ادلة تعيين المحذوف
الشروع فى الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه واما الدلالة على الحذف
فانما هى من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما تشهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه
الشروع فى الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ و
عند الشروع فى القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اى ومن ادلة تعيين
المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس
المخاطب دل على ان المحذوف اعرست وفى اللباب الملابسة والرفاء الالتئام والاتفاق من رفأت الثوب اى رفأته اذا
اصلحته والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى
موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشىء اذا ذكر مبهما ثم
بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان ادراك اللذة والحرمان عنه مع
الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم فى الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه
دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتألمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة
العلم به لما تقرر بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص من الالم
ومما يوضح ذلك ما فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله فى ظلل من الغمام فانه جعل العذاب بالنعيم

من الانعام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من
حيث لا يحتسب كان اسر فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع
لمجيئها من حيث يتوقع الغيث ومن ذلك وبدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح
لي يفيد طلب شرح لشيء ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا الايضاح بعد
الابهام يجوز ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وهو ان يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك
الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت با
لاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ
محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد وفي نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان المخاطب ابهم فيه الفاعل اولا
وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة
وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز
الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ
الذي هو صدر الاستئناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع
بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يلتذ بها النفس عند وجدانها تأثرا وانفعالا عجيبا وانما قال ايهام
الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان
واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر
باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار
لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق وسمي هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن
المندوف وكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص
بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون
الوصف او الابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص
حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن

سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف
حكمه منه بل لا يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى
من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون
الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر
ذكره بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة لكون الاطناب بالتطويل كتأكيد الانذار في كلا سوف
تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه
وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول
لقاء الله تعالى وفي تكريره تأكيد للردع والانذار وفي الاتيان بثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد
كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على التراخي في الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج
في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا
تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين ومن نكت التكرير
زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كقوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم
اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر
معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر
مترعا ومنها ذكر ما قد بعد بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك
للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم
الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين
يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل
هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر

وتخصيصه بعد الامر بالصبر مطلقا لشدته

خصت بصلوة العصر لانه وقت الفراغ من الاشغال الدنيوية

وقيل معناه اصبروا على بلائي وصابروا على نفوسكم ورابطوا دار اعدائي

وان صخراً لتأتم اي تقتدي الهداة به كانه علم اي جبل في رأسه نار فان قولها كانه علم واف
بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في رأسه نار ايغالاً وزيادة للمبالغة
وكقوله اي وكتحقيق التشبيه في قول امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا
الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض ثم شبهه
بعيون الوحش لكنه اتى بقوله لم تثقب ايغالاً وتحقيقاً للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه
بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما
شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا
في شرح ديوان امرئ القيس وبه تبين بطلان ما قيل ان المراد به قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى الفت
الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط فتيقاً كالكاس من فم مثل خاتم من الادم
لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كالكاس ضيقاً مثل خاتم من الادم وكان الكاس غالباً مما يكرع فيه كل
احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك ولا متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص
الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال
يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجراً وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه
لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون منهم شيئاً من
دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على
معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام و
غيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج
مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يتوقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور
على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقاً بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر
وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة
في قوله جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص

فكون

وكان الفرق بين هذا النوع من الايغال وبين التذييل ان هذا النوع يكون في اخر البيت بخلاف التكميل

يكون متعلقاً بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة
واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل
نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج
المثل بان يكون الجملة الثانية حكماً كلياً منفصلاً عما قبلها جارياً مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو
وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقاً وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد
افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس
ذائقة الموت تذييل من الضرب الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله والثاني غير متعلق على ما قبله وهو ايضاً اي التذييل
ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضاً تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقاً يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين
وهو ايضاً ينقسم قسمة اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضاً لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهمه نظراً الى
الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي جيء به لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد
منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولست بمستبق اخاً لا تلمه حال من اخاً لعمومه بوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست
احسن من ان يكون صفة لاخاً يعرف بانه نكرة لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك لا تلمه ولا تصلحه على
شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على
نفي الكامل من الرجال وعجزه تأكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى
الاحتراس ايضاً لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وهو يتوقى عن ايهام خلاف المقصود وهو ان
يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام
قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد
للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي
تسيل لان نزول المطر قد يكون سبباً لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها
والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم

بالاذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فأتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا
الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين
عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان تكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم
وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعيد الغنوى حليم اذا ما الحلم
زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا
الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع
الثاني فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا
لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا
لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون
مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه على الايجاب فلا يعبأ به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت انه
ارق مما يتعرف به كلام اهله وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك
الحال التي هو فيها لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم
في عين العدو مهيب اي انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم يهابه العدو ويخشى مهابته وقيل
فكونه غير تلك الحالة اولى واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو
ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا
جعل الضمير لله تعالى اي يطعمونه على حب الله فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكنقلا المدة في قوله
سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى
في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من
الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما
من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كما
نبين في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فانه قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل

وقوله

وقعت اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى
وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله كالدعاء في قوله عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره
وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان بتفسير كلامه اذا فسر بلسان
آخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره
بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراضية لا محل لها
من الاعراب نحو الاهذا اتاها والحوادث جمة فانها تفيد تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلناها عطفا على
الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومنه ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها
وقوله اني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث
ذكر في قوله تعالى اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون
العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر واعلم
فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف يعني ان المقدور آت
البتة وان وقع فيه تاخير وهذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوله و
الفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا
كان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم
فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة من كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما معنى بقوله
فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض
الاصلي من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض
الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما كقوله تعالى
ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي
تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة
والاستعطاف في قوله الى الطبيب وخفوق قلب لو رايت لهيبه يا جنتي لرايت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة

ومن احسن دينا ممن اسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفا واتخذ الله ابراهيم خليلا

[illegible]

مع الجمع والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي الياس راحة و
لا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في الياس راحة وقال
قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف
المقصود ثم جوز بعضهم اي بعض القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فرقة تجوز
وقوعه اي وقوع الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او
يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا اصطلح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او
آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز
كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فينبغي اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب حينئذ فيشمل الاعتراض
بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد
في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ذلك
ضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل
من الاعراب وهذا مما لا يشعر به تفسيره لجواز ان تكون الجملة ذات محل من الاعراب تعقب جملة اخرى مشتملة على معناها
معربة باعرابها بدلا منها او تاكيدا ويكون الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الاول
والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي تجوز الفرقة
الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان
يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم
وبعض صور التكميل وهو ان يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرناه و
ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء كلام
او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او
اكثر وفيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط

ذلك بط

ذلك بطل تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ثم لم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون
بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان
واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا اللهم الا ان يقال الاعتراض اذا كان جملة يشترط
عندهم ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فهو لان ما هو اقل
من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلام ملخص غير منضبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام و
اما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه
لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره
اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون
هذا الاطناب بغير ما ذكر فيما سبق ظاهر بالتامل فيها ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايته بعيني
وقوله تعالى يقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قد اتي فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد و
الدلالة على ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة
كاملة بعد قوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لئلا يتوهم الاباحة فان الواو تجيء للاباحة في نحو
جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه حينئذ يكون من باب
التكميل لان الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله
يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق
الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر
لانه يصير من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من يجوز ان تكون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالا
يجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد وزائدا عليه كذلك قد يوصف الكلام بالايجاز و
الاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول
ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سودد اي سيادة وتمام ولو برزت في زي عذراء ناهد
الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المراة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي وكقول الشاعر الآخر

ولت بنظارك اجابا بالمعنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالمعنى مسببة على الواحد وبالفقر المحتاج يعني
اذ السيادة مع التعب والمشقة احب الى من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز
ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب وتقريبه
اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون
القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقياد للهوانا واقرارا
بجلالنا بصونه باستهم ونفاذ حكمهم في رجوع الناس المهمات الى رأيهم فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال
يقرب لان ما في الآية يشمل كل فعل والبيت يختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا ثم علم المعاني بعون
الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي محمد وآله ونسأله التوفيق لاتمام الفن الآخر وجوده

الفن الثاني

علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه
في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح
الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه
في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا واراد بالمعنى الواحد على
ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية
لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب
يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة
لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على
معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشارة
بانه لو اورد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثلا ان يورد بالفاظ
مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ذكر وضوح الدلالة وخفائها لان
كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومع اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها
اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد خرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد
بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث فان الاختلاف فيه في الوضوح بما يأباه القوم في الدلالة
الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره هنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح
ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة فلم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة
والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول
والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة
الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاصنافه الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان
يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل
فيها ولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون
بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع
له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر
هنا هي الدلالة التي تكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع
والافهام ولم يترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بانه تكلم في الدلالة اللفظية
الوضعية بانفهام المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية
والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة او وضع الكل للمعنى ليدخل
التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية
فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة
وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بالعلم بوضعه وجوابه انا لا نم
ان صفة اللفظ فلا معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم
منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ
وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الاول لا يصح

اللفظ مشعر بانفهام المعنى منه كانه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت
ذلك فنقول دلالة اللفظ التي للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى اعني الدلالة على
تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع
وتسمى كل من الاخريين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة اللفظ عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول
الملزوم في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون
الثلث وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويسمون الاولى
بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون
الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء
بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء دلالة
موضوعه يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذلك اللفظ المشترك
بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على
تمام ما وضع مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة
على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يصرح بقيود
الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود
اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام
الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه
خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة
اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه وان فهم غيره
فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو اريد ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع
لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى

ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان تكون
تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ
او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالحق ان كون الدلالة موقوفة على الارادة باطل كما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير
من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم واما اذا قصد باللفظ الجزء او
اللازم كما في المجاز صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا او التزاما وعلى ما ذكره القائل يلزم امتناع اجتماع
الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة
وشرطها اي وشرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع
له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر
الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان
ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاح
ارباب الصناعة وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وفي كلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني
ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المعنى سواء
كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان مرجع اللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل
المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من
معاني المجازات والكنايات عن ان تكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح والخفاء
والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان
السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع
الالفاظ لذلك المعنى لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه
الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بطريق
المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة ما يرادفها
فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه اياها من المترادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات

من غير تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال او لا لم يكن كل واحد
منها دالا دون ان نقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم
بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون
عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون
بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالا ويجوز ان يكون بعض منها دالا فلينا مرادا بما كان الاجرى فيها
الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع
نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلنا الموقوف على العلم بالوضع هو فهم
المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم
المعنى الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل
لا نم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال
بحيث تحضر معانيها في العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون
يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق
علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب
ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها
من حيث انها دلالة الالتزام قد يكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم
بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوءه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع
وبطوئه لهذا الجلي باختلاف الاشخاص والاوقات وياتي بالعقلية اي والايراد المذكور يأتي في الدلالات
العقلية لجواز ان تختلف مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم
اللوازم للملزوم في الالتزام اما في الالتزام فلجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها اقرب
اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة

فرق بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم وفيه بالعكس وذلك كالانتقال من طول النجاد الى طول القامة
في الكناية ومن الاسد الى الشجاعة في المجاز

لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح
منه لبعض فيمكن تأديته بذكر اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في
دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه سواء كان
بلا واسطة او بوسط او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او
اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد تدل عليه لوازم مختلفة بالوضوح مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن
فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على
ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق
على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا
بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن
هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في
الشفاء ان الجنس ربما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تراع النسبة بينهما فهذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن
فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد
ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرته هنا من تأديته بالعبارات
المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكره مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في
البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية
لكنا لما ساعدنا القوم بالتقييد نقول لا يكون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض
اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها
اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا
غاية ما تيسر من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له

يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا فان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سياتي في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث هو انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على اللازم المحض لا على الملزوم ويرد على ظاهر هذا الكلام انه يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح لان قليلا من اقسامه على ما يجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط والكناية قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة المبنية عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قيل اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان لبناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلنا لانه لكثرة مباحثه وجموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على نحو ما ذكره السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاولى ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم نشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا باب التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو مقصد الاول من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اي التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهو عين الاول فليس على الاطلاق يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته اليه يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وقال هنا

ثم اراد ان يذكر الاستعارة هنا ذكره على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا كما مر الا انه ...

هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد هاهنا ما لم تكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى بحيث لا تكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فعنى التشبيه في الاصطلاح عنده هو الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهو اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر آخر عند المصنف اذ المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيجيء ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله عليه السلام صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر هاهنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لا انها الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وطرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات

والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى حتى كانه
لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر من المشمومات والريق والخمر من المذوقات والجلد الناعم
والحرير من الملموسات وهذا كله مما فيه نوع تسامح لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك
بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم
والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر
وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك
على ما يجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية
اي الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شانه والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو الطيب
محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير
جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد
من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك
لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان
في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا
ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك با
لحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا
للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل
ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة
وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم
الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه في قوله وكان محمر الشقيق هو
نبت جرد فطيفه اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا
كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل من صب المطر اذا نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهو الراية

ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس
لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي
تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي ما عدا ذلك اي المراد
بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل
فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس
المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ
القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني
في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال من سن السيف
اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه
الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه في هذا المقام ان ليس المراد بالخيالي
الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق
تحقيقها في بحث القصر والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليس مما تادت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع
لها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية لا هي صور للمحسوسات مما لا يمكن
ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا على نحو كصداقة زيد وعداوة عمرو بل
التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانه تركيب الصور والمعاني وتفصيلها و
التصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او راسان او لا راس له وهو دائما لا تسكن نوما
ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار
تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة
من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك
الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل
ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما

بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الحسيات ولا من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة ونحو ذلك لان اللذة
ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر
من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال
كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة
والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذا البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان القوة العاقلة كما
ادركت الكمال والمجردات الباقية وانها تدركه وتلتذ به فهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية
ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم فهذا واما اللذة والالم الحسيان فهل كانا عبارة
عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك بإحدى
الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة
بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجه ما يشترك فيه اي وجه
الشبه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والاول نحو الاسد في قولنا زيد كالاسد
يشتركان في وجود الجرأة والحيوانية وغير ذلك من المعاني ان شاء منها في وجه التشبيه فلا بد من المعنى الذي له
زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين
في وصف من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك
في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي
التنوخي وكان النجوم بين دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير للليل او للنجوم والرواية الصحيحة
الغيهب للبيت قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالثقيل يقذى به العين وبأبى
جريته الاسماع فكان النجوم بين دجاه سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور
في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير
موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل فذكره اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه اي الشان
لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن ان ينال مكروها
شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه
ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة
وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما
له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما
له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخييل ان الثاني مما له بياض واشراق
والاول مما له سواد واظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم
ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيضه في اسوده فيما سواده محقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف
اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحال الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن
بين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التخييل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا
واعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاح بين الابتداع وكان التطويل فيه بيان كثرة
السنن فكان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلى من وجوب كون اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به فساد
جعله اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا
المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول
مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد
ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر بوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام
الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه
التشبيه هو كون الاستعمال مصلحا والاهمال مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي
الدلالة على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل
المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح واما ما ذكره من جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه
التشبيه اما خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا

فان قلت فليعطوا على الكيفيات قلت سوق الكلام على تفصيل الكيفيات بانحصاره في شيء
من المذكورات وطال التفصيل عن ذلك الانواع

بينها وبين ماهيته لجزئي او غيرها على غيرها لحمله فنسبه ثوب بالحسن في نوعها او جنسها او فصلها كما
يقال هذا القميص من ذكر في كونها كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين والاحالة
يكون معه قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة
الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس فهي الكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة
في العصبتين المجوفتين الملتقيتين مثلا قبل تفترقا الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة
نهاية بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث واربع كالمربع او غير ذلك
والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون للاجزاء
حد مشترك ... فيه عدده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزائه المفروضة ثابتة وبه احترز
عن الزمان والمقادير تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض
وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر
اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على
سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقادير من مقولة الكم اعني الذي يقبل القسمة
لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقبل لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير او
من الطول والقصر والتوسط بينهما او بالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط منهما و ما يتصل بها اي
المذكورات كالحسن والقبح للصورة بما يستحسن باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك
والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلين في الشكل و
غير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك
بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين
والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف او القلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع ويختلف قوة المقاومة وضعفها اختلف قوة وضعفا ويختلف الاختلاف
صلابة المقروع او ملاسته كما في اوتار الاغاني المبترة او قصر المنفذ او ضيقه او شدة التواتر كما في

المزامير الملتوية ومخارج حروف وثقيلة او بالذوق وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم
واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة
او بالشم وهو قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها
ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محالها كرائحة
المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات من
الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية
وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها تفريق
المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان
انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة
ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل
عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل
عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة
وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب الحكماء والخفة وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى
صوب المحيط لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية تقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق و
كل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجد الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو
قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه تحت الماء قسرا
فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما
حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة
قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس
كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم فقد يقال على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند ...

وعند الفقهاء العذوبة منها
وهي عندهم حسنة الحلاوة
والمرارة والحموضة والملوحة
والعذوبة

وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت ومع ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال امور
ما لم يعرض من الاغراض صادرة عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ومن امثالها الصناعة والغضب وهو حركة
للنفس مبدأها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا يضطرب عند
اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ونزع
الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وكان الغرائز
مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية
على ما قابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانه
ليس هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك يطلق عليها بل الاعتباري الذي لا تحقق له الا
بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية وللكليهما استشهد صاحب المفتاح حيث ذكر وصف
العقل منحصر من جنس الكيفيات النفسانية ومن اعتباري نسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند
النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد
اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل
من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر نشير اليه واما متعدد اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي وهو
عطف على قوله اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان يقصد
الجهة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما
في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذا المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه
حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان في
التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير لامتناع ان يدرك
التشبيه سواء كان تمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما
او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما
وكل ما يوخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدركه العقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي

يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل
من الحسي شيء اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس وادراك المحسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون
العكس فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي ضرورة ان كل وجه تشبيه مشترك فيه
لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه
فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورة
فلا شيء من وجه التشبيه بحسي ومولدها قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة
في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما
لا تدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه ان يكون
هو عقليا لان المصنف قد عدل عن التحقيق الى التسامح كما يرى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة
ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي
او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فتصير
ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات و
الخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع والطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات
ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد
الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء عن الفائدة والجراءة وهي على وزن الجرعة الشجاعة وقد يقال جرؤ الرجل جراءة
بالمد والمراد اختيار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة هي ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس لوجوب كونها صادرة
عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيها بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس
في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان
الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان
تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللحجة حكم النور في انك تفصل به

قد سبق منا انه يجوز ان يراد العلم المشبه بالحيوة الاصول والعقوه عد ولا يجوز ان يراد الادراك ...

لان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك حسن

بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعانى هو معدوم او هو والمعدوم سواء
لم تثبت له شبها من شئ بل انما تنفى وجوده كما اذا قلت هو ليس بشئ ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكن
نظر نظرا الى ظاهر ان الموجود كالمعدوم وشئ كلا شئ ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تحمل على هذا الا
فلا مضايقة في الرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور في المشبه عقلي والمشبه به حسي فالعلم يوصل
الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه حسي
والمشبه به معقول وفي الكلام تعقيد وهو في وحدة بعض الامثلة ضائع لما فيه من شائبة التركيب كما [illegible]
افادة واستطابة النفس وذكر المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة [illegible]
جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة
والسهو والشرط يشتركان في كونهما طريقا الى الادراك ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل و[illegible]
بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كما [illegible] والمركب الحسي
وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه
ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الافراد
والتركيب هاهنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم اولا ان المراد بتركيب
المشبه ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان
وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا متعدد [illegible] المراد
بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشئ واحد فينتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او
مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة
منتزعة على ما سيجئ وحينئذ لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى يجوز ان لا يكون هيئة منتزعة من عدة
اشياء لكل منها دخل في تحققه فلا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور ولان تركب الطرفين بهذا المعنى يقتضي ان يقصد
الى متعددين وينتزع منهما هيئة تقصد اشتراك الهيئتين فيه [illegible] ان لا يكون اذا كان
وجه التشبيه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد

هذا اشارة الى الجواب عن قوله ولم خصص هذا التقسيم به

وعلى

١٣٠

وعلى الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة
او لا يكون في حكم الواحد [illegible] فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه الشبه
في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا الملاحي بضم الميم
عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نور اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة
يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في كما في قوله الحاصلة من تقارن الصور
البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي حال
كونها على الكيفية المخصوصة منضما الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع
التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة
ما لجزء في راي العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا من تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر نفس المقدار
المخصوص اي مقدار في القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما فكأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا
والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض والعمق المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل
من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة
اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو
العنقود حين تفتح نوره ويجئ ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا يقتضي التركيب وفيما اي في المركب الحسي في
التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع فعلا اثار الغبار اي هيجه فوق رؤوسنا واسيافنا
ليل تهاوى كواكبه اي تساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا
او وجب ان يكون مسندا الى الظاهر فقد اخطأ كثيرا من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما سيطلع عليه في اثناء
شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوى اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة
متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شئ مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في
اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل
من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم

الصلة للمصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرّق ويتوهم انه كقولنا كأن مثار النقع ليل وكأن السيوف كواكب
وذهب الى ان اسيافنا لا ينبغي ان تقدر بالانفصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضع
الا ترى انه ليس كلامنا في قولك لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فيجعل الكلام جملتين وبما بينته علم ذلك
ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل والكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة
بشأنها لقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراد لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل
بل عبّر عن هيئة السيوف وقد سلّت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت
التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حالة
الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا
تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل
ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فقد نبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى
الكواكب اذ تهاوت اختلفت جهات حركتها وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل
اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله اسيافنا في حكم الصلة للمصدر
معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به بمعنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال اعجبني
زيد ضارب عمرو وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الاوهام
والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان احدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على
رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة
فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما مر في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وفي هذا زيادة
تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي
تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما و
يعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل
واللون وقد غيّر المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة

وسحرا ان تجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها
من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز او
ابي النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع
تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كأنه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة
ثم يبدو له فيرجع الى الداخل والمعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بدأه الى الانقباض كأنه يرجع
من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احدّ الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة و
كذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا لا بد في الاول
من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كأن يتحرك
بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا
وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي في قول ابن المعتز
وكأن البرق مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا وينفتح انفتاحا
اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اي حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة
الشيء كلما هو من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة ففي شأنه ان يعزّ ويندر وكلما كان التفاوت في
الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة
الرياض حفّت بسرو كالقيان وتلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكأنها والريح جاء يميلها تبغي التعانق
ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي
اي يجلس على اليته جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل
الله من جدل الانسان والجدول المفتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه
فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة
جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار موقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب
كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل

ولو اريد من جانب المشبه فعل مخصوص وهو التكليف وان يكون المكلف ... اوعية العلوم وهو التورية وان يكون اليهود جاهلا بما فيها

شبهه بالمقطع المواصل تعبه مع القرص لحسبه وهو الوثة والكسل افتقر الى الجهات الثلث فلطف حسب التركيب
والتفصيل بخلاف تشبيهه بالمقطع فانه من قريب لكنا وانفع في نيل الراي المطلوب لكونه امرا جليا والمركب
العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله مثل الذين حملوا التورية
ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي
من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما
فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطا لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه
الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل
بسيفه اذا لمع به ولا يصح هاهنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا صارت ذا برق وفي الاساس ابرقت
لنا فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى هاهنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل
فلما راوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا
غمامة خطا لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات
بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها اي بواسطة ... باعتبار ان يكون وجه التشبيه
والمقصود المشترك فيه الاتصال ابتداء مطمع بانتهاء موئس لان البيت مثل فان يظهر للمضطر
الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى تحيره وزيادة ترحه فالباء في قوله باتصال ليست هي الداخلة
على المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم
التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قلت هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو
ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين مبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصفه بانه
يجمع بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء
موئس وكونه على الصفة الاخرى زايد على الجمع وليس المراد في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من
غير قصد الى اقتران احدهما بالاخرى لانا لو قلنا هو يصفو ولم نتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك بالماء
في الصفاء جاريا على حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين

هذا الكلام يدل على ان هذا المثال يخالف البيت اذ لا يجوز الاقتصار على المصراع الاول من البيت بخلاف المثال فانه يجوز الاقتصار على احدى الصفتين

١٤٧

وفي الايضاح ان وجه الشبه هو القاسم الاول والجود في الثاني والحفظ في الثالث لظهوره

من التوجيه وجه الشبه المنتزع الواجب الانتزاع من اكثر

بالآخر كما ذكره المصنف وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من
قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى قال وقد ظهر مما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق
التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي
في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف بلا ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص
بل لو قدم التشبيه بالبحر والسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم
ثم ان وجه الشبه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي
او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر
واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف
الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي
في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه اي التماثل الذي يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه
وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند المحقق المراد هاهنا ما به التشابه اعني وجه الشبه من نفس التضاد
لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح
اي اتيان ما فيه ملاحة وظرافة يقال املح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان
ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام
فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح
المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح
لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع والتمليح في قولنا هو حاتم
اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة
الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت فظاهر قوله لاشتراك الضدين
فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم
وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للآخر لا يكون فيه

من الملاحة والبهجة في شيء فلا حاجة الى قوله ثم بين امتزاج التناسب بلا معنى له اصلا فان لا يخفى على احد انا اذا
قلنا الجبان هو اسد والبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه بان قلنا ان نقول في النقصان وفي مناسبة
الضدية بالغاية يصح ان نقول هو اسد في الجرأة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة و
الجود وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضدية
فعلى هذا لا كذب المصححة توجه الشبه قولنا الجبان هو اسد انما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح او التهكم
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا
نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كان زيدا قائم لان الخبر في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه و
قيل انه للتشبيه مطلقا وتوجيه هذا على حذف الموصوف اي كان زيدا شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب
التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت وكاني قلت والجواب انه قد يستعمل
عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه قائم كذا
وهو كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي
معناه والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل
وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد وكقوله تع مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية
فان المشبه هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشأن واما تقديرا كقوله تع او كصيب من السماء فيه ظلمات
ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق
عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه
به فوقع بين الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف من ان الاية
فلا يلي المشبه به الكاف كقوله تع واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء ان يكون المراد تشبيه حال الدنيا بالماء والظهور اخر
تقديره فعلينا الا اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح في
الايضاح بان قوله تع يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله
ليس من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا الحواريين انصار الله وقت قول عيسى عليه السلام

من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيتك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به
وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف فيكون من قبيل ... لانه ملاقيهم مقامه على انه لا يخفى ان ليس المراد
تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله فلا صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون
الحواريين انصار الله وبين قول عيسى من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره
توهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب
المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد
قول هذا البعض بان الاية ح لا تكون نظير المعقد او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا بان
غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى
مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما
هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه ثم ما ذكره
الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين
انصار الله على ان اللام للتعهد بين اي حال بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم
نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو
كون الحواريين انصارا على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا
معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين وقت اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم
حواريو محمد صلعم اذ حواري الرجل صفوته وخلصانه والله اعلم وقد يليه غيره اي الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان
المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تع مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة
الشأن نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما
تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل تقديره بل المراد تشبيه حالها في
نضرتها وبهجتها وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا

مثلا بالخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم تكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اي كمثل
ماء فيكون المشبه به هو الماء في تقديرا كما في قوله او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج
عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع فلا جرم يجوز
الثاني في قوله لولا طلب هذه الضمائر مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان المراد تشبيه الكيفية المنتزعة
سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف
ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد
وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع ثم شبه الناس بالديار وانما
شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية
هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير اوجب الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل الا
قلنا لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب باحوالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل
الاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في
قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من
التقدير ذوي لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا
وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به هو الماء فكو
محذوفا فقد سهى سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه
وادعى انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت زيدا
اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد
بعيد بحيث يتيقن انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة
للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون
على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال
التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو

اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان
يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك
بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار
اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة
بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من
الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت
يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان
المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيه بحال المسك ويسمى مثل هذا التشبيه ضمنيا
او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب
باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال الا افهامية او مقدارها اي بيان
مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب
في شدته اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية
شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه
ما لا تجده في غيره لان الفكر في الحسيات اتم منه في العقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى
انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا تجد السامع من الانس ما
تجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر
يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر
ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره
وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف في
انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان
يكون التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر هذه العبارة

تو سیاه کم بها بین که چه در دماغ دارد حافظ

يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصود الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه فهو الغرض
منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان
مقداره لكن لا يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا
انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون
مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور
في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه
وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد
المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا
التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما في قوله
اي قول ابي العتاهية نصف البنفسج ولازوردية تزهو بزرقتها قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه
لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بين الرياض على حمر اليواقيت جونان يريد بها الازهار
الحمر الشبيهة باليواقيت كأنها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت فان صورة اتصال
النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور
صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد ووجه آخر لاكثر شبهها
نبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس وبني الطباع على ان الشيء اذا ظهر من
موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى
المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب فهو ان يجعل الناقص
في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته هي بياض
في وجه الفرس فوق الدرهم ثم نقل الى الاكرم وعزة الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه
قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح
بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم يتصف بالبشر

غير الابراز في صورة الممتنع عادة
وهو ان يكون المشبه نادر الحضور
في الذهن اما مطلقا كما في تشبيه

ان كلامه في الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه
اشهر ليصح قياس المشبه عليه وحصل دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله
لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد الاخبار
بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه
التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه التشبيه ادخل في السلامة عن
الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل
فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه
والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان
السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة
المنقورة ليست بالتمام ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه ادخل
في هذه الاغراض اوفق وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال اذ حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه
من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة
تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه
المقرر لا يبلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع
وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه لصيرورته كالممتنع لما هو
او لوجه آخر اي نقلا لندرة حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه مثل ما ذكر اي ليستطرف
استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الا اذا كان اعرف و
اخص واقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقد تمحل لما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا
الذي سياق كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه
الا فيما يكون لزيادة التقرير لا فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف فانه يكون المشبه به اتم في الاتحاد
او الاستقباح او الغرابة والندرة يحصل الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وجه ولا معنى

وقد سبق ان اركانه طرفاه ووجهه واداته وعلمها كلا منها على حدة وكذا الغرض منه فبقي النظر في اقسامه ما علم انه تقسيمات

والطلاقة على استماع المديح والقربة الثاني بيان الاهتمام اى بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر
في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اى التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب
هذا الذى ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه
التشبيه حقيقة كما مر في التشبيه الذى يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذى يعود الغرض
منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد الحاق الناقص فيه
وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما
ناقصا والآخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه
الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين
في وجه الشبه كقوله اى قول ابى اسحق الصابى تشابه دمعى اذ جرى ومدامتى فمن مثل ما في الكاس عينى تسكب
فوالله ما ادرى ابالخمر اسبلت جفونى من اسبال الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء في بالخمر
للتعدية وليست بزائدة على ما توهم ام من عبرتى كنت اشرب لما اعتقد التساوى بين الدمع والخمر
ولم يجعل احدهما زائدا في الحمرة والآخر ناقصا ملحقا به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة
الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اى تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور
منير في مظلم اكثر منه اى من ذلك المنير من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وشدة البياض والبشاشة
وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه الاتم
ذكر فالشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى
الايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على
وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه فمتى اريد شيء من ذلك لم
يستقم فان قيل امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضى ايجاب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت
بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والآخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب
من الاسباب غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذى قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك

التشبيه المبنى في الاغلب على كون احدهما ناقصا والآخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه
وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين وآخر باعتبار وجه الشبه وآخر
باعتبار الاداة وآخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو
اى التشبيه باعتبار الطرفين اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اى المفردان
غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل واحد من الرجل والمرأة باللباس في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم
لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع
في الفضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل
في التشبيه لعدم توقف الكمال والحصول عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم
على الماء فان المشبه هو الساعى المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على
الماء لان وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد
يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول او قد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك كالظرف والجار والمجرور
او احدهما غير مقيد والآخر مقيد كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به
وهو المرآة مقيدة بكونها في كف الاشل وعكسه اى تشبيه المرآة في كف الاشل بالشمس فالمشبه مقيد والمشبه به
غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ونعنى بتشبيه
المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه
صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه
كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب
قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامع
درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو
من التشبيه الذى يريك الهيئة التى تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهى
زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كما في المديح والمشترى قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة

قد اسرجت قدامه شمعة فانه لا يجب في المركب ان يكون من الدعوة ثم يكون شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن
ان يعتبر لكل جزء من اجزاء احد الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف
لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتها من المفرد فلا بد من
تكلف وهو ان تقدر في الاول تشبيه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه
بانطفاء النار وفي الثاني تشبيه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد
والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة الاسلام بالصواعق
واما تشبيه مفرد بمركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد
فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه ...
مسوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجر ناعضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى
لطف نظر فالمشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه
الثريا بالعنقود هو المجموع المركب من الامور المعدودة بالهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه
الثريا الحسي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه
الشمس بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب
كانها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان اجرام النجوم ... وقوله
كما مر من تشبيه المركب بالمركب ذهابا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض
لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره المص اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الثريا الحسي
بانه قصد في الثاني ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد
كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي اجتهدا في النظر وابلغا اقصى نظريكما واجهدا في النظر يقال
تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور حذف احدى التاءين
تريا نهارا مشمسا ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه

زهر

زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر لانه قد
النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد
بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ان هذا على التسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين
وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كذلك
كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها
لدى وكرها العناب والحشف البالي وهو ارداء التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس
العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ
في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين
التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء
النشر طيب والراحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف عنم هو شجر احمر لين و
ان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي و
ثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله
اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم
البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة
اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه بخمسة
وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما
في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وسيجيء تحقيق هذا الكلام ان شاء الله ومن تشبيه الجمع قول الصاحب
بن عباد وصف بابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابياته تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب
وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبا ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الاول
تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما

اى التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه فى بيت بشار

وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الاشل وتشبيه الحب بالبدوى المصطلى والتشبيه فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية

ثم لم يحملوها الآية والتشبيه فى قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى غير ذلك وقيده اى المنتزع من متعدد

السكاكى بكونه غير حقيقى حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقى وكان منتزعا من عدة امور خص باسم

التمثيل كما فى تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب فى

استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى بل هو عائد الى التوهم وكذا فى مثلهم كمثل الذى استوقد

نارا الآية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجرى التمثيل

مراد فالتشبيه وقال الشيخ فى اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال

انه تشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه فان يقال ضرب

الاسم مثلا لكذا انما ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة مثلا للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اى بخلاف التمثيل و

هو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكى ما لا يكون منتزعا او يكون وصفا حقيقيا كتشبيه

الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكى وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو

انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اى فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه او فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر

يفهمه كل احد نحو زيد كالاسد ومنه خفى لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها

اى هم متناسبون فى الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اى الحلقة المفرغة

متناسبة الاجزاء فى الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة

بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله تعالى

ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب و

قيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسى وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا

بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه

قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه اى من المجمل ومنه ما هو دون ان يقول وانه

اما كذا واما كذا انشعاب ثان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على

قوله منه ظاهر ومنه خفى اى من المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعنى الوصف الذى يكون فيه ايماء

الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل

لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغى ان يفهم ومنه اى ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعنى الوصف المشعر

بوجه التشبيه كقولهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة

الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبيانى فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت

لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اى قول ابى تمام فى الحسن

بن سهل صدفت عنه ولم تصدف مواهبه عنى وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك ريقه وان ترحلت عنه لج فى الطلب

اى اعرضت ولم تصدف مواهبه عنى وعاوده ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اى اتاك ريقه اى اوله واصابه ريق المطر وريق كل شىء افضله وان ترحلت عنه لج فى الطلب وصف المدوح

بان عطاياه فائضة عليه اعرض عنه او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان

مشعران بوجه التشبيه اعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر

فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير الايادى لديك وصلت مواهبه الى طلبت عنه او لم تطلب كالغيث وكانه تركه

لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر فيه وجهه كقوله وثغره فى صفاء و

ادمعى كاللآلى وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثانى ان يكون امرا لازما له و

اشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اى بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اى يكون وجه

الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اى وجه الشبه فى هذا التشبيه

لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التى هى من خواص المطعومات

قال السكاكى وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وازالة الحجاب وتتمته

ان يكون تركه تحقيق وجه الشبه حيث قسموه الى حسى وعقلى مع انه فى التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر

تسامحهم هذا يعنى ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا جعلوا

وجه الشبه هنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فقطعا حملهم ذكر على ان يشبه نحو الفجل او وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي لنحو قولهم وجه الشبه هنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة فقطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا الشارح هو الحلاوة لا يرد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولهم كما ورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة انفا فكيف يكون الحامل على الشارح ولو كان التحقيق هو هذا دون ذكره والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي تسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيا وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الرأي فظهور وجه التشبيه في بادي الرأي يكون لامرين اما كونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان التفصيل يشتمل على الجملة وشيء اخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم ينعم النظر ولم يتعمق وكذا ادراك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اي او كون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا تكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما

لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل اي انما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو خلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور يكون لامرين اما كثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا تقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي ندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل ليست مما تتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يخطر الطرفان ولا ثم يطلب ما يشترك كان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان فان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا

قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الى الكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس حين تمثل الاذن عن السنان وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الاتحاد انتهى او الشكل والمقدار واللون واجتماعها في مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك انتهى ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقتصر فيها على الحمرة بل الى ما لا يتمتع كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع التشبيه من مجموعها والتشبيه البليغ كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل لا تسمع ولا مسرحة على احد كما كب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ويقع بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل واحلى من الفكر اذا صادف فيحيا قويما وطريقا مستقيما موصلا الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء والرد في العقود هو الخفاء الذي يسببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد تصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم يلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه

قاله فاحملها فان اداة التشبيه في المبالغة محذوفة

قوله يا دجيلا صوب الغيث منسكبا لو كان طلق المحيا يمطر الذهبا
والشمس لو نطقت والاسد لو لم تصد والبحر لو عذبا

اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي قول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامع لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجوم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة وسمي هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه الفتنة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتباره اي والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذف اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي من المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الاسوردي لياليه اسحار وفيه هواجر كما خصلت والشمس تنعي اصائله هكذا الى ان نقد الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام القاصرة من البصائر النافذة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق فذهبه هو ورقه الذي اصفر بدخول الخريف ويسقط منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على اما مؤكد فهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه التشبيه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه

او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او
محذوفة فتصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار المشبه به كقولنا زيد كالاسد وكا[illegible]
في الشجاعة او باختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكأن زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او
بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسط فهذا هو
المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه او بعضها فقوله
باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة
كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه
واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم
اي الاعلى بعد هذه المرتبة لان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته كذلك اي فقط
او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة
ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد
في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان
متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث
الظاهر او باجراء المشبه به على المشبه بانه هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا
عنهما كالاخيرتين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق
بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر ثم هما
جنس هو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار
عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا جرى في الكلام لفظ دلت قرينته
على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا
اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا فاسم
المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة
فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه

عنه فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات
شبه من الاسد فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما
جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام
لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد
نظر وتأمل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى
احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من
ذهب الى ان الثاني ايضا اعني زيد اسد استعارة لجريانه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى
تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك
نحو رأيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته
له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها
ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في
الضمير لا يظهر الا بعد تأمل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في
اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول اداة التشبيه
عليه فلا تحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد
وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة
اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن
الارض وشمس لا تغيب وقال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول
الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب
وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب
من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت
منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع

الموصوف بها على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه
وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم
فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر الموصوف موضع
بما لم يجعله فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني
على تخييل انه زاد في جنس البدر واحدا له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك
الصفة هو كقولك زيد رجل كبير فانك لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت فان لم يكن اسم
المشبه في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه يعني انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات
التشبيه فالكلام مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما
يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسب لاقتضائهما ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا
ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد وظنه
الظاهر كقولك كان زيد اسدا والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسب عليها كالقياس على المجهول
وانما هذا النفي اذا تاملت وحققت سره وحدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا
انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد والهزبر خضابه
صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه
هذا محصول كلام الشيخ ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في
هذا المقام كلام ذكرناه في اول بحث الاستعارة ان شاء الله البديع الحقيقة والمجاز اي هذا باب الحقيقة والمجاز وهو المقصد
الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من
شبه تقابل العدم والملكة اذ اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له
ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال
على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالمعرض للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا
عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي

او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا الحقيقة
في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشيء اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة
او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين
اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامرأة
ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها و
فعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة قتيل واما اذا
لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيلة بني فلان وبقتيل بني فلان ولا يخفى ما
فيه من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له
في اصطلاح التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة
اذ لا معنى له على ما لا يخفى فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما
وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ
الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع
له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل
لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب
عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي يقع به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لان الصلوة في
اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني
اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على
المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة
في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم
اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة

على المعنى المجازي لا يكون وضعيا لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون
لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه
الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من
النحاة ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في
الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد كما ذكرنا لكن معنى الدلالة
بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم ادون المشترك اي فيخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر
وضعا متعددا او دلالة لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض
الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع
بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر
الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او بمعنى
الحيض فينتصف دلالة على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وفي ذلك ان الوضع عينه للدلالة بنفسه على معنى
الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون
الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع آخر وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق
غير مجموع بينهما وكان الوضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق
فالمفهوم منه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه
الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او بمعنى
الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما
تكون معنوية قد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من الناسخ
لانه لا ذكر للكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعمل فيها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد في قولك رأيت
اسدا يرمي موضوع بالنسبة الى الحيوان المفترس وان لم يرد به موضوع بالنسبة الى الرجل الشجاع الذي هو معنى
الكناية فساده واضح لظهور ان دلالة على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا تنافي معنى وبنفسه اي

من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نعود الى الاول ونستلزم الدور حيث
اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي ولو كانت القرينة معنوية
كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قلت معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا
حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة المفردة والكناية تشتركان في كونهما حقيقيتين وتفترقان في
التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع
مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه ويجيء لهذا زيادة تحقيق
في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض
مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فتوهم انه من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال اراد
السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم ولم يصرح بذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهره
الفساد وتوهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يحل الاحسان بتطيل كلام غيره
على معنى فاسد ابرئ عنه هذا كلامه واقول ايضا من حمل كلامه على ابطال كلام المصنف حملا على معنى هو بريء منه والحق انه نبه
ان المصنف قد اوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله تأويله فما
الذي بعد الخلاف قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فقوله هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى
دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع و
المخصص وضعه هذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن
الاشعري من انه وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم و
اسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات
الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان
هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان كل احد يفهم
من كل لفظ انه لا فظ ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما

لانه بالذات لا يزول بالعرض ولا يمتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما
في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولا يمتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين
كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لكن لا يستلزم ذلك امتناع ان يكون المفهوم من
قولنا هو ناهل او جون اتصافه بالمتنافيين او المتضادين فهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا
يناسب بالذات النقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد يأوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته الشيخ السكاكي
مصروفة عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص
بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم
بها اذا اخذ في تعيين شيء منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو
لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص
كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فيهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم
للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل
الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا
ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المص ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان
جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في
وصف شيء كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال
وضعه للمعنى وبيان انه اولى به من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه فهذا اساس كان اعتبار المعنى في الوصف وفي التسمية
فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنى في الحقيقة والمجاز لصحة تسميتهما
بالاولوية ذكروا لترجيح على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينتقض بوجود
المعنى في غير المسمى فالمجاز مفرد ومركب وحيث كل منهما مخالف لحقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد
اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة
ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة

في غير ما وضعت له على التحقيق من حيث كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح التخاطب متعلق
بقوله وضعت ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف
الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح
الذي يقع به التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا
فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة فخرج الغلط من
تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وقوله
خرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز ارادته
فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون من خلاف في
قد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في
المعنى الاول ومجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة
المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض
افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلق على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار
هذا خصوصية الفرسية والدبيب معا يكون مجازا من حيث اللغة واما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء و
بمعنى الدبيب الحاصل بمجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة
على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه
لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد
فيه الدبيب ولا يصح اطلاق لفظ الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي
خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله
اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة
وبالجملة تنسب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به يقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له
في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص

كالاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون
لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف
الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية وفي الدعاء يكون مجازا شرعيا وفعل للفظ
والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا
ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني ثم ذكر بلفظ النكرة
للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرف اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة
المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل
فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال
اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا
والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه و
مستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس نقل عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل
هو ما كانت العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شأن النعمة ان تصدر
وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وانما بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة
الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك
اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال
الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله صلعم المؤمنون تتكافؤ دماؤهم
ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة
فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم
على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني
على ما تقدم عنه من ان المشبه به اذا كان محذوفا يجب دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه للمحل من الغلو
وهنا كلام ان الحق ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد

الطعام

الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة
كون البعير حاملا لها لما ذكر المرسل عدة امثلة اراد ان ينبه الى عدة انواع العلاقة
على وجه كلي ليقاس عليها وذلك ان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها
ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون
في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على
ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب
ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع
بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة بل نقل انهم
ذكروا الى خمسة وعشرين والمص قد اورد ههنا تسعة تسعة ثم ما سبق اولا
في اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق
الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اي من المجاز المرسل تسمية
الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة
تسامح كالعين اي كالعين الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب والعين
جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة اذ
غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص
كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى
الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان
كان كل منهما جزءا منها وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء
باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم
من الصواعق حذر الموت والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة

كانه جعل جميع الاصبع فى الاذن لئلا يسمع شئ من الصاعقة وتسميته
اى ومنه تسمية الشئ باسم سببه نحو رعينا الغيث اى النبات الذى
سببه الغيث او تسمية الشئ باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اى
غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد فى الايضاح فى مثل تسمية السبب
باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم فظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب
باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال فى تفسيره اى الدية
المسببة عن الدم او ما كان عليه اى تسمية الشئ باسم الشئ الذى كان هو
عليه فى الزمان الماضى نحو واتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى
قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشئ باسم ما يؤول ذلك الشئ اليه
فى الزمان المستقبل نحو انى ارانى اعصر خمرا اى عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية
الشئ باسم محله نحو فليدع ناديه اى اهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس
او تسمية الشئ باسم حاله اى باسم ما يحل فى ذلك الشئ نحو واما الذين ابيضت
وجوههم ففى رحمة الله اى فى الجنة التى تحل الرحمة فيها او تسمية الشئ باسم
آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين اى ذكرا حسنا واللسان
اسم لآلة الذكر ولما كان فى الاخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب فان
قلت قد ذكر فى مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم
الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك
قلت يعتبر فى جميعها اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فقط لان وجه
الشبه انما هو خص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه
لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد او عمرو على الخصوص
ولا شك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما فى غيره فيظهر

بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما
وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع
له فى زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما
يؤول او بالقوة كالمسكر للخمر التى اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف
بالفعل بالمعنى الحقيقى بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقى اليه فى الجملة
وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان تريد باللفظ معنى
لازما لمعناه الحقيقى ومعناه معنى ينتقل الذهن من الحقيقى اليه فى الجملة
ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهنى محض كاطلاق
البصير على الاعمى او ينضم به الى لزوم خارجى بحسب العادة او بحسب الواقع
وح اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالتعبير بالبعض والرقبة للعبد او
خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما فى الآخر كالحال والمحل
او بسببية احدهما للآخر او مجاورتهما او بكون احدهما شرطا للآخر فجميع
ذلك يشتمل على لزوم ولهذا يشترط فى اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء
للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف
اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الدبيئة
فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون
العين فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون
انتقال الذهن من احدهما الى الآخر فى الجملة وهذا معنى اللزوم فى هذا
المقام والاستعارة وهى ما كانت علاقته المشابهة اى قصد ان اطلاقه
على المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى فاذا اطلق نحو المشفر
على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بالمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة

وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من
غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى
الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين
قد تقيد بالتحقيقية وبهذا القيد يتميز عن التخييلية والمكنى عنها
وانما سمي تحقيقية لتحقق معناها اى ما عنى بها واستعمل هى فيه حسا
او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار
اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ قد نقل من مسماه الاصلي
فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة فى تشبيهه بالمعنى
الموضوع له فالحسي كقوله اى قول امير ابن ابى سلمى لدى اسد شاكى السلاح
اى تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب والحذف
مقذف انما قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم ورمى به فصار
اجسامه وبالة تمامه له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد
من شعره على منكبيه والتعليم مبالغة القلم وهو القطع فالاسد
ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اى والعقلي
كقوله اهدنا الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا
امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس
الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل
عندى ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند
جوعه من انتفاع اللون ونغيره واثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب
الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية وان
يكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث

باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذى غشيه يحتمل ان يريد
به الضرر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتفاع اللون
واثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكى وبالجملة ليس المشبه هو
الجوع بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال
المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى
باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الابتنا وقولنا ما تضمن تشبيه معناه
بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ به نحو زيد اسد
ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع
له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع لاستحالة تشبيه شئ بنفسه على
ان ما فى قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم
المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه
مستعملا فيما وضع وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا فى نحو زيد اسد مستعمل
فيما وضع له بل هو مستعمل فى معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة كما
رايت اسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه
ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب
المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد او رايت اسدا على زيد ومعلوم
ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا
الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا
فى معناه الحقيقى واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصح حمله على زيد
ظاهره وتحقيق ذلك انا اذا قلنا فى نحو رايت اسدا يرمى ان اسدا
استعارة ولا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة

عليه وانما نعني به انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا
المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به
في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي
الحروب نعامة اي مجترئ على ضائل وكقوله والطير اغربة عليه اي
باكية وكقوله عليه الدم هم بدء على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث
لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام
في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية
لكن اتى بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله واصبت من بروج
البدر بعدا بدور رمها نرجها اكتنان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا
وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر
وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة
ولاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد فبينهما تدافع كذا ذكره
صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد
بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم او ان
يكون في الكلام ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا في الشجاعة
بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة
على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد آخر الليل وابعد من ذلك
ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا
رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل هل يستويان وقوله

وما

وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب
التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان
المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال
ان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ وعلامته
ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه
فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس
كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين
المؤمن والكافر لان قوله ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية
تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد بتفضيل
البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في المنافع والكافر
خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة
وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار وطفا ذلك ذهب كثير من الناس
ان الايتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما
مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف
ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه
ولا لاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي وذهب
الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة
المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة فالاسد مثلا في قولنا رايت
اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل
الشجاع ولا لاعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه
على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا

بالنقل عن ائمة اللغة فح يكون استعماله فى المشبه استعمالا فى غير ما وضع
له اعنى المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح فى انه اذا اطلق
لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز
فى شىء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ انسانا
او رجلا لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد وكذا
اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن
لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان فى قولنا الانسان حيوان ناطق
فليتامل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز
باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون بانه لا دلالة للعام على
الخاص بوجه من الوجوه ومنشاؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ
من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق
فى بحث التعريف باللام اشارة الى الحقيقة وقيل انها مجاز عقلى
بمعنى ان التصرف فى امر عقلى لا لغوى لانها لما لم يطلق على المشبه
الا بعد ادعاء دخوله اى دخول المشبه فى جنس المشبه به بان جعل الرجل
الشجاع فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اى استعمال
الاستعارة فى المشبه كاستعمال الاسد فى الرجل الشجاع مثلا استعمالا
فيما وضعت له وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور
لانها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان
استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت
الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة فى اطلاق الاسم المجرد عاريا
عن معناه ولما يصح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله

اسدا

اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان
متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشىء حتى لا
يقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم
المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد
الحقيقى ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع
له اذ لا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل
الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس فى الواقع واقعا مجاز عقلى
ولهذا اى ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء
دخوله فى جنس المشبه به صح التعجب فى قوله اى فى قول ابى الفضل ابن العميد
فى غلام قام على راسه يظلله قامت تظللنى اى توقع الظل على من
الشمس نفس اعز على من نفسى قامت تظللنى ومن عجب ويروى فاقول
يا عجبا ومن عجب شمس اى انسان كالشمس فى الحسن والبهاء تظللنى
من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقى وجعله شمسا على الحقيقة
لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب فى ان يظلل انسان حسن الوجه
انسانا آخر والنهى عنه اى ولهذا صح النهى عن التعجب فى قوله لا تعجبوا
من بلى غلالته هى شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد
زر ازراره على القمر يقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره
فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهى عن التعجب معنى لان الكتان انما
انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقى لا بسبب ملابسة انسان
كالقمر فى الحسن ورد بان الادعاء اى رد هذا الدليل ان ادعاء دخول
المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى كونها اى كون الاستعارة

مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل
الشجاع منه والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله
في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين
احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراة ونهاية القوة في مثل
تلك الجثة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ
الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال
في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين
المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى
الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع
المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما
فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه
بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به
والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين
بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان
في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل
وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا لا
بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع
له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة
على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم
صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى
فيها اي في الاستعارة على التاويل ويفارق الكذب بنصب القرينة

المانعة

المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على
خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير
الكذب على خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا وجه
لتخصيص التاويل لمفارقة الباطل والقرينة لمفارقة الكذب بل يحصل
بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل و
الكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون
الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا
للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق
من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا
وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص
ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن
العلم نوع وصفية بسبب اشتهار بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن
الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل
في الفهاهة وح يجوز ان تشبه شخصا بحاتم في الجود ويتاول في حاتم
فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي
او آخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان ذلك متعارفا
او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد
الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف
يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما
وقرينتها اي وقرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد لها من قرينة مانعة

عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما فى قولك رايت اسدا يرمى
او اكثر اى امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اى
تكرهوا العدل والايمان فان فى ايماننا نيرانا اى سيوفا تلمع كشعل النيران
فيتعلق قوله وان تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران
السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط يحاربون ويلجأون
الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون
الجميع قرينة لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر
كقوله اى قول البحترى وصاعقة روى بالجر على اضمار رب وبالرفع
على انه مبتداء موصوف بقوله من نصله اى من نصل سيف الممدوح
وخبره قوله تنكفى من انكفاء اى نقلب والباء فى قوله بها للتعدية
والمعنى رب صاعقة من حدة سيفه يقلبها على روس الاقران خمس
سحايب اى انامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا سحايب اى يصبها
على اكفائه فى الحرب فيهلكهم بها والمراد بالروس الاقران جمع الكثرة
بقرينة المدح لان كلامه صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للاخر
لما استعار السحايب لانامل الممدوح وذكر ان هناك صاعقة وبين
انها من نصل سيفه ثم قال على روس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد
الذى هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحايب
الانامل وهى اى الاستعارة ينقسم باعتبار الطرفين وباعتبار
الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك
وهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه والمستعار له قسمان لان
اجتماعهما اى اجتماع الطرفين فى شئ اما ممكن نحو احييناه فى او من كان ميتا

فاحييناه

فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقى وهو
جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل الى المط والاحياء والهداية
مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا اولى من قول المص ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما
واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال
فلهذا قال نحو احييناه فى او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التى
يمكن اجتماع طرفيها فى شئ وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على
قوله واما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه وهو بالفتح النفع اى
لانتفاء النفع فى ذلك الموجود كما فى المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم فى
شئ ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة
التى تحيى ذكره وتديم فى الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحى الجاهل
او الفاجر او النايم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما فى شئ قال المص
ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف
اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن
الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل فى كونه خاصة
للحيوان لان افعاله المختصة به اعنى الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا
كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من
الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا فى جانب الاشد فكل من كان اكثر علما واشرف
كان اولى بان يقال له انه حى هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين
القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما
للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الآخر باعتبار معنى قابل للشدة
والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة
غير وافية بذلك ولتسم هذه الاستعارة التى لا يمكن اجتماع طرفيها فى شئ

عنادية لتعاند الطرفين ومنها اى ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية
وهما ما استعمل فى ضده اى الاستعارة التى استعملت فى ضد معناها الحقيقى
او نقيضه لما مر اى لتنزيل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق
تحقيقه فى باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اى انذرهم استعيرت البشارة
التى هى الاخبار بما يظهر سرور المخبر له للانذار الذى هو ضدها
بادخاله فى جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد
جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار
الجامع اعنى ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذى يسمى فى التشبيه
وجها وههنا جامعا قسمان لانه اى الجامع اما داخل فى مفهوم الطرفين
اى المستعار والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل يمسك عنان فرسه
كلما سمع هيعة طار اليها او رجل فى شعفة فى غنيمة حتى ياتيه الموت قال
جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن
والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد
للجهاد فى سبيل الله تعالى او رجل اعتزل عن الناس وسكن فى بعض
رؤس الجبال فى غنم له قليل يرعاها ويكتفى بها فى امر معاشه ويعبد الله
حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل فى مفهومهما فان
الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اى فى مفهوم العدو
والطيران الا انه فى الطيران اقوى منه فى العدو وقال الشيخ فى اسرار البلاغة والفرق
بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمه فى صفة توجد فى جنسين مختلفين
كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع
المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها تخلل السكنات وذلك لا يوجب

اختلفا

اختلافا فى الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن
للانف الانسان مع ان فى كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس فى الانف
والعدو ان خصوص الوصف الكائن فى طائر مرعى فى استعارته للعدو بخلاف خصوص
الوصف فى المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه ولهذا اذا لوحظ
فيه التشبيه كما فى غليظ المشافر عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة
على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انى كرهت مخالفة السلف فانهم عدوا
هذه الاستعارات وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم فى الجملة ونبهت على ذلك بان
سميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك ينقل فيه الاسم
الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف
نحو اسم اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع فى
المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر فى
غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا
فى مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو فى الماهية الحقيقية الا ترى ان
السواد جزء من مجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف فوجه الشبه
انما جعل داخلا فى مفهوم الطرفين لا فى الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون
ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح
كون الجامع داخلا فى المفهوم مع كونه فى احد المفهومين اشد واقوى وفى كون استعارة
الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس
السرعة حاصلة داخلة فيه بل هى لازمة له فى الاكثر كالجراة فى الاسد فالاولى ان
يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها
ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض فى قوله تعالى وقطعناهم فى الارض

اما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة
الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع كالجامع الضم الداخل
في مفهومهما الا انه اشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة
الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ
في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا
للشجاع وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده
فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ
ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة
وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما
وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع
غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد
وتقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهي انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور
الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا
الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون
في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن
سلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى
عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه
اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم
والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله
عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في
موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه

من ركبة

من ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره
وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة
غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة وقوع العنان
في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى
جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة
رأس الفرس قلت الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس
والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد منسفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي
يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف
في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح و
شدت على دهم المهارى رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف
الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الادهم وهي السوداء
والمهارى جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة
والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك
الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا
وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال
اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول
الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند
الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى افاد انه امتلأت
الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق في السير
لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما

في الهوادي وساير الاجزاء يستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد
يحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول
امرء القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف
الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد بشيء في طوله
عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل
على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والنظ
الى هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كما لا يخفى للمتأمل والاستعارة باعتبار الثلثة اي
المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار
له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس
فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث
التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع اما حسي او عقلي او مختلف بعضه
حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين
ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه
ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط التي سبكتها نار
السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبريل عم
والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة
المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له
والجامع حسي يدرك بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل
الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط
الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص
النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به

لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المصنف فان كلامه
في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض
والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال
النار في سرعته ليس للانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية
لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على قوله اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها
حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد
عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظله وهما
حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على اخر اي حصول امر عقيب حصول امر دائما او غالبا
كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان
الليل وهذا المعنى جامع وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها
يسترها بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل
كما يكشف عن الشيء الطاري عليه الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب
ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر
وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك
لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع
ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على
القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل
وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر
قال الامام المرزوقي ذلك ظاهر اي زائل قال ابو ذويب وعيرها الواشون اني
احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار
عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرهما وذكر الشارح العلامة

ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج
نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي
الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء في قوله تعالى فاذا هم مظلمون ظاهر على قول
غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ
وهذا يختلف باختلاف الامور والعادة فقد يطول الزمان والعادة في مثله
يقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار
وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم
دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف
ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من
الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج
كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا
جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه
الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم
في الظلام حين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار
كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى
كلامه واقول يقويه لذلك لا شك ان الشيء انما يكون ابه اذا اشتمل على نوع
استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع افتقاد وذلك انما هو
مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل
واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد
انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهي حسي ونباهة الشان وهي عقلية
وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرته وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان

الجامع

الجامع في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا
آخر فقال ولان الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع
التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا عطف على قوله
ان كانا حسيين اي ان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان
اما عقليان نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي
النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت
لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء
من انه اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية
والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير
صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور في هذا التشبيه هو
الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد
بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا
لا ويكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون
في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت
الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث الذي
هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة
كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون
وممن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث
وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا
ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص
بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي

والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار
منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما
عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى
ضربت عليهم الذلة اى جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة او الخيمة على من
فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمهم ضربة لازب كما يضرب الطين على
الحائط فيلزمه والمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على
الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة او الصاقها بهم والجامع
الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل
ان يشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى
بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اى الطرفان
مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية
فان المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء
المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه
اى اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة
لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اى
الاستعارة اصلية كأسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب
الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم
في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اى وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة
تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل
التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة
تعتمد على التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اى الامور

المتقررة

الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها
لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون
الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير نحو ذو
اى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير
متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها يصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح
ومنبت طيب وغير ذلك ولا يقع اوصاف البتة وهم ايضا قد خصصوا ما اشتق من الفعل
بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف
الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان
والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة
فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا
قلنا بلغنا مقتل فلان اى الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه
ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت
بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى
القائم بالذات لا نفس الذات فهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان
يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس
الذات فالتشبيه في الاولين اى الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اى الحرف
لمتعلق معناه اى لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني
الحروف ما يعبر بها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها
الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان
الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اى اذا افادت هذه
الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق
معنى الحروف كالمجرور في ... صحيح ... التشبيه ... اى ...

لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الاهم الجديد بان يعتبر فيه التشبيه بخصوص ستعان ... ان الا ... لو ارتب التشبيه ... الدوات ... تلك الدوات التي عليها مطابقة يعبر عنها بالقاد ... فاذا قيل للقبر مرقد فقد شبه الموت بالرقاد لا نفس ... بدوات مكان الرقاد ... مقابل

لان اصل النطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق
بالتاويل المذكور فيستعار لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة
في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول لما كانت الدلالة لازمة للنطق
فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من
غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون
مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي
نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والآخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة
باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني مشفر البعير في مطلق
الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وح يصح تمثيلها على احد الاعتبارين
فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا
وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة
الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل
في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في
لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف
لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية
ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على انه يكون استعارة
بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير
المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء

تحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن ... كذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به على الالتقاط بترتب عليه الغائية ثم استعمل في المشبه اللام ... اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر في نطقت للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية ... الى ان قصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلة والحاصل انه ان قدر التشبيه في ما اذا ذكر فيما ذكر عليه حروف الاستعارة ... ص

تلك قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها
اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي في الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق
قرينة للاسناد الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين
لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي
نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات
منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع و
سردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان جميعا
او منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل
من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على
ان بشر استعارة او على الجميع اي الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى جرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف
طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان
ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى
استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة و
انما قال مدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقولك من الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا
واما القرينة في الحروف فغير منضبطة ثم الاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة
اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت
بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار
منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن
بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون
عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة
والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال

ففيه مبالغة في الافادة

بكاد غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت برقاب امواله في ايدي السائلين
قوله تع فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق
الادراك باللمس عن عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة واما لم يقل طعم الجوع
وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس
فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا
ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها الله
الجوع والخوف والاذاقة عندهم جرت مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البؤس و
الضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما تصريحية وهو
انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس فاستعير له اللباس
والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كما في
الكشاف فيجعل ان تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون تجريدا بل استعارة تخييلية ولذلك مرشحة و
هي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء
للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قول كثير
اليوم نحرز اخر مستلطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه
وصف بلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم
المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق
المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك
تقويته ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء شبيه به حتى
انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة
يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه فذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول
بان له حاجة في السماء استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على

علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من
حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو ابتناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي
التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا
تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب او النهي عنه وجه الا ان
مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي
عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء
على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة
انه اقوى واعرف فالمشبه هو المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات
والنفي ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو
الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح
وقد اطلق عليه لفظ المفتاح فهو قوله واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على
الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا على الفراق
وهو اصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اي انت اليها اي الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس
اليك النزول لا وجه لتقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فنحو هذا اولى وهذا جواب الشرط
اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل
اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما
المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة
تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة
في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد وفي المركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين
من متعدد بالاخرى ثم تدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فتطلق على الصورة المشبهة
اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى

[stamp]

فان قلت لا يصح ذلك لان تنبيها ... قلت ... الضمير ... المشبه ... التاكيد ... التشبيه ... [illegible]

كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد
من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه
الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع عن عدة امور كما ترى وهذا اي المجاز
المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه
بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه
بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة
وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع
مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلا بد
ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواي
مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فهو مجاز مركب
في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك
اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي يسمى مثلا ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله
على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير
تغييرا ما لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا ولهذا كان المستعار يجب ان يكون
اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون
عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل
مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد
في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل
واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ المثل للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع
غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيبة الشان وكقوله ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة

وكقوله

وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة فصل في تحقيق
معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفق الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان
استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل كلام
يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي ويجيء بيانهما والثالث ما اورده المصنف
ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها
وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه
فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه تخرج على ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها
قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد بغير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس
بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه
المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه و
اما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير
للمشبه ذلك الامر المختص بالمشبه به وبه يكون كمال المشبه به او قوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به
المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار
الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة
التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد
خمس بنين وكانوا فيمن هاجر الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة
عند الرقاد وعبرة لا تقلع حكي ان الحسن بن علي رض دخل على معاوية يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي
للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن رض على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت شبه
في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء
على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة
في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله

وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على
المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان
المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في
الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا يجوز احدهما بدون الآخر
لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المصنف في مثل
اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح التشبيه كما ان اطولكن
في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيح للمجاز الى ان المستعمل في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة
غير مستند الى كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح
المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية
استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع
بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار
منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا اشعر كلام صاحب الكشاف في قوله ينقضون عهد الله حيث قال
ساغ استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين
المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه
فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في
ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه وكذا في ما استفدنا منه ان قرينة الاستعارة با
لكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما
ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية واما ذكره في قولنا اظفار
المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره
المصنف والمحصل وذكر انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى

يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا
يبين فيه شيء يشار اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال
زمامها جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى فيجري عليه اسم اليد ... فلهذا لا يصح ان تقول اذا اصبحت شيء مثل
اليد للشمال كما تقول رأيت رجلا مثل الاسد وانما يتأتى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال
ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصريف الشيء بيده فيجيء التشبيه المنتزع لا يتلقاك من المستعار نفسه بل انما
يضاف اليه لانك تجعل الشمال اشبه ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا حائزا موضع ان يثبت
له حكم من يكون له ذلك الشيء ولا نضال الخلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى
انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكقول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر
القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه فلا هو على القدرة اي فهو
عن باطله والحاجة اليه الصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبا ورواحله هذا مما يثبت
للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من الامثلة ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة
المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية
وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته
اي آلات ما كان يرتكبه وكذا التعبير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة
قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال
بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبا با
لجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات
الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبا على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة
وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بالكسر يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي
لعب مع الصبيان ... التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس و
شهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الا اوان الصبي

وعنوان الشباب مثل المنازل والاعوان فيكون الاستعارة اعني استعارة الاوامر والزواجر تخييلية
تحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في الحقيقة
والمجاز وجعل الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها
والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت
له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين و
هو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول
الآخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فتكون
حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت
له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف والمجرد قولنا
المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من القيد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان
يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة
تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار
للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز
به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا او عقليا لا في كونها مستعملة
فيما وضعت له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو غير صحيح في القولين و
لو كان كذلك يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل فان وجهه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة ويرتكب كون الكلام
وعرف اي السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالـ
نسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في
الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى
نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون
مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح و[illegible]

المقصود اقامه المصنف مقامه فقال الغير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته
اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله
بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف لعدم صدقه عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له هذا
واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لان الاحتراز
عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقوله ايضا وقولي
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها
كما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء
مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه
فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما
يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لان السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي
بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما
هو بواسطة القرينة وحينئذ لا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق
اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله يحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح
واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز
عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة
انما هو لتعيين المراد فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف
وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف ليتعين المراد اعني غير المتعارف والا فالاسد مطلقا
والا لما استقام الادعاء المذكور فلا تكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره بان
التقييد باصطلاح به التخاطب او ما يودي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه لفظ الصلوة اذا
استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا كذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ

لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما
عرفت من معنى التاويل وانه مخصوص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى
عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفنا انما هو لتكثير العبارة لاغنى قولنا في اصطلاح به التخاطب عن زيادة
المفتاح اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم
الدور اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد
مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات
فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا
القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه
التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا عند الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي وقع
به التخاطب ولا يتم فساد التعريف سوى ما قال الجواب انه يعلق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب
سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له و ح يخرج
عن التعريف نحو لفظ الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء و
الا لما احتيج الى القرينة لرجحان الدعاء لازم للموضوع له لا محالة فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا
لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى
ان الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له
ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له
فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من
التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها لان المنصوب في الغلط قرينة
على عدم ارادة الموضوع له وبين الغلط لا اشارة في الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين
يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال كنت هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز
اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بان يضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة

والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي الطرف
المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه
من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع
بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع فرد يكتسي اسم الاسد كما اكتسى
الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع معها اي انه كذلك ينبغي كما هو شان العارية
فان المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا تفاوت الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس كذلك وسمي
المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه وسمي اسم المشبه به مستعارا وسمي المشبه بالمشبه به مستعارا
له هذا كلامه فهو دال على ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع
والمستعار له المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي
جميع ذلك في الجملة فقد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة
الى المصرح بها والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي
من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما
يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما
مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى منها اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدى
صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده
من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين
ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز
مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان
او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد
انه عرف الكلمة المستعملة غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي

فهما راجع الى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة فالراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن للفائدة
قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه آخر الاول ان الكلمة قد تطلق على
ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال
الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة
وغيرها هو المجاز في المفرد ولئن سلمنا ذلك لكنا نقول بعدما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع
بالتحقيق لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد به ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف
الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول الثاني انا لا نم ان التمثيل يستلزم
التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي
استوقد نارا الآية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف
ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى
ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا المجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي
والحاصل انه لم يستلزم التركيب لم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى المعنى
او تقييدها او افرادها بالقيد كالجزء جعلها ان تكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقدم المضاف الى رجل المفرد
بتأخير اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا
عمن هو غاية في الحذاقة والاشتهار لقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو
في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا
يريد فيؤخر اخرى فهذا اعذر من له مسكة في علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا
ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي
واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير
المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس

فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل يعني على الصورة التي هي
مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة
على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده يجب
ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة
بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح بانه لا تكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية
وقال المصنف بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم السكاكي انه استعارة
تخييلية غير تابعة لكنه عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف
انه لا دليل فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه
استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فيكون من
الاستعارة في شيء وعلى التقدير بن يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب
مكروه بل لا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة
الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا تدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب
ان تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في
الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون
ان الوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى باستعمال العقل اياها مفكرة
وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره اي تفسير التخييلية بما ذكر تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال
وجعل الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون اطلاق
اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمال اللفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال
ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة
ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد
ان يثبت للشمال يدا لاتصال انما تحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون غيره لان الاستعارة في شيء

يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا تحقق هنا المعنى المجرد حوالتي لشي من غير توهم

بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون خلاف

لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرته من معنى الاستعارة

المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية

ونحو معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما يليق بها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل

في معناه الحقيقي لتكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا وقسما

من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي والظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف على ان التخييلية

من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى ان اجماعهم على خلافه وينقض ما ذكره السكاكي في التخييلية انه يكون الترشيح

استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح

والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه بل لكل اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك

اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة وكما اعتبر

هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا امر وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال

والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا

في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال

الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم

المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير

عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه هنا هو الصورة

الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنها ليس بلفظها بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة

للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم

اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الآخر تحكم ومما يرجح ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكره

صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة

عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى

مع لوازمه فاذا قلت رأيت اسدا يفترس اقرانه وقد اثبت جاء منه لطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بلا

الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل

فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف

والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وانها مع ذلك زيادة ان الاستعارة تامة بدونه وعني بالمكنى عنها اي اراد السكاكي

بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله

اذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي

هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك

عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا تكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة

المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان

المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الآخر و

جعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة

للاستعارة مانع قرينة التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه

لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له في الاعتراض فان قيل انه قد ذكر في كتابه ما يحصل

به التفصي عن الاعتراض حيث اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه والكلمة

ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بالحقيقة الا اكمل من التصريح باسم

جنسه اجاب بانا نفعل هنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها باسم المشبه به فكما ندعي هناك ان الشجاع

مسمى بلفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة

عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي هنا ان اسم المنية للسبع مرادف للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية

في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم تذهب على سبيل التخييل الى
ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لك
بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية
مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فيجاب بانا
مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه حقيقة بل كان مجازا فكذا
اذا جعلنا لفظ اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل
هو حقيقة فليتأمل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق
فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال
فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا لان الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في
الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث
انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المشبه موضوع له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار
انه موضوع له فهو في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت
فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله بالاعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني
فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية
ما امكن في توجيه كلامه على ما فهمته وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه لفظ المنية الذي
له ادعاء والمنية مستعارة والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي حين فسر الاستعارة بالكناية
بالمنية واراد المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحين جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح
بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في آخر بحث الاستعارة
التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بان
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية

استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال المشبه
به ادعاء فهو وفق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ووضح به دفع الاشكال الجزائري واختار السكاكي رد الاستعارة
التبعية وهي ما تكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة
مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث
جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت
استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة وهو يجعل الحال استعارة بالكناية
عن المتكلم وجعل نسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة
بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في نحو
الامثلة في قوله ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل
نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف و
الامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعلها هو استعارة بالكناية وما
جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام
ورد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها
الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة المصرح بها
المفسرة من اقسام المجاز بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل
تكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية لم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها
بدون التخييلية في مثل نطقت الحال واشباهه ووجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اي عدم استلزام المكني عنها
التخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية
كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى
هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة
الى التبعية وغيرها لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا

نطق الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يعده استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال ان مجرد كونهما نطقا
في المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما تكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين
الامرين لم لا يستوان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المص وهو
انا لا نم ان نطق اذا كانت حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان
جعل لها لسان وانضاع في قوله في المفتاح لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا
العكس كما فهمه المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان
للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطق الحال فالمكنى عنها
موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا يخفى
الطهارة والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على
استلزام المكنى عنها التخييلية اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف ومعه
انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تع ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض
استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية
وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو
مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا لا توجد التخييلية بدونها كما ذكره في اظفار المنية التشبيه بالسبع
توجد بدون التخييلية كما صرح في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار للمنية ونطقت
في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في انبت الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند فهذا ليس ابطالا
لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يعد امرا وهميا شبيها
بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن التركيب المذكور على التشبيه
الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية تفسير المص مثلا في نطقت الحال بجعل تشبيه
الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملا في
معناه الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف

١٠١

الظاهر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

فصل

في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من
الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان تكون وجه الشبه شاملا
للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه
فيتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ
ولهذا قلنا بان نحو رايت اسدا في الشجاع عند تسميته استعارة وذلك لان اشمامهما رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة
اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كما ذكر في
تشبيه تعد غيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون مطلقة
غير مقفاة بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطا لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة
ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنه ان لا يشم رائحة التشبيه لفظا نوصي ان يكون الشبه
اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد
يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن
الاستعارة واما اذا لم يراع عدم الاشمام رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن تفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت
اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله صلعم الناس كابل
مائة لا تجد فيها راحلة وفي الفائق تجدون الناس كابل مائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله
الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف في مفعول
تجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة
مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا اذ كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتاتى فيه التشبيه ولا عكس كما
يتاتى فيه التشبيه ولا يتاتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فتصير تعمية والغازا او تكلفا
لا يليق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين الحسن الاستعارة و
يتعين التشبيه انه اذا قوي التشبيه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة
كيلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسالة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا

وقوله تشبه تنول وقوته في ظلمة ولا تقول كأني وقعت في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في أن حسنها بحسب
رعاية جهات حسن التشبيه فيها فتشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لأنها لا تكون إلا تابعة
للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لأنها حقيقة عنده فحسنها تابع لحسن متبوعها وأما صاحب المفتاح فلم يقل
بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها قال إن حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير
تابعة لها ولهذا استهجن ما في الكلام ولهذا كان يقول المصنف بالتخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم يكن
حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في التحقيقية والمكنى عنها **فصل** اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها
عن معناها الأصلي كذلك توصف به أيضا لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره فظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع
من المجاز هو الإعراب بعضها ظاهر في الحركة كالنصب في القرية والرفع في ربك لا بد قد نقل عن محلها في المضاف وأما المجاز
بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو وقد صرح بالجر في ليس كمثله مجاز والمصنف في الإيضاح هو المجاز بالمعنى
الأول لكنه قد حاول التنبيه على الكناية اقتداء بالسلف واحتذاء بأصبع الشامع على الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز
بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها الظاهر أن إضافة الحكم إلى الإعراب للبيان وفي تغيير
لفظ المفتاح أي تغير إعرابها من نوع إلى آخر بحذف لفظ أو زيادة لفظ فالأول كقوله تعالى وجاء ربك وقوله واسأل
القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء أي جاء أمر ربك لاستحالة المجيء على الرب واسأل أهل القرية للقطع بأن المقصود
سؤال أهل القرية وإن كان الله تعالى قادرا على إنطاق الجدران أيضا قال الشيخ عبد القاهر الحكم بالحذف
لا يرجع إلى غرض المتكلم لو وقع في غير هذا المقام لم تقطع بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية قد
خربت وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظا ومذكرا أو لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن أهلها
وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الأرض من شق أنهارك وغرس أشجارك وجنى ثمارك فالحكم الأصلي لربك والقرية
هو الجر وقد تغير في الأول إلى الرفع وفي الثاني إلى النصب بسبب حذف المضاف والحكم الأصلي في مثله
هو النصب لأنه خبر ليس وقد تغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثله تعالى
لا نفي أن يكون شيء مثل مثله والأحسن أن لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وله وجهان أحدهما
أنه نفي للمثل بنفي لازمه لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لأخي زيد أخ فأخوة زيد ملزوم

والأخ لازمه لأنه لا بد لأخي زيد من أخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أي ليس لزيد أخ
إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هو زيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى إذ لو كان له مثل
لكان هو مثل مثله إذ التقدير أنه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو أنهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا
البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا إلى المبالغة لأنهم إذا نفوه عما يماثله وعمن
يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد أيفعت لداته وبلغت أترابه يريدون إيفاعه وبلوغه
فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما عبارتان
معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فإن معناه بل هو
جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لأنها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى إنهم استعملوها
فيمن لا يد له فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فإن كان الحذف والزيادة عما لا يوجب تغير حكم الإعراب
كما في قوله تعالى أو كصيب من السماء أي كمثل ذوي صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله أي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز
والأول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بأنه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه يغير الإعراب
والمعنى ما في اللغة رأسا كنقصان الأمر والأهل لا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان
مثل ذوي من قوله تعالى أو كصيب ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لأن تعدد
المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع إذ لو وجد القرينة مثلا عن الأهل لعلاقة
كونها محلا كما في بعض كتب الأصول فهو لا يكون شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج إلى تقدير المضاف
كما قيل لكونها مشتركة بين الجدران والأهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بأنه اللفظ المستعمل
في غير ما وضع له لعلاقة بعد زيادة عليه تغير الإعراب والمعنى إلى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا نحو
فبما رحمة وما يغير الإعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما يغير المعنى فقط نحو الرجل قائم بزيادة اللام
للعهد وما يغير المعنى لا إلى ما يخالفه بالكلية مثل إن زيدا قائم وفيه نظر لأن تغير المعنى عند الاستعمال في غير الموضوع له
أمر لازم والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يرد ما قيل سرت
في يوم الجمعة والرجل قائم وما أشبه ذلك قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع أن يعد ملحقا بالمجاز

وفيه نظر لانه ان اراد بنوع من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له فى ذلك سواء كان ذلك على سبيل المجاز
او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوى المقابل للحقيقة المفسر بتفسير بيناه ونحوه فليس كذلك
لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا فى غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم فى تعريفه كما فى تعريفه
الذى نقله السكاكى عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له فى وضع واضعها لملاحظة امر الثانى والاول فظاهر
انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل فى معناه الاصلى والاخر فى تعريفها السكاكى ايضا واما تقسيم
المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا يعرف للسكاكى هنا
رأيا ينفرد به **الكناية** فى اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وفى
الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدرى الذى هو فعل المتكلم اعنى ذكر اللازم وارادة الملزوم
مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثانى نفس اللفظ وهو الذى اشار اليه
بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اى مع جواز ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ
طويل النجاد المراد به لازم معناه اعنى طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف
المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقى للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف
المجاز فانه لا يجوز فيه ان يراد المعنى الحقيقى مثلا لا يجوز فى قولنا رايت اسدا فى الحمام ان يراد بالاسد الحيوان
المفترس لانه يلزم ان يكون فى المجاز قرينة مانعة عن ارادة معناه الحقيقى فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم
بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشىء
معاند لذلك الشىء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور
ان المراد فى الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله فى المفتاح ان الكناية لا تنافى
ارادة الحقيقة فلا يمتنع فى قولنا فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول القامة وهذا هو
الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقى واذا كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل
النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفى موضع
آخر من المفتاح تصريح بان المراد فى الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة

اما فيها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثانى المجاز والثالث
الكناية والحقيقة والكناية تشتركان فى كونهما حقيقتين وتفترقان فى التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول
المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل و
ارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا انما يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه
التوفيق بين كلامى المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف
واما قوله فى الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اى من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه
فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ... بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اى فى الكناية من اللازم الى الملزوم
كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول القامة اليه وفيه اى فى المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال
من الغيث الذى هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق
بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم
ولا دلالة للعام على الخاص وحينئذ يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة
انضمام القرينة قلنا ح لا يبقى عموم ولو سلم فلكن المجاز ايضا كذلك وح اى اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال
من الملزوم الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكى ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما
امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة
اللازم للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من الملزوم
الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نم
ذلك ومما لا يرد عليه هذا الجواب انه مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول
القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع
ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال
الغيث فى النبت واستعمال النبت فى الغيث وهى اى الكناية ثلثة اقسام الاولى اى القسم الاول والثانية
باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعنى الاولى من اقسام الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها

اي لفي الاولى ما هي معنى واحد وهو ان تتفق صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة
ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع
والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة
فتضم الى لازم آخر وآخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي
القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطها اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال
من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة فقال
المصنف فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال
بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة نظرا الى
ان الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى الشيء ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا باعتبار آخر
وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتحصيل التساوي والاختصاص
والبعد خلافه وذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة
وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة
والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد
ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا
يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها
الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند
طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة
الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث
وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير الموصوف
في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونها جارية على المجيب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة
على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن

الحذم السيف القاطع

وم

وجهه او كان غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متفق بهم بخلاف زيد احمر فرسه واسود
ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند فاسدة الغلام فان قلت انما اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم
زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود
من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة او ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع
بان المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير انما هو لاجل امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن
معمول مرفوع او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم
كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم
لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل عنه الى امر آخر ومن ذلك
الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا يتأتى لادنى النظر وبهذا امتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح
قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا فالمصنف فيه نظر بل هو كناية بعيدة
عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان تكون الكناية بعيدة بالنسبة
الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة والامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المط بواسطة فمنه صاحب المفتاح على
ان المط بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود الصريح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله اذا لم يكن الانتقال بواسطة
وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة
الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائدا الى الكثرة التي قبله الى
كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود
وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر
من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لآخر او نفيه عنه وهو المسمى بقول صاحب
المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم
ان السماحة والمروءة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن
الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر او لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها ونحوه

مجرور معطوف على ان تقول اي او بمثل القول او منصوب معطوف على معمول ان تقول اي وان تقول نحو قولنا
انه مخصوص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان تقول سماحة
ابن الحشرج والسماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج وحصل السماحة او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص
الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافة او اسناده الى الموصوف او ضميره الا ان في
طول القامة الكلي عنه بطول النجاد مضاف الى ضمير عمرو في قولنا طويل النجاد ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا
في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ان المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاص
بها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفة في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة يتخذها
الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فافاد
اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي مثل قوله في زيادة
كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين
برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع
ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني طويل النجاد بناء على اضافة البرد
والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول له
للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا باثبات طول القامة
وان كان ذكر طول القامة له غير صريح ولا شيء في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد لثوبيه فضلا عن التصريح
بذلك حتى يجعل التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا
اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا يكثر الرماد في ساحة
عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتين احدهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد
والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه التي هو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين
اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من
سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام كما تقول

في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر
له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند
الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف
محال والعرض مصدر بمعنى الجانب يقال نظرت اليه عن عرض اي من جانب وناحية قال السكاكي
الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل
تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي
الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت
لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي
التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر
شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على
المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله
على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة
الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني
محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه
ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب
ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع
خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه
الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله
في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف
وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه واذا لم ترد المخاطب فاذا اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا
كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في

في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده لكون
مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا لكون كناية وفيه بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض
قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح
العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من
جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس مجازا اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم
وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو
موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس كناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما
الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل احداث امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون
كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول
مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي والتحقيق ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال
على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من يصدر منه الايذاء فان استعملته
واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية
ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم
يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في ساير
انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد
علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها فليستا من انواع
المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السر في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان كل واحد من هذه الامور يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات ذلك المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا
رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد
في الشجاعة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم

يفدها الثاني بل هو ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة
اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رأيت اسدا
يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده
شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح قوله ان ليس في واحد من هذه الامور زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافه واجاب بان مراد الشيخ ان التشبيه في كل صورة كيف هو ذلك وليس المراد ان كل تشبيه في شيء من الصور
هذا يتحقق في قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا
للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ويتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل فهم
من كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت
اسدا فهو لا يوجب ان يحصل للرجل في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره
الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد
بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت
رجلا مساويا للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا يتغير حال
المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتغير معنى مساواة
الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط
المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله المشكور على نواله
وهو المسئول لاتمام [illegible]

الفن الثالث

علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين
الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه
المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال وقد رعاية وضوح الدلالة اي بالخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد
محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام او الاجود ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال
والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير داخل و

في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب في حجره لئلا يكون
مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا لئلا يكون كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ان التعريض
قد يكون مجازا وقد يكون كناية برأسه وقد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح
العلامة معناه ان عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من
جهة استعمال الخطاب فيما هو غير موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور استعمال من ملزوم الى لازم
وقد يكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو
موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم والانتقال من احدهما
الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل احداث امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون
كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول
مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال
على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من يصدر منه الايذاء فان استعملته
واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا **فصل** اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية
ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم
يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في ساير
انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد
علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع
المجاز وقال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان كل واحد من هذه الامور يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا
رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد
في الشجاعة لم يفدها الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم

يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض الشارح بان الاستعارة
اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رأيت اسدا
يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيده شجاعة الاسد والثاني يفيده
شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس في واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها
خلافه واجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور
فهذا يجوز في قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا
للاسد او زائدا عليه في الشجاعة ولا يجوز ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من الشارح بل يفهم
من كلام الشيخ ان شأن هذه العبارات لا يجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت
اسدا فهو لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره
الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد
بيناه في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قلت فما مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت
رجلا مساويا للاسد في الشجاعة في المساواة والاول يعم من اللفظ والثاني من طريق المعنى قلنا الاول يفيد حال
المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى آخر ولا يتوهم معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهكذا لا يتوهم معنى مساواة
الاسد بان يدل عليه بان يجعله اسدا وهذا صريح في ان مراده ما ذكرنا لكن الشارح كثيرا ما يغلط في استنباط
المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله اعلم هذا آخر الكلام في علم البيان والله الشكور على نواله
وهو المسؤول لاتمام القسم الثالث بالخير وآله **الفن الثالث** علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين
الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه
المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة
الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة اي بالخلو عن التعقيد المعنوي تنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد
محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا كان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال و

احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها ايضا بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع (وهي) اي وجوه تحسين الكلام (ضربان معنوي) اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ايضا (ولفظي) اي راجع الى تحسين اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها (اما المعنوي) فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون (فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا) والتطبيق والتكافؤ ايضا (وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة) يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الامثلة (ويكون) ذلك الجمع (بلفظين من نوع) من انواع الكلمة (اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان في الاعتمال والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل (او من نوعين) عطف على قوله من نوع (نحو او من كان ميتا فاحييناه) فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل (وهو) اي الطباق (ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق) ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح

المصراع من اقسام الطباق وثانيهما من المعنوي برأسه (فتدبيج الكناية نحو قوله) اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد (تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر) اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة ووجه هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان لا يخفى الا من لا يعرف معنى الكناية (واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر) فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية (ويلحق به) اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم (نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم) فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة (و) نحو قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق (و) الثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان (نحو قوله) اي قول دعبل (لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى) اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء (ويسمى الثاني ايهام التضاد) لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة (ودخل فيه) اي في الطباق بالتفسير الذي سبق (ما يخص باسم المقابلة) التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية (وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر) اي بمعان متوافقة (ثم بما يقابل ذلك) اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة (على الترتيب) فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا

مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى عشرة فمقابلة الاثنين با
لاثنين نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتماثلين
لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر و
الافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة
نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره
للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما
عند الله كانه مستغن عنه اي عما عند الله فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء
مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء فيكون هذا مثلا تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما
هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة و
الرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا
شرطهما اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ضده اي فيما بين الضدين والاضداد ضده اي ضد
ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي
التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات
وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا
الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب و
التوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل
منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين امرين نحو الشمس والقمر بحسبان
وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المحنيات من
عطف العود وعطفه حناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس
والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي
التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى

وذكر الواحدي من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي ازورهم وسواد الليل يشفع لي وانثني وبياض الصبح يغري بي وفيه نظر لان ...

من الخبر المأثور منذ قديم احاديث يرويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين
الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر و
كف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث
فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي
ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو
قوله لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير
مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا
كقوله ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة
الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس
فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس
لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا
اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير
متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان
والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان
لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب
لهما ويسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط وحرف كنون
تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره النقط الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة على الرهط
في البيت السابق تخاشن الرهط الاعرابي عادة والنون هو الحوت وهي من حروف المعجم شبه الناقة في الضمر
والانحناء وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رأيته اذا اصبت رئته وكذلك دال اسم فاعل
من دلا الركاب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة
راء والمعنى تحمل هذه الجمة على ان تركب من النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابي

فيضرب رئتيها اذا لاح اكبها من شدة الهزال بربدان مراكب هذه الجنية سمان ذوات اسنمة ففي ذكر
الجري والموت والال والفقط ايهام ان المراد بها معانيها المتناسبة واما تسمية بعضهم بالتفويف
فلم يرد مفوّف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة و
جمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزّ تطرزه
مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر
تسربل اي لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخز جمع خز وتطرزت اي الخز كالطراز والمطارف
جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن احلو و
امرر وضر وانفع ولن واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء
ضارا للجاني نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اي اصلح حال من يختل حاله وابر
من يرى القائح اي الحسد حال المفسدين وانتدب اي اجب للمعالي واجعها لها اذا ندبه للامر فانتدب اي اجب
دعاه له فاجاب فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق
لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصده
رقبه والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والرصد القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع و
المؤنث ويسميه بعضهم التسهيم ايضا ويرد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي
في النثر بمنزلة البيت في الشعر مثلا فهو يقطع الاسجاع جواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر
وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو
آخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي فالظرف متعلق بيدل اي انما يدل على العجز في الارصاد بالنسبة
الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون
من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تع وما كان الناس الا امة واحدة فا
ختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما
توهم ان العجز هنا فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا

بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل
سلام وكلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة قوله تع وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما
تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في
صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا
عليهم شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا اما اقترح الشيء ابتدعه
ومنه اقتراح الكلام للارتجال فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة و
هو تحسين الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها
في صحبة طبخ الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله والثاني وهو
ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن
من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة
التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا
على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله فيكون
قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما
يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا
يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد
منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر المسلمون ان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالا
يمان صبغة لا مثل صبغنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين
واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ
صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى
تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر

ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بما ترتيبه الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر او الى الظرف اعني بين المعنيين كما في قولهم جعل بين الفعل والتزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل واحد منهما معنى رتب على الآخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي ينم حديثه ويزيد وصدقه فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الاخير والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه اي العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي ومن الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان [illegible] بالفعلين في جملتين

وبها

ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار ونكتته اظهار الكآبة والحزن والحيرة والدهش كأنه اخبر اولا بما لا تحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله قال في هذا الدهر لا بل الاهل ومنه اي ومن المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بالايدي معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا باردا والغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشأ حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم جماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تخييل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي بخيل

بلا راه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية
من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير
لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة و
الخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي
بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقوة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد
باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات
تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الآيتين مثالين للمورية
على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي ومن المعنوي الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما
اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الآخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ
احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بالآخر اي بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم
رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري
فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور
في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه
نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من احاد هذا المتعدد
من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان يكون
ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف
والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر
الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما
على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله و
هكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن
وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل

في التعظيم والاستعارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا و
بهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا
او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما
لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ولكن انما جعله من الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي
قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد
المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على
متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن
يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى
كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت
اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا
نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على
الاجمال ملفوفا او مقدرا فيقع الشيء بين الخبرين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطف المسلك كما يقول
ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتأديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن
شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون فان صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره
ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم
الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة
العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة
الترخيص والتيسير وهذا النوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد تهتدي الى تبيينه الا النقاب المحدث من علماء البيان
هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل
شيئا من العلل راجعا اليه ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفاصيل المعللات

فما ذكره في بيان تطبيق العلاوة موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال اذ ذكر امر
الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد
ليتفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد به كلامه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر
كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص
وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء
فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء
والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة
وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل للامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة
في الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر
باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي الجمع وهو ان
يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون
اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال
وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي ما يدعو صاحبه الى
الفساد ومنه اي ومن المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله
اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين هي عشرة الاف
درهم ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين
وبهذا القيد خرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل
ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل تذكر فيه ما لكل حتى
يضيفه السامع اليه ويرده عليه فلا مدافعة كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم يراد به
الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاذلان هذا

١٨٢

هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف
عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل
مربوط برمته وهي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق
ويرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت
هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا
يتحقق التعيين فيكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب
فيه اقل وانه نوع بعد الى تنبيه بما فيكون اشارة الى عير الحي ولو سلم فلما جعلت هذا اشارة الى عير الحي وذا الى
الوتد او بالعكس يحصل التعيين غايته ان في ادارة التعيين محتمل ومثل هذا البحث في اللف والنشر قليلا مثلا ومنه
اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط
فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل وجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان ادخال
الوجه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع
متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقوله
اي المتنبي حتى اقام اي الممدوح وهو سيف الدولة وضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال على ارباض
جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى و
البيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد
المقانب اي قاد العساكر حتى اقام حول المدينة فقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء
الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي
ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا و
لان في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول
وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع
وقال فجمع فيه ارض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رايناه

من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده ملله وقوله الدهر معتذر يعد قوله
للسيف ما تلحق ابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا
عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك
منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل
الحدث في الدين بعد الاكمال والمراد هنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز ففيهم في البيت الاول صفة
الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه
اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تعريفات هذه الامور
الثلثة كقوله تع يوم يأت يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله
لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله تع كقوله تع لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن و
هذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر او المأذون فيه هو الجواب الحق
والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة
بموجب الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين
فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الآخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هي عبارة عن التأبيد و
نفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وما لاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع
ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب
النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه
من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله تع
وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فالمعنى
ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل يكفيه
صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الذين فسقوا

الذين

الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض مع
باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب
المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين
بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس ولاهل الموقف واحد ثم قسم واضاف
الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى آخره وقد يطلق
التقسيم على امرين آخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي
الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال اي لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على
اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا اي الى كفاية مهم ودفع ملم كثير اذا
شدوا القيام واحد منهم لم الجماعة فقليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظ و
الثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تع يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا و
يجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان لا يكون له ولد او يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى و
قد استوفى في جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تع يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه
الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه جبر تأخير الذكور بتعريفهم لان في التعريف
تنويها بالذكر فكانه قال يهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم فقدم
الذكور واخر الاناث ... بينهما ان تقدم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر ومنه اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع
من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة
في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر
بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم اي قريب في الصحاح حميمك قريبك
الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله
فيها اي في الصداقة ومنها ان يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر
بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف

ولا يخفى ضعف هذين البعدين في مثل قولهم من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في بعد يحصل الى من

حصوله صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء

من تشابه الوجوه قبيحة ووصف شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقد يراد بها فرس قبيح الوجه

لما اصابها من شدائد الحرب تعدو اي تسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم اي

لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق فهو الفحل المكرم عند اهله المرحّل من رحل البعير

اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد

للحرب حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها

دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها

ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت

لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجليلة صفة غزوة وروي تحوي الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت

منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا

لم يقل او اموت وعليه الجلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا مبنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت

مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد

بدونه ولا قرينة عليه وبهذا سقط ما قيل انه ارادان في البيت نظر الا انه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد

بالكريم نفسه ورد بان التجريد ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة

كالتوبيخ في تقاول ليكن بالامة والتفجع في قوله اقول لها الاجتيابيع وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي

ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس

بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل

فقد اثبت الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان

الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه

كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه

وبيان

هذا بياض قليلا وكان الواجب ان يقال بعده بموجوده فان قلت قد صرح الشارح في قول الشاعر على انا في الاقران بحسب ان صيغة جمع القلة يستعار لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة على حسان باستعمال جمع القلة موضع قلت يكفي في الاستدراك ما توهمه ظاهر العبارة من القصور في البلاغة

وبيان التجريد انه انتزع فيها من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم خاطبه كقوله اي قول ابي

الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من

نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومنه قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق

وداعا ايها الرجل ومنها اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة مطلقا لا تكون من المحسنات وفي هذا

اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق

كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله

بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه

وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا

يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة في الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام

وقال يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك والمذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة

والمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها لتعيين المقبولة من المردودة ولهذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة

ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه

اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة

في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا له

بانه لا يعرق فعادى عداء بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها ادركها متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف

على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرا وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن

عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا اي ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب

الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان

والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع ان يكون ممكنا عادة وممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول

ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه خاف منه المدوح

وعادة وان كان ممكنا عقلا

وهو تكرار وكان يمكن ان يقال يرد والرجل جاره كما توجه الجهة وهو شايع عند الاسخياء واصحاب المروة وما قيل ان الكرامة هو النزل ليس بشيء اذ المقصود انما هو للقادم لا للذاهب وانت خبير بان لفظه سعة هذا الرد يعتقد الاغراق كما علم من تقريرات الشارح

اللطف الغير المخلوقة وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه
الى الصحة نحو لفظ يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله بيت السقط شجعا ركبا افراسا وابلا
وزاد فكادوا ان يسيروا الرحال ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت
سنابكها عليها عثيرا اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها غبارا لو تبتغي اي تلك
الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك
الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا
وعادة ولكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله
اي قول القاضي الارجاني يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني
اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها
الى الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل
مما يقربه الى الصحة ومنها ما خرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب
غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو
ان تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد
السموات والارض باطل لان المراد بالفساد خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة
وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو
القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما وتعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام
للفساد وانما هو من المشهورات وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان
مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان منه حلفت فلم اترك لنفسك ريبة اي ما يريب الانسان و
يقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى الحلف فلئن كنت
قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش واكذب اللام في لئن كنت موطئة للقسم
وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع

يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع مراد الكلأ وارتياده ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا
ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي كجعلك تحكم في اموالهم مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم
كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني
على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لا يعد
ذنبا كذا مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة
قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم ايضا ذنبا لكن اللازم باطل
فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون اي
الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان و
قوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اي القمر آفل ورب ابراهيم ليس بآفل فالقمر ليس برب ومنه اي من المعنوي حسن
التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة
ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لكان من
محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف
غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل
الحقيقي ولو كان كما توهم لوجب ان تكون جميع اعتبارات العقل غير مطابقة للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي
ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا تظهر لها في العادة علة و
ان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم تحك اي لم تشابه نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت به اي
صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من
السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او تظهر لها
اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل
كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم
انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته

ان يصدق رجاء الراجين بغشية على قتل اعدائه لما علم انه اذا غدا للحرب غدت الذباب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم الذباب وغيرها اذا خرج للحرب رجت الذباب ان تنال من لحوم اعدائه وتنقض ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط وتنقض ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستئصالهم وانما يقتلهم لصفة الكرم الثابتة التي اريد بيانها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه عقبه بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه اي انسان عينه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمص وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص وفيه نظر لان مفهوم الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط كون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم تحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطا مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان ينكر واكثر بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيتها خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان

من الضرب

من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون نيتها خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخرج عن حسن التعليل لان الظاهر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة انها علة لثبوت ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني سافرت الريح المزن اليها وجادها من الجود وهو المطر العظيم القطر الهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قبر محمد بن وهيب طللان طال عليها الامد ودرسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد الحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من عزاي بري بلاقع عشية ساقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكان تفسير ابي تمام هو الحبيب الذي فقدته السحابة في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي يكلب باكل لحوم الناس فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقه قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم اللفظ هذه التسمية الا على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة

في توهم وفيهم تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة
مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا
عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها واحدها فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش
فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف عيبا فاثبت
شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو
مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة
فهو اي اثبات شيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما في قولهم حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتأكيد
فيه اي في تأكيد المدح ونفي صفة الذم هو في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه علق نقيضه و
هو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء
هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء فلذلك يكون ذكر المستثنى اخراجا
له عن الحكم اثباتا للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل
في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها اي
ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما قبله
من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب واذا توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اي
الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التأكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار
بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتأخيذ للقلوب
والضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح وتعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب
اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء تليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد
اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء والاصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون
منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله
ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا

كما في الضرب الاول بل يبقى على حاله من الانقطاع لانه لم يقدر في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة
المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التأكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين
المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء
مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التأكيد ولا يتأتى فيه التأكيد من الوجه الاول
اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون التأكيد في هذا
الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التأكيد من وجهين واما قوله تع لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما
الا قيلا سلاما سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التأكيد من وجهين وان يكون
من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا
حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام
لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها
لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تأكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله
على الوجه الثالث اعني جعله الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان كان امكن جعله من قبيل اللغو لا يمكن جعله
من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل
ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تأكيد المدح
بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو
وما تنقم منا الا ان آمنا بآيات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله يقال
نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تع قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل
الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي كالضرب الاول في افادة التأكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله
اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى
انه الضرغام لكنه الوبل فالا ولا استثناءان مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك

يفيد من التأكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اى من المعنوى

تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشىء صفة ذم بتقدير دخولها

فيها اى دخول صفة الذم فى صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسىء الى من احسن اليه وثانيهما ان

يثبت للشىء صفة ذم ويعقب باداة الاستثناء تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب

الاول يفيد التأكيد من وجهين والثانى من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتى منه الضرب الآخر اعنى الاستثناء

المفرغ نحو لا تحسن منه الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو جاهل لكنه فاسق ومنه اى من المعنوى

الاستتباع وهو المدح بشىء على وجه يستتبع المدح بشىء آخر كقوله اى قول ابى الطيب نهبت من الاعمار ما لو

حويته اى جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية فى الشجاعة اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم

لخلد فى الدنيا على وجه يستتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهنأة بخلوده

ولا معنى لتهنئة احد بشىء لا فائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى وفيه اى فى البيت وجهان آخران من المدح احدهما

انه نهب الاعمار دون الاموال وهذه مما يبنى عن علو الهمة والثانى انه لم يكن ظالما فى قتلهم اى قتل مقتوليه لانه لم

يقصد بذلك الا اصلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هى تهنئة لاهلها فلو كان ظالما فى قتل من قتل

لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اى من المعنوى الادماج يقال ادمج الشىء فى الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن

كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول وهذا المعنى الثانى

يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون فى الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره

واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اى قول ابى الطيب اقلب فيه اى فى ذلك الليل اجفانى كانى اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعنى لكثرة تقليبى

لاجفانى فى ذلك الليل كانى اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما فى

بيت ابى الطيب او اكثر كما فى قول ابن نباتة ولا بد لى من جهلة فى وصاله فمن لى بخل اودع الحلم عنده

فانه ادمج الغزل فى الفخر حيث كنى عن حلمه بالفخر وفى ذلك اشارة الى ادماج شكوى الزمان

فى ضمن الغزل ... فقد سهلنا لان الكناية مصرح بها فكيف يكون مدمجا ولو جعل التهنئة مدمجة كان اقرب فهو

فانه ادمج فى الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه حلمه وضمن

الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق فى الاخوان

من يصلح لهذا الشأن فنبه بذلك على انه لم يعزم مفارقة حلمه ابدا لكنه لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف

على الجهل المنافى للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودعه حلمه او دعه اياه فان الودائع تستعاد آخر الامر

ومنه اى من المعنوى التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور

يسمى عمرا خاط لى عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمنى ان تصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمنى عكس ذلك

وبالعكس فيكون ذما قال السكاكى ومنه اى من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها الوجهين المختلفين

وتفارقه باعتبار آخر وهو انه فى التوجيه استواء الاحتمالين وفى المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر

بعيد ولهذا قال السكاكى واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اى من المعنوى الهزل الذى يراد

به الجد كقوله اذا ما تميمى اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اى من المعنوى تجاهل العارف وهو كما

سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى كالتوبيخ

فى قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهى تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك والمراد

ان ليس يجب ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل فى مقام الشك فى الحكم والمبالغة فى المدح

كقوله اى قول البحترى ألمع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحى اى الظاهر بالغ فى

مدح ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة فى الذم كقوله اى قول

زهير وما ادرى وسوف اخال ادرى اقوم آل حصن ام نساء وفيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة و

التدله اى وكالتحير والدهش فى الحب فى قوله اى قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات القاع هو المستوى

من الارض قلن لنا ليلاى منكن ام ليلى من البشر وفى اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا

تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله امنزلتى مى سلام عليكما

هل الازمن اللاتى مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يدفع البكاء ثلاثة الاثافى والديار البلاقع

وكالتحقير كقوله تع حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
يعنون محمدا صلعم كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض
في قوله تع وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي

القول بالموجب

القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء
حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته او نفيه عنه
اي من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة
ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن
فريقهم والاذل كناية عن فريق المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله في الرد عليهم
صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين
بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله
اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي حمله على خلاف مراده
بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع
في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم و
نحوه قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت
وابرم ايضا احكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم
دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا
قلوب وقد صدقوا ولكن عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول
على غير المراد لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه فحمله على خلاف ذلك ومنه اي من المعنوي الاطراد وهو ان
تاتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك وسمي اطرادا لان تلك الاسماء
في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث
بن شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم

اي ان تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن
الحارث ومنه قوله صلعم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم هذا
تمام الكلام في الضرب المعنوي ولما انقضى الضرب الاول من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب

الجناس

سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد
وسبع او مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل فان وجوه التشابه في اللفظ كثيرة يجي
تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف وكل من الالف والباء
والتاء الى الاخر نوع اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق و
المساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هو كيفية حصلت لها باعتبار
حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي
ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام
حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من
انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد
او الجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او
جمعين نحو قول الشاعر حدق الاجال اجال والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش
والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار واما مختلفان نحو فلان طويل النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد
وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف
سمي مستوفى كقوله اي ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده
وايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب
وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا
النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك
لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدك

منازل لسائل عنها ليس يعني بمنطق فمطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والآ اي وان لم يتفق اللفظان
اللذان احدهما مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي
قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت
يدخل في قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار
ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثّل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه
فان الثاني مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعول من صاب المطر اذا
نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا يدخل في المفروق لان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض
كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو متشابه او مفروق
وصرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف واعدادها
وهيآتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف
في انواع الحروف او في اعدادها او في هيآتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين منها كذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق
الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا حصر المذكور
في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدار
اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد والترتيب يسمى
التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد
والمراد بلفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة ففي التجنيس اللاحق وغيرهما نحو قولهم جبة البرد
جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من
مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان
الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد ثبت
فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف
مكسور كالراء في مفرط ولا اختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان يكون الفاء من الاول ساكنا ومن الثاني متحرك

وهذا

وهذا نوع آخر من الاختلاف غير الاول وغيره قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم
البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن
وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر
حيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة
اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله
وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي
جهدي او في الآخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في
من ايد صفة محذوف اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه
وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم من عصمه حفظه وحماه
وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء
صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف في الآخر مطرفا
ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي التي مضت وانما اتى بها تاكيدا للاولى
حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل فائدة بعد الياس منها واما باكثر عطف
على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الآخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء
من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها
اي اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه
فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا
متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس
وطريق طامس او في الوسط نحو ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير والخيل ما
بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان
متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما

الهمز في الوجه واللمز في القفا

في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط
نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير
لشديد لان في عدم تعارف ادات وليم المشوبين نظرا او في الآخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من
الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب فهو ضربان لانه ان وقع الحرف الآخر من الكلمة الاولى
اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه
فتح لاوليائه حتف لاعدائه فلا الاحنف حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل و
اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين تجنيس القلب في اول البيت
والمتجانس الآخر في آخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله لاح انوار الهدى
من كفه في كل حال واذا ولي احد المتجانسين سواء كان جناس القلب او غيره ولذا ذكره باسم الظاهر دون المضمر
المتجانس الآخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب وجد وجد
وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب وكقوله حسامه للاولياء وللاعداء
فتح وحتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين
واذا مرضت فهو يشفين وكقوله صلعم عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار
ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد يعد في هذا النوع ما لم يعتبر فيه الى الحروف وانفصالها
كقولهم في مسعود متى يعود وفي المستنصرية حبة المسك نصرته حبة وقول الفاضل استصحبته ايش تصحيفه
فقال ايت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين في الحروف
الاصول مرتبة مع الاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني
ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهو ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع
ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثرها لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين
فان قال من القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحياة الدنيا ونحو

اي البعض

رد العجز على الصدر

فانه ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير
رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهو ظ ومن انواع التجنيس
تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا
ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى
او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان
اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها اي آخر
الفقرة فتكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني
ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان
يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال
اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في
آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب
المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو عمله وحمده وزهده وعهده مشتهر
ورأى المصنف انه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز الى الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا لا في المصراع الاول
فالمعتبر عنده اربعة اقسام وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع
الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان فتصير اثني عشر حاصلة من ضرب اربعة في الثلثة
وباعتبار الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة
من ضرب اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة
الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا الاول ما يكون اللفظان مكررين مما
يكون احد اللفظين في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس
الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله
القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار وهي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة

اقول الصمة الرجل الشجاع والذكر من الحيات وبه سمي الشخص ... سيد

وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وقوله تمتع مفعول اقول وقوله اقول لصاحبي والعيس تهوي
بنا بين المنيفة فالضمار ربع اجارك رفيقي وانا قصتنا والرواحل تسرع بين هذين الموضعين واقول
في اثناء ذلك تمتع من شميم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما
يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية
حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون
اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقوله
المّا على الدار التي لو وجدتها باهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشي الاقامة
عليه ونصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة موكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج
الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع وهو مبتدأ
ونافع خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها باهلها ما كان
موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الالمام بها الا تعريج ساعة فان قليلها
ينفعني ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع
الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق
قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المجانس الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل
وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو
ابريق فيه الخمر واحتساء الشرب للصبوح بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو
من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون المجانس الآخر في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول
الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المئين ويسمى فاتحة
الكتاب مثاني لانها تثنى في كل ركعة ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران آية الرحمة بآية العذاب ومفتون برنات
المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى معدول من اثنين وما يكون المجانس
الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تأملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس

مشغوف بدر

فيهم

فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون احدهما في آخر البيت والآخر في صدر
المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب
جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع عليها والضريب المثل واصلهما المثل في ضرب القداح
فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ
القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه
مما يعود ضرره اليه فلا يحفظه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله
اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني
ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع
الاول الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع
الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير ضائر ويضير يجمعهما الاشتقاق
وما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد ثوى في الثرى
من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى
بواتر اي قواطع فهي الآن من بعده بتر جمع ابتر لم يبق بعده من يستعملها استعماله
فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة التي اهملها المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين
الذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى الى
جري العنان الى ملهى فقلت له من لاح لاح فالاول ماض من اللوح والآخر اسم فاعل من ... ومثال ما وقع
الملحق الآخر في آخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني فالاول من عني
يعني والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر لعمري لقد كان الثريا
مكانه ثراء فاضحى الآن مثواه في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي ومنه اي من اللفظي
السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة
الاخرى كالسجع وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر

لو اختصرتم بدل

السجع

على حرف واحد في الآخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث لان القافية هو
لفظ في آخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على توافق
الكلمتين في اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي في الشعر
الالفاظ المتواطئة عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع
معنى المصدر كما اراده المصنف وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي
هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر وكما ان التقفية ثمة توافق
فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافق وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن
نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان لم يختلفا الفاصلتان
في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في القرينتين مثل ما يقابله اي
يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على حرف الآخر فترصيع نحو فهو يطبع
الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى
في الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان لكان
اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتواز اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل
ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى
مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا
فالعاصفات عصفا او التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة
من القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة اشياء
اختيار مفردات الالفاظ واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من القرينتين دالا على معنى
والا كان تطويلا كقول الصابي لا تدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الألسن بالفاظها ولا تخلقه العصور
بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله و
عفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر واعفاء الرسم قيل واحسن السجع

ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم بعد ان لم تتساو قرائنه فالاحسن
ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم
الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان
يكون الفاصلتان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني
اطول من الاول لا طولا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم
شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني تسع
وله في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلث فقر فان الاوليين يحسبان في عدة واحدة ثم تاتي الثالثة
بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز ان تجيء متساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح
منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث
ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندي فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا (عيب)
يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها والسجع اما قصير واما طويل والقصير هو
احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر (أو عرج)
مواطاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلث الى عشرة وما زاد عليها فهو من
الطويل ومنه ما يقرب الى القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى
ولئن اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون
الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف
والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من
فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا في الغرض عنى تزاوج الفواصل واذا
رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها لاجل الازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني
الطعام ومرأني اي امرأني ولخذ ما قدم وما حدث اي حدث بالضم مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك
بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن الاسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر

بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا
ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي واورى به زندي هو لما لا الشعر ؟ واصله في اللغة
واورى به زندي اي صار ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء
على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمائر في به تعود الى نصر المذكور
في البيت السابق وهو قوله اسا حمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا
القول نوع الخ اي على القول بعموم لا اختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها
اي للسجعة التي في الشطر الاول وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي جعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة
مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني لجعل لان الشطر ليس سجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين
سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقعدني عن ارب الاغتراب وانا في المتربة على الاتراب سجعة وقوله طول ذلي
طوالع الزمن الا صعقا اليمين سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله
منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية
على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش
من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب فالعروض هو
آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون
كل مصراع مستقلا بفهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد
ازمعت هجري فاجملي الثانية ان يكون غير الاول محتاجا الى الثاني فاذا جاء الثاني فيتطابه كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي من
شرط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص
كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة
في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبد الله بن الاعرج فكل
ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا الضرب دون ما يختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان

ثريا

ثريا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي
ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك
بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع
المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال
انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين
اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظ
مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن دون التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث
على ما بين في علم القوافي ومثله قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من
قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين
ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم
وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق
مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر
من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع وكل سجع موازنة
وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط تساوي الحرف الاخير كسر بد
وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من
الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية
او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر
بان الموازنة المعتبرة بما فيها المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري
في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق الى الوهم من
قوله هو تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقول ابي تمام
مها الوحش الا ان هاتا اوانس قنا الخط الا ان تلك ذوابل اي هذه النساء كبقر الوحش الا انهن اوانس وتلك وحش نوافر

بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا
ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء
واورى به زندي اي صار ذا ورى وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء
على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمائر في به تعود الى نصر المذكور
في البيت السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا
القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها
اي للسجعة التي في الشطر الاول وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي جعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة
للسجعة التي في الشطر الآخر لا على انه المفعول الثاني للجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتي مسجعة سجعة
تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري لما اقتعدت غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت بي
طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله
منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية
على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثاني وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش
من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب فالعروض هو
آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون
كل مصراع مستقلا بفهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعد هذا التدلل وان كنت قد
ازمعت هجري فاجملي الثانية ان يكون الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب [ومنزل] بسقط
اللوى بين الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي من
شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص
كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع بلفظة واحدة
في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل
ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا اقرب درجة واما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان

الآخر

جاء مع

شربا

الموازنة

شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي
ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك
بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع
المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عدت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه با
لدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين
اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا
مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن دون التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التانيث
على ما بين في علم القوافي ومثله قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من
قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين
ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم
وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق
مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر
من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع وكل سجع موازنة
وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط تساويهما في الحرف الاخير كشديد
وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين من
الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية
او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر
بان الموازنة المعتبرة بما فيه المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري
في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض ولا يتوهم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق الى الوهم من
قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقول ابي تمام
مها الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء آنسات وتلك ومها الوحش نوافر

قالحفظ الآن تلك الفتاة ذو بال والنساء نواصر لا ذو بال فيهما والظاهر ان الآية والبيت مما يكون اكثر مما في
الوزنيتين مثل ما يقابلها من الاخرى لا بجميعه اذ لا يجب تماثل الوزن في آنسها وهدنها وكذا فيها ما و بلك
وشاء الجمع قول البحتري فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اى من اللفظي القلب
وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وبدأت من حرفه الآخر الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو
قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ارانا الاله
هلالا انارا وقد يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اى قول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول لاح
وهل كل مودته تدوم واما في النثر فقد اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في
هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اى من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا
وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اى من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن و
المعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على كل القافيتين وقد فسره بان
يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اى القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما
والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل كقوله اى قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المرأة الدنية الخسيسة
انها شرك الردى اى حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اى مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت
غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه
الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية
عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ان المتحرك الذي قبل ذلك
الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر ومجموع
قوله كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظه دارسة وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي
ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب الجوى
وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فان قيل اذا وجد البناء
على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين فلان الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما

فقط

لزوم ما لا يلزم

فقط ومنه اى من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات وهو ان يجيء
قبل حرف الروي وهو الحرف الذي بني عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه
يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الشعر يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت
عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عند الارتواء
ينقطع الشرب او ما في معناه اى قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل القرائن
موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من
الفاصلة حال عما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او قرينتين او اكثر و
الا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع مثلا انه نون في قبره او في الروي من
قافية البيت او قبل ما في معناه من فاصلة القرينة يعني الاتيان به في مذهب السجع يغني لو جعلها ان
القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما قيل يعني
انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فيجي ما ليس بلازم في
السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف
الروي ومجيء قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثلا فلا تنهر ولا تسخر
ولا تنظر ونحو ذلك وكذا مجيء الهاء ليتحقق السجع في نحو لا تبصر ولا تنهر ولا تنصر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق
القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي نحو قوله شعر سأشكر عمرا ان تراخت منيتي
ايادي لم تمنن وان هي جلت اى لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت الله نعمه واشكروا
له وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمه فكانه اراد ساشكر نعم عمرو فحذف الجار واوصل ايادي بدل اشتمال من عمرو
فتى اى هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا يظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية عن نزول الشر
وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اى لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلى بالشدة بل
يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر اذا افتقر المرء لم ير فقره وان ايسر المرء آيسر صاحبه

ان تكون الاولى
بيان .

رأى خلتي اي فقري من حيث يخفى بحالها الا انى كنت استرها بالتجمل فكانت اي خلتي قذى عينيه حتى تجلت اي
انكشفت وزالت باصلاحه لها بايادية يعنى من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لها حتى تلافاه بالاصلاح
فحرف الروي هو الراء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع
لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم
احدهما التزام الحرف كالهاء والراء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني كما في قوله مستترة وبالعكس كقول
ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع
مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير
الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اللام في
العسل والكسل اللذين لا يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل
يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك
في حروف القافية والفاصلة او في غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي و
كذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن
هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانه فسره بان يلتزم
المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزمه من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف
الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والاكثار لمناسبة بقوله في البيت او الفقرة وقوله في
الايضاح وقد يكون في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء
في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في ضروب البديع اللفظي من المحسنات ان تكون
الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على سجيتها
طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني
تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي
ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى عدة

من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال
المص هذا ما تيسر لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض
المصنفين وهي قسمان الاول ما يتعين اهماله وهو ترك التعرض له اما لعدم دخوله في البلاغة او لعدم كونه
راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل
كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف
كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجن ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط واذ رك
ان زرت دار ودود زرد او وردا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى
كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين
الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوط والآخر غير منقوط ومثل الحذف وهو
ان يتكلف الكاتب او الشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له
في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق كلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل
ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا
وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة
الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات
متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرناه مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى
في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في
باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على الخطأ مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى
وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة وايضا القسم الثاني ما لا باس
بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل
القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمص قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة فصلا و
علم بهذا ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم

خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح
وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف
بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي
هذا المعنى لتقرره اي تقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم و
ان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء
وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن
تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد
فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه
الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض
في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء قوله
وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز
ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل
من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان
احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه عن الابتذال الى الغرابة في باب التشبيه كما مر
والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع ابقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال
الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر و ثمة بعد
غير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ
المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ
كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع
تغيير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية
الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله

ان يكون الى بيانه

بن

بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفر حقوقه تجد
الهجران ولم توجب عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتذلا
بك وبمؤاخاتك ان كانت به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اراد بركوب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع
السيف وتؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب اي تظلمه
حد السيف مزحل اي مبعد اي لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه
عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا او معدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشد هذين
البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد
قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل
معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا
احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم
وسرقة محضة كما قال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر
لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا
تهلك اسى وتجمل اورده طرفة في داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس
بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم
وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما جاء في قول حسان بيض الوجوه
كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز
الاول وان كان اخذ اللفظ مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة و
خصاصه
مسخا وهو ثلثة اقسام لان الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لا
بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك والاختصار والايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني
ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه وراقبه حاذره لان الخائف
يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي يولع بالقتل
اي حرص

وقوله سلم الخاسر الجار المجيد سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه و
اشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات هما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللـ همّا بدل
لذة الجسور اي الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا روي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال
انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول
الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف
القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة
الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات
بعض فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان
قد استشهد في بعض غزواته هيهات اي بعد لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بعد ان ياتي
الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد نسيانه له بدلالة ما قبله وهو قوله نسي ابا نصر نسيت اذن يدي من حيث
ينفعني [illegible] قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ فهذا البيت تقصير لان الغرض
في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه بعيد وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالـ
غرض وجوز وجود المثل ولم يبعد من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى
الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن
مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي و
المراد لقد كان فان قلت هو هاهنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي
لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب صلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان ان يكون
اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كذا ذكره ملخص واعترض عليه بانا سلمنا ان بيان
الجاده لم يبق في تصرفه لكونه حصيلا للمحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه
وان يبخل فمعنى الشاعر ذلك والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه
فقط لكونه سببا للصلاح قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن

عن تقدير المضاف الذي لا تظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اي تعلم
الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي افاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه
لنفسه قال ابن فورجة هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به علي
وكان بخيلا به علي فلما اعدى سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفسيرين فالمصراع ماخوذ من مصراع
ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترط
في الاخذ اتحاد هذا المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما يسبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من
التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجة ان المصراع
الثاني من قول ابي تمام ابيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول هيهات
ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان
اي المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق الى اهلاكها ولم يمكنها الوصول اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول
ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل انه
جمع لهاة وهو فاعل وجدت اي ما وجدت اضيفت الى المنايا وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض اللفظ لان المنية والفراق
والوجدان وبذل النفوس بالارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يبك الا الحديث فراقكم لما اسر به الي مودعي هو
ذلك الدر الذي اودعتم في مسمعي القيته من مدمعي وقول ... في مرثية ... وقائلة ما هذه الدرر التي
تساقط عيناك سمطين سمطين فقلت هي الدر الذي كان حشا به ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله
فهو ابعد من الذم اما على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا
كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك
راحلتي وزادي وقول ابي الطيب واني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غادي محبك حيثما اتجهت ركابي
وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب
الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى
وحده المعاما من الم اذا قصد واصله من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها

والمعنى للمعنى بتردد الجلد فكأنه كشط المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلثة اقسام كذلك اى مثل ما يسمى اغارة و
مسخا يعنى ان الثانى اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اى اول الاقسام وهو ان يكون الثانى ابلغ من الاول كقول
ابى تمام هو الصنع اى الاحسان والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية اعنى قوله ان يعجل فخير وان يرث اى يبطؤ
فالريث فى بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اى تاخر عطائك عنى اسرع السحب فى المسير
الجهام اى السحاب الذى لا ماء فيه يعود لعله قدر عطاياك يعنى يدل على كثرتها كالسحاب انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء
فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشى فبيت ابى الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها
اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول البحترى واذا تألق اى لمع فى الندى اى فى المجلس الغاص باهله او الكلام
كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابى الطيب كأن السنهم فى
النطق قد جعلت على رماحهم فى الطعن خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص با
لضم والكسر يعنى ان مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصار
الاسنة فى النفاذ كالسنتهم فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى لانه قد فاته ما افاده البحترى بلفظى تألق والمصقول من
الاستعارة التخييلية حيث اثبت التألق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو
استعارة بالكناية وثالثها اى ثالث الاقسام وهو ان يكون الثانى مثل الاول كقول الاعرابى ابى زياد ولم يك اكثر الفتيان
مالا وروى وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوام والسوائم الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا اى
اسمحهم يقال فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اى سخى وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم
فى الغنى الضمير فى اوسعهم للملوك فى البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اى
احسانه اوسع وكقول الآخر فى مرثية ابن له والصبر يحمد فى المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول
ابى تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من الاخذ
والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول ومعنى البيت الثانى كقول جرير فلا يمنعك
من ارب اى حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اى لا يمنعك الحاجة كون هؤلاء على صورة
الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف وقول ابى الطيب فى سيف الدولة يذكر خضوع بنى كلا

ب وقبائل العرب ومن فى كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذى العمامة كتعبير ابى الطيب
عنه بمن فى كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار ومن فى كفه خضاب ويجوز فى تشابه المعنيين ان يكون احد
البيتين نسيبا والآخر مدحا او هجاء او فخرا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد المعنى المختلس لينظمه احتال
فى اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المدح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه اى من غير
الظاهر ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحترى سلبوا اى ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا
لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة الثياب لهم وقول ابى الطيب يبس النجيع عليه اى على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما
هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اى من غير الظاهر ان يكون
معنى الثانى اشمل من معنى الاول كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون
مقام الناس كلهم وقول ابى نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم فى واحد فالاول يختص ببعض العالم وهو
الناس وهذا يشملهم وغيرهم روى انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال البرمكى وفرط احسانه فى زمانه غار عليه
غيرة افضت به الى التنكر وامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات قولا لهارون امام الهدى عند احتفال
المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس من الله البيت فامر هرون باطلاقه
ومنه اى من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول كقول ابى الشيص اجد الملامة فى هواك
لذيذة حبا لذكرك فليلمنى اللوم وقول ابى الطيب أأحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذى
هو الحال اعنى واحب فيه ملامة كما يقال اتصلى وانت محدث هذا اذا جعلنا الواو للحال اما على جواز تصدير
المضارع المثبت بالواو كما هو رأى البعض او على تقدير المبتدأ اى وانا احب واذا جعلناها للعطف فالانكار راجع
الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة فيه لانه لا يكون الا واحدا لان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من
عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا وهذا نقيض معنى بيت ابى الشيص لكن الاحسن فى هذا النوع ان يبين السبب كما
فى هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كقول ابى تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع
وقول ابى الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ
نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح

بلغ ذلك منه مبلغ الحاجة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال ومنه اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى
ويضاف اليه ما يحسنه كقوله اي الافوه وترى الطير على آثارنا رأى عين اي عيانا ثقة اي وثوقا على ان المصدر اقيم
مقام الصفة او مفعولا له من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار
اي ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان
طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام لاعتمادها على
انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كأنها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي العقبان قد صارت
مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تسايرت العقبان فوق راياته لاكل لحوم
القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار
يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله رأى عين قرب الطير من الجيش لانها
اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود
اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم افاد بقوله ثقة ان ستمار جعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها
بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود وابو تمام لم يلم بشيء مما افاده قول الافوه رأى عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال
ان قول ابي تمام ظللت الم بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا نقول
هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء بحيث لا يرى اصلا ولكن زاد ابو تمام عليه اي على
الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل و
بقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش
تم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن
هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش مظنة انها تقاتل مثل الجيش فيحسن
الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات وحينئذ يكون معنى
قوله وبها تم حسن الاول ان بهذه الزيادات تم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطيور على آثارهم وما ذكرنا
اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة

بل

بل منها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من
هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني مأخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تأمل كان
اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره
من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله
انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه
انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق
اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من
غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند
فقيل له اين تذهب هذا للحطيئة فقال الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد
الملك اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير
له بسيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني سيفه وكانه
قال لا استعمل ذلك السيف الكال او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتقى ارتباك السيف وضحك سليمان ومن
حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحك سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر لم ينب سيفي من رعب
ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد
سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول
كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشأ بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت و
لم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق
قد اجابني فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالهجو
دون ما عراه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى
ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم

ليغتنم بذلك

فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق
ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في
الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول
في السرقات الشعرية ان في كل منها اخذ شيء من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من
القرآن او الحديث لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام
قال الله تعالى كذا وقال النبي صلعم كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك ومثله في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن
او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى
انشد واغرب والثاني مثل قول الآخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت
بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان
قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلعم كفا من الحصباء فرمى بها
وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وفي قول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم و
قيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب ان رقيبي سيء الخلق
فداره من المداراة وهي الملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباس من
قوله صلعم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا اي جعلته محفوفا فالمعنى انه يجب ان وجهك جنة
فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما انه لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم
ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي
كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع
فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم
لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن
لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق رأسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من
ثوب الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين رأسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير

اقتباس

يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض اصحابه قد كان
اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن
الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان
لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن السرقة والاخذ ولو قال بمكان
قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره من قصيدة له اخرى لكنه لم يلتفت
اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد الله بن الطاهر التميمي اذا
٤٧ ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه
كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل وقعدت انتظر الفناء كراكب
عرف المحل فبات دون المنزل البيت الاخير لمسلم بن الوليد الانصاري ولم ينبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا
لا حاجة اليه قول العبيد كانه كان مطويا على احن ولم تكن في قديم الدهر انشدني ان الكرام اذا ما اسهلوا
ذكروا من كان يألفهم في المنزل الخشن البيت لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله
اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابو زيد للبيع على اني سأنشد عند بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا
المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان رضه نسب الى العرج وهو منزل بطريق
مكة وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من
اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان
اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان
اي ضاعوا او فيه تنديم واما بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض
روضة آس اعذاره الساري العجول توقفا ما في وقوفك ساعة من بأس المصراع الاخير لابي تمام و
اعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفا والثاني ان لا يتم
بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده والعين والقلب منا في قذى واذى والآن اقبلت الدنيا
عليك بما تهوى فلا تنس ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه

تضمين

واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة
لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله
اي قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اي اظهر لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب
وبارق ويذكرني من الاكارعي قدّها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على انه مفعول
يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق
مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر والمجرى وقد
عرفت جواز تقدم الظرف على المصدر ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدل منه
والمعنى انهم كانوا نزولا في هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على
الخيل فهذا الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنيهما البعيدين لانه جعل العذيب تصغير العذب وعنى
به شفتها وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان
دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين
التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا
وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم
بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيّره الى طريقة الغيبة ليدخل في
المقصود وقوله غلطوا وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم
ولذا وصفه بالرشيد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما يسمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة و
تضمين المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة الى شعره
قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا
او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن
او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا
دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر اي ما بال

لم يفتخر عقد قول علي رض وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرآنا
او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن
اشير الى انه من القرآن او الحديث وح لا يكون على طريق الاقتباس كقوله اي الشاعر انلني بالذي
استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه
يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه وقال الامام الشافعي رض عمدة الخير عندنا كلمات اربع
قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم
الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن
اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا
ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض
المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن
يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه
فيعمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم يشكو
سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر
بقلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون
في تقرير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح
بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض
نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط
مستمرا واخذ مذهبا لعدم التمييز فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر
تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام التلميح ستة لانه اما ان يكون في النظم او
في النثر وعلى التقديرين فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل سائر اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله
اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم

يشير لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فو
الله ما ادري أأحلام نائم ألمت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في ألمت ولهم للاحبة الراحلين و
ان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير لكذا دار حوله وحومة غيره نضا ذهب وزال الضمير في ضوءها وبهجتها لم يجر
للشمس الطالعة من الخدر والدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين وهذا احلام نائم استعظام لما رأى و
استغراب اشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى صلعم واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل
الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فدعا الله فرد له
الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض رمضاء اي حارة يبرز فيها القدم اي
تحترق والنار تلتظي ارق من دقة الاذ رحمه واحفى من حفي عليه تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام
للابتداء وعمرو مبتدأ وخبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء وتلتظي حال من
النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كا
لمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام جساس
ام جساس ومعها جار لها من جرم بن زبان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لمصاهرة
بينهما فخرجت ابل جساس والناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء
صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال الجساس ايتها الحرة اهدأي
فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا
خروجه فخرج على فرسه وتبعه عمرو فرمى جساس كليبا ووقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو
البيت ونشب الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل
كقوله ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة او خرط ودونه
قاله خرط القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا فظن انه يعرض بفحل له عليان والخرط
ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في الشعر فالتلميح الى القصة والى الشعر كقوله
لحجري فبت كليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في

ساورتني بدل

في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقولنا المتنبي فيه الهاسر هرة عقوا اولادها اشار
الى المثل اعق من الهرة باكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روى ان تميميا قال لشريك النميري ما في اللغز
الجوارح احب اليّ من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي
المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو
سلكت طرق المكارم ضلت وروى ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا
البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تنق بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت
تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال اصلحك الله اضلوا البارحة
برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال جلال

فصل

من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اي يفعل فعل المتأنق
في الرياض اي من تتبع الآنق والاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في
ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل
واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقدم والتأخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة
في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكتسي اللفظ الشريف المعنى
السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع
ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف
ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما
يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه و
رفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك
من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل
معوج ملتو والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم
والا لم يصح الفاء وقد بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر

الجيب والترائب نصف بيت عذب الالفاظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان
قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول فاحسن من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه
بطيء الكواكب وكقوله اي وحسن الابتداء في وصف الدار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت
عليه جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب
فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا فؤاد ما تسليه المدام
وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود وهو في كبدي بفي
جمر وينبغي ان يجتنب في المدائح مما يتطير به كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها
للداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروي
ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشده لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي و
يوم المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه اعمى صح
خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون
فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله لكون المبتدأ مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى
كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم وغيره
كقوله في التهنئة اي قول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا
وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة
هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار اي احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول
ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف ان
اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء
الشك والريب وكقول ابي العلاء فيمن عرضت له شكاة عظيم بعمري ان يلم عظيم بان اعلي والانام سليم
وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم
ومنه ما يشار في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما

مولانا

تخلص

مولفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلثة التي
ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدأ وافتتح قال الامام الواحدي
معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا
وان لم يكن في ذكر الشباب من نسيب اي وصف الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى
المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اي بين ما شبب الكلام به وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب
وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية
المناسبة وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح
الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده
والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا
به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع
قومي وقد اخذت منا السرى اي اخذ منا اي اثر فينا ونقص والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا وتقول
سرينا سرية واحدة والاسم سرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما
انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود
الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية الابل المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة ينسب اليها الابل
المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي والحال انه قد اثر السرى ومسايرة
المطايا بالخطى فينا ونقص من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان السرى
اخذت منا واخذت خطى الابل على ما توهم ومفعول يقول قوله امطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع
للقوم وتنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا
كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك
الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من
المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة
مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية و الاسلام كانه قطع نصفه حيث كان في الجاهلية

والاقتضاب وان كان مذهب المخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون
على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اى قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية
لو راى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل
من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اى من الاقتضاب
ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو
اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه
يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اى
مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا الى ارتباط هذا الكلام بما سبق عليه وقيل هو اى
قوله بعد حمد الله اما بعد هو فصل الخطاب قال ابن الاثير الذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان
فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان
يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومنه اى من الاقتضاب الذي يقرب من
التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن
فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف اى الامر هذا او مبتدا محذوف
الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه
الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو
احسن من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو
احسن موقعا من التخلص ومنه اى ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال
من حديث الى حديث آخر هذا باب فانه فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجاءة ومن هذا
القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها
الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر
ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما

ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك
كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن المورودة فيما سبق كقوله اى قول ابي نواس في الخصيب بن
عبد الحميد وانى جدير اى خليق اذ بلغتك بالمنى اى جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك
جدير فان تولني اى تعطني منك الجميل فاهله اى فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني
عاذر اياك في هذا المنع وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المدائح او من العطايا السابقة
واحسنه اى احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه
كقوله اى قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك
سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون
يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على
احسن الوجوه واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رايت من البلاغة
والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن
ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم
التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله تعالى في الطرف الاعلى من
البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان
في هذا نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتح بعض السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال
الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب
ونحو غير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر
ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان من ان لكل
مقام مقالا ولا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم
من الاصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي لها الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على
كنهها الا لعلام الغيوب وهذا ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال

فتحت

١٢٧١
٩٨٥
٤٤٦

وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث اورثت
الطبع ملالا والخواطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام وحقق لنا الفوز بعد
الدوام وتهيأ لنا الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان
واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها الله عن الآفات وكان الافتتاح يوم الاثنين
الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنتين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم صانها الله
عن البليات والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والشكر لله ولي الانعام
والصلاة والسلام على محمد خير الانام وعلى آله واصحابه البررة الكرام وعليه وعليهم
السلام قد تشرف بتسويد هذه النسخة الشريفة الحاوية للفوائد اللطيفة
الخائف من الخالق الاكبر احمد بن عمر في بلدة مكس صينت عن النكس
غفر الله ذنوبهما بكرمه واحسانه وذنوب جميع المؤمنين و
المؤمنات والمسلمين والمسلمات ومن دعا لكاتبهما آمين
سنة خمس وعشرين وتسعمائة

... الرياض

لفاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم

اذا اشتد شوقي زرت قبرك باكيا … انوح وابكي لا اراك مجاوبي
ابا ساكن الصحراء علمتني البكا … وذكرك انساني جميع المصايب
فان كنت عني في التراب مغيبا … فما انت عن قلب الحزين بغايب

وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

حساب جمل كبير

ا ب ج د ه و ز ح ط ي ك ل م ن س ع ف ص ق
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠

ر ش ت ث خ ذ ض ظ غ لا
٢٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٥٠٠ ٦٠٠ ٧٠٠ ٨٠٠ ٩٠٠ ١٠٠٠